جامعة 08 ماي 1945 – قالمة

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

المشكلة النووية في الشرق الأوسط وتداعياتها الأمنية

مذكرة مكملة لنيل شهادة ماستر نظام جديد (ل.م.د) في العلوم السياسية
تخصص: علاقات دولية و دراسات أمنية

إعداد الطلبة :
- رشيدة مسعي

إشراف الدكتور :
– خليل بوصنوبرة
- صبرينة مزيش

لجنة المناقشة:

الاسم واللقب	الرتبة	الجامعة	الصفة
سلوى بن جديد	دكتورة	عنابة	رئيسا
خليل بوصنوبرة	دكتور	قالمة	مشرفا ومقررا
وداد غزلاني	دكتورة	قالمة	مناقشا

2013-2012

خطة الدراسة

خطة الدراسة :

مقدمة:

الفصل الأول :ظاهرة انتشار الأسلحة النووية في الشرق الأوسط.

المبحث الأول:سباق التسلح في الشرق الأوسط.

المطلب الأول:سباق التسلح بين دول الطوق و إسرائيل.

المطلب الثاني:سباق التسلح بين العراق وإيران.

المطلب الثالث:سباق التسلح في الخليج العربي.

المبحث الثاني:ملامح انتشار الأسلحة في الشرق الأوسط.

المطلب الأول:أنواع أسلحة الدمار الشامل بالمنطقة.

المطلب الثاني:برامج الصواريخ في الشرق الأوسط.

الفصل الثاني:القوى النووية الكبرى في الشرق الأوسط.

المبحث الأول:البرنامج النووي الصهيوني.

المطلب الأول:السياسة التسلحية الاسرائلية.

المطلب الثاني:تقديرات بشان الترسانة النووية.

المبحث الثاني:البرنامج النووي العراقي.

المطلب الأول:السياسة العسكرية العراقية.

المطلب الثاني:المشروع النووي العراقي.

المبحث الثالث:البرنامج النووي الإيراني.

المطلب الأول:دوافع امتلاك إيران للسلاح النووي.

المطلب الثاني:المشروع النووي الإيران.

الفصل الثالث:التهديدات النووية في المنطقة والسياسات الدولية و الإقليمية للحد من الانتشار النووي.

المبحث الأول :التهديدات النووية الإسرائيلية والإيرانية.

المطلب الأول: التهديدات النووية الإسرائيلية لأمن المنطقة.

المطلب الثاني: السلاح النووي الإيراني وتأثيره على استقرار المنطقة.

المبحث الثاني:المبادرات الدولية في حفظ الأمن في المنطقة.

المطلب الأول: الأمم المتحدة وجهود منع انتشار الأسلحة النووية.

المطلب الثاني:الأمم المتحدة ومبادرة إنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل.

المطلب الثالث:مبادرات الأمم المتحدة من خلال الوكالة الدولية للطاقة الذرية والمحكمة الجنائية الدولية.

المبحث الثالث:المبادرات الإقليمية من اجل امن منطقة الشرق الأوسط.

المطلب الأول:دور الاتحاد الأوروبي في امن منطقة الشرق الأوسط.

المطلب الثاني:الخيارات العربية البديلة في حفظ الأمن بالمنطقة.

<u>خاتمــة.</u>

قائمة المراجع .

مقدمة

المقدمة:

لقد شهد العالم تطورات عدة أدت إلى تغيير مجالات اهتماماته،وهذا تناسبا مع أهمية الأحداث وتغيرها فعلى مر التاريخ عرف إقليم الشرق الأوسط كساحة للمواجهات العسكرية المستمرة ،حيث يمكن إرجاع الصراعات إلى عهد الفراعنة والبابليين ،بسبب الأهمية الجيوبوليتيكية كونها تعتبر أهم منطقة عبور في العالم ،هذا ما جعل الشرق الأوسط أكثر المناطق المؤهلة للاشتعال ،وهذا ما قلب مواضيع الاهتمام العالمي ،فإقليم الشرق الأوسط يمثل مسالة جذب لاهتمام اغلب دول العالم على اختلاف تموقعها ،خاصة في فترة الحرب الباردة وما بعدها ،نظرا لما تحتويه من موارد وطاقات جعلها محل أطماع الدول الأجنبية ،ما ضاعف التوتر بين دول الإقليم والذي نتج عنه سباقات التسلح بين دول المنطقة ويبقى السباق نحو التسلح في تصعيد مستمر ،هذا ما أدى إلى انتشار السلاح النووي في المنطقة ماحال دون توصل الأطراف إلى اتفاق وازدياد الهوة بين قدرات دوله.

ولعل التواجد الإسرائيلي وفرضه على دول الإقليم ،في ظل سعيه المستمر لكسب احدث الأسلحة لفرض وجوده ،وضمان بقائه ،جعل من السلاح النووي كضرورة من اجل امن واستقرار الدول الأخرى ،وهذا بسبب التخوف والشك الدائمين ،الذي ساد العلاقات بين الأطراف سواء مع إسرائيل ،أم فيما بينهم ،وقد عرفت المنطقة اختلال لموازين القوى بشكل كبير،نتيجة لذلك أدى إلى سعي كل دولة لزيادة ترسانتها العسكرية من خلال الإنفاق العسكري الكبير،حفاظا على أمنها وقد كان للتدخل الدولي الخارجي الأثر الكبير في تضخيم درجة التوتر بين دول المنطقة ،وفقا وما يتماشى مع مصالحها الخارجية وهذا نتج عنه تغذية الصراعات والنزاعات وزيادة التهديدات الأمنية من طرف القوى الكبرى .

وعلى الرغم من تعدد المبادرات العاملة على الحد من التسلح ،لما له من تداعيات أمنية وتحديات على استقرار المنطقة وتعدد عمليات حفظ الأمن والسلم ،بالإقليم والعالم ككل ،إلا أن الدول تعمل على خلق استراتيجيات تمكنها من كسب الأسلحة النوعية الأكثر تطورا ،بهدف الوصول إلى طموح اكبر وأقوى دولة إقليمية في المنطقة ،كل هذا وغيره اثر على سياسات الدول واقتصادياتها وامن وحرية الشعوب،وبذلك تعددت المبادرات الدولية والإقليمية للحد من انتشار الأسلحة النووية والقضاء على أسلحة الدمار الشامل في المنطقة،إلا انه وفي كثير من الأحيان لم تؤدي دورها المنشود لصعوبات داخلية وخارجية.

أدبيات الدراسة:

عند القيام بالبحث وجدنا العديد من الدراسات التي كانت كمرجعية في بحثنا، حيث تطرقت مختلف هده الأدبيات وأخرى لدراسة مشكلة بحثنا ألا وهي:المشكلة النووية في الشرق الأوسط وتداعياته الأمنية كل من جانب أو أكثر، وهي كالأتي:

كتاب "الخيار النووي في الشرق الأوسط" ,لأحمد عبد الحليم ومجموعة من المؤلفين (2001)[1]،وشمل هدا الكتاب على القدرات النووية لمختلف الإطراف المكونة للإقليم ،إضافة إلى تصنيفه إلى الدول المتواجدة بالمنطقة من منظور القوة التي تمتلكها ،إضافة إلى مبادرات نزع السلاح ،إلا انه حصر دراسته بالجانب العسكري والسياسي، ولم يهتم بالجوانب السلوكية وغيرها التي دفعت بدول الشرق الأوسط إلى السعي للاكتساب السلاح النووي.

و بالمثل ما تناول كتاب "السياسة النووية الدولية وأثرها على منطقة الشرق الأوسط"،لغالب هيثم الناهي (2005)[2]، حيث ذكر من خلاله تطور السياسات النووية الدولية للإقليم ، وتطور الطاقة النووية وصولا للسلاح النووي ، إلا انه اغفل الجانب الأسباب المؤدية لدلك السباق داخل الشرق الأوسط.

إما كتاب محمد سليمان مفلح الزيود "التهديد النووي الإسرائيلي للأمن القومي العربي"(2001)،الذي يرى إن التواجد الإسرائيلي وتوصله إلى امتلاك السلاح النووي هو المهدد الأعظم للأمن داخل إقليم الشرق الأوسط ، إلا انه حصر دراسته بهذا التهديد فقط.

في حين إن الكتاب الذي قام بإعداده مجموعة من المؤلفين الإسرائيليين تحت عنوان "إسرائيل والمشروع النووي الإيراني"(2006)[3]،فقد أولى اهتمامه للقدرات النووية الإيرانية واهم منشاتها التحتية ، إضافة إلى أهم المبادرات للحد من السلاح النووي، والتهديد الإيراني للأمن ، إلا إن كل هدا كان بمنظور إسرائيلي بحث كون إيران تمثل الخصم الأول لإسرائيل في الوقت الراهن.

إلا أن كتاب ثابت محمد زايد الدعامور"التهديد النووي الإسرائيلي للأمن القومي العربي والإستراتيجية العربية لمواجهته", (2010|2011) [4] ،الذي يقوم بدراسة البرنامج النووي الإسرائيلي كمهدد للسلاح النووي ، واهم الاستراتيجيات العربية للحد من هذا التهديد و طرق مواجهته.

1- محمد محمود أبو غدير ,**الخيار النووي في الشرق الأوسط**:أعمال ندوة فكرية نظمها مركز دراسات المستقبل، لبنان،مركز دراسات الوحدة العربية،ط1 ،2001 .

2- هيثم غالب الناهي ،**السياسة النووية الدولية وأثرها على منطقة الشرق الأوسط**،دار العلو م الأكاديمية للطباعة والنشر والتوزيع،ط1 ،2001 .

3- محمد سليمان مفلح الزيود،**التهديد النووي الإسرائيلي للأمن القومي العربي** ، جامعة اسيوط،مركز دراسات المستقبل،ط1 ،2001 .

4- ثابت محمد زايد الدعامور،**التهديد النووي الإسرائيلي للأمن القومي العربي والإستراتيجية العربية لمواجهته** ،باتنة ،جامعة الحاج لخضر ،قسم العلوم السياسية (العرقوب)،2010 -2011 .

أما فيما يخص المذكرات فقد اعتمدنا خاصة على مذكرة شوقي عرجون ، تحت عنوان "المشكلة النووية في الشرق الأوسط وانعكاساتها على استقرار المنطقة "(2006|2007)[1]،الذي حصر التهديدات في الكيان الصهيوني .

الإشكالية:

إن قضية انتشار الأسلحة النووية تشكل اهتماما واسعا لدى الكثير من الأوساط الدولية ،خاصة منطقة الشرق الأوسط فقد أصبحت اكبر تهديد لأمن المنطقة واستقرارها (في فترة ما بعد الحرب الباردة)، ومع التزايد الكبير نحو سباق التسلح في المنطقة للحصول على السلاح النووي، ما موضع الإقليم في رهان امني، وخطر الدمار الشامل به وبالعالم ككل،فإلى أي مدى يكون ذلك حقيقيا؟.

الأسئلة الفرعية:

-ما أهم سباقات التسلح بالمنطقة وفيما تكمن دوافعها وراء ذلك؟

-هل من قوى نووية في منطقة الشرق الأوسط ,وفيما تتمثل؟

-إلى أي حد يعتبر تواجد السلاح النووي تهديد فعلي لأمن الإقليم؟

- فيما تتمثل أهم المبادرات التي تعمل على الحد من الرهان النووي للاستقرار بالشرق الأوسط؟

الفرضيات:

-إن تمكن إسرائيل من الحصول على السلاح النووي يمثل اكبر تهديد للأمن القومي العربي بالمنطقة خاصة في ظل عدم التحكم في التقنية أو نتيجة عوامل داخلية أو خارجية.

-إن البرنامج النووي الإيراني هو بمثابة الخصم لإسرائيل مما يزيد التوتر و اللااستقرار بالمنطقة.

-إن المبادرات الدولية لم تؤدي دورها في تحقيق الأمن بسبب الدعم الأمريكي للتفوق العسكري الدائم لإسرائيل.

-على الرغم من تعدد المجهودات الإقليمية و الدولية إلا أنها لم تجد لها تفعيل على ارض الواقع.

المناهج والمقاربات:

المقاربات:

*المقاربة الأمنية: بمستوى شرحي اقتضاها بحثنا من اجل توضيح الدوافع الأمنية من وراء السياسات التسلحية التي انتهجتها الدول الشرق أوسطية ورغبتها في اكتساب السلاح النووي.

2- شوقي عرجون ،**المشكلة النووية في الشرق الأوسط وانعكاساتها على استقرار المنطقة** ،مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية ،جامعة الجزائر ، يوسف بن خدة ،كلية العلوم السياسية والإعلام،2006 -2007 .

*مقاربة سوسيوثقافية:وهذا لدراسة الجانب الثقافي والدوافع الفكرية التي أدت بكل من إسرائيل بسبب عدائها لامتلاك السلاح النووي, أما إيران فكان بسبب نشر مبادئ الثورة الإسلامية بالمنطقة.

*مقاربة جيو سياسية :قد تتطلب لها الموضوع في دراسة البعد الأمني الذي ينطلق من أهمية العامل الجغرافي والثروات التي تحوز عليها المنطقة ، وسعي الدول المتواصل للحصول على الريادة لتحقيق الأمن.

*المقاربة القانونية :التي تم اعتمادها من اجل إبراز البعد القانوني في معالجة قضية انتشار الأسلحة النووية في الشرق الأوسط،وهذا من خلال مبادرات القانون الدولي و كذلك الاتفاقيات الدولية.

المناهج:

*منهج تحليل المضمون:الذي تم استعماله بغرض تحليل الوثائق والبيانات الكيفية التي تحدث عن الاستراتيجيات التي تبنتها دول المنطقة لانتهاج سياسات معنية.

*منهج تحليل الإحصاء:تم توظيفه لتحليل الإحصائيات والنفقات الخاصة ببرامج التسلح وتطوير الترسانة والمشاريع النووية .

*المنهج الوصفي التاريخي:من خلال العودة إلى الجذور التاريخية التي لها الأثر الواضح لانتهاج دول الشرق الأوسط لقرارات وسياسات معينة.

المفاهيم الأساسية:

***منظمة الأمم المتحدة** :منذ نشأتها عام 1945 شهدت هذه المنطقة اهتماما واسعا بمسالة نزع السلاح و خاصة السلاح النووي ،ومن اجل تحقيق ذلك انشات المنظمة عدة لجان ووكالات و مصالح متخصصة في الأمن الدولي و نزع السلاح.

***الوكالة الدولية للطاقة الذرية:** تأسست سنة 1957 وهي جهاز مستقل يعمل تحت رعاية هيئة الأمم المتحدة هدفه تشجيع وتسهيل و تطوير استعمال الطاقة الذرية من اجل أهداف سلمية و ضمان عدم استعمالها لأهداف عسكرية، أما دور الوكالة في إطار معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية فهو القيام بمراقبة الاستعمال السلمي للمواد النووية في البلدان التي لا تملك أسلحة نووية[1].

***الشرق الأوسط** : لقد مر هذا المصطلح بمراحل عديدة من حيث الدلالات والمؤشرات فقد أطلقه العديد من العلماء و المؤرخين كل حسب تصوره للمصطلح وغاياته من استعماله

الفريد ماهان كان أول من استخدم هذا المصطلح في إطار رؤيته للتطورات الإستراتيجية البريطانية و تحركها ،وقبل الحرب العالمية الثانية شاع استخدام هذا المصطلح من أطراف الدول الكبرى و على رأسها

[1]-مجلة الجيش الوطني الشعبي،**أي مستقبل للردع النووي**،العدد2006,514،ص27.

بريطانيا و فرنسا ،بإطلاقه على المنطقة الجيوبوليتيكية من غرب الهند في آسيا إلى شمال إفريقيا ومنذ أواسط الخمسينات بدا التعامل به كواقع جغرافي[1].

ويضم حسب التصور الأمريكي كلا من: مصر ،الأردن،فلسطين،إسرائيل،سوريا،لبنان،العراق،دول الخليج العربي(المملكة العربية السعودية،الكويت،البحرين،قطر ،الإمارات العربية المتحدة،عمان)،اليمن،إضافة إلى تركياوايران،إثيوبيا،واريتريا,وهناك اختلاف على إدخال: قبرص،السودان،الصومال،أفغانستان،باكستان،ودول المنطقة المغاربية[2].

ويمكن تمييز إقليم الشرق الأوسط عن الشرق الأدنى و الأقصى من خلال:

ا-**الشرق الأدنى:** وهي منطقة جغرافية ذات محددات متميزة حيث تتموقع غربي الاناضول والبحر الأسود فهي تضم عدة أقاليم في شرق أوروبا وهو الأقرب إلى غربي أوروبا.

مصطلح الشرق الأدنى ظهر في منتصف القرن19،ولقد سبق بروز مصطلح الشرق الأوسط الذي لم يكن مصطلح سياسي أو جغرافي ولكنه كان يعكس مفاهيم محددة لمشروع استعماري استهدف المناطق التي استوعبها خاصة :تركيا ،سوريا ،فلسطين ،لبنان ،مصر ،جزيرة قبرص،وهي المناطق التي كانت تشتملها اغلب أجزاء الإمبراطورية العثمانية[3] .

ب-الشرق الأوسط:وهي إقليم من الناحية الجغرافية اكبر مساحة وهي عبارة عن حلقة وصل بين الشرق و الغرب تشمل مجموعة أقاليم تتميز بالتنوع في جنوب غربي آسيا التي تتوسط العالم تضم عدة بحار ذات أهمية دولية إضافة إلى ثروات نفطية كما تتوسط الشرقيين الأدنى و الأقصى. ظهرت أول تسمية للشرق الأوسط عام 1911،في كتاب بعنوان"مشاكل الشرق الأوسط"للمؤلف هاملتون الذي اعتبر أن المنطقة تمتد من المغرب وحتى أفغانستان.[4]

ومن هنا التوصل إلى تعريف جامع مانع للشرق الأوسط لازال أمرا لم يتحقق بعد.

2-رنا ابو ظهر الرفاعي،محمد قسيبي،**أمريكا...والشرق الأوسط الجديد:أسباب وإبعاد**،لبنان،دار الحرف للطباعة والنشر،الطبعة الأولى,2004،ص ص،5-6

3-عبد القادر رزيق،**النظام الدولي الجديد...الثابت و المتغير**،الجزائر،ديوان المطبوعات الجامعية،الطبعة الاولى،2003,ص،195.

4- عبد القادر رزيق ،**الشرق الأوسط الجديد بين الفوضى البناءة وتوازن الرعب** ،الجزائر ،ديوان المطبوعات الجامعية ،الطبعة الثالثة ،2008 ،ص ص،67-76.

1- صدام مرير الجميلي،**الاتحاد الأوروبي ودوره في النظام العالمي الجديد**،بيروت،دار المنهل اللبناني،الطبعة الأولى،2009،ص،112.

ج-**الشرق الأقصى:**وهو إقليم شاسع مقارنة مع السابقين يطل على المحيطين :الهادي و الهندي جغرافيا يقع في شرق وجنوب شرق آسيا بمعنى في أقصى العالم[1]

***الأمن:**هناك تعريف متعددة لهذا المصطلح إلا انه يشهد غياب تواجد تعريف متفق عليه لارتباطه بتصور الأفراد فكل مفكر يعرفه حسب وجهة نظره وهدفه من وراء ذلك ،فالأمن بمعناه الموضوعي يقيس غياب التهديدات للقيم الأساسية المكتسبة وان هذه التهديدات ليست طبيعية وقضاءا محتما[2].وهناك عدة أنواع للأمن

1-الأمن الوطني :يولي اهتماما بعسكرة الدول لحماية نفسها في ظل منافسة الآخرين،وتتمثل في الحفاظ على الوجود المادي،وان الأمن هو عبارة عن سلعة لها ميزة الوفرة والقلة وتحصيله يتم عن طريق الحصول على اكبر قدر من القوة.[3]

كما يقصد به تامين كيان الدولة والمجتمع ضد الأخطار التي تهدده داخليا وخارجيا،وتامين مصالحه وتهيئة الظروف المناسبة اقتصاديا واجتماعيا لتحقيق الأهداف والغايات.[4]

2- الأمن الإقليمي :فيقوم على التزام الدول المنتمية إلى إقليم معين،بالمشاركة في حماية مجموعة دول الإقليم نفسه،فهو إدراك الدول المنتمية فيه لأسلوب تحقيق الحماية لذلك الإقليم من خلال الاتفاق بين أعضائه،وبالتالي فهو نوع من تحالف بين دول إقليم معين لتنظيم الدفاع عنه.[5]

أهداف الدراسة:

بما أن الموضوع يعد من مواضيع المهمة خاصة في ظل الإحداث التي يعرفها الوطن العربي من توترات ودمار وغيره فهذا أعاد إحياء مواضيع الأسلحة والقوة والتوتر، خاصة في دول الشرق الأوسط فأردنا بدراستنا هذه إعادة التركيز على هذه المعطيات فالأسلحة النووية والسباق العسكري تعتبر سبب في عدة سياسات دولية ،و في أوضاع إقليمية متوترة وعليه تبرز أهمية الموضوع خاصة في مجال تخصصنا العلاقات الدولية و الدراسات الأمنية ،فهو موضوع مهم جدا في هذا التخصص لارتباطه بسياسات دولية

2- الجميل سيار وآخرون،**العرب وتحديات النظام العالمي** ،لبنان،مركز دراسات الوحدة العربية،الطبعة الثانية،2004،ص ص،225-226.

3- سليم قسوم ،**الاتجاهات الجديدة في الدراسات الأمنية:دراسة في تطور مفهوم الأمن عبر منظارات العلاقات الدولية** ،مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية ،الجزائر،كلية العلوم السياسية والإعلام ,2010 ,ص،132

[3]- محمد عبد القادر فهمي،**النظريات الجزئية والكلية في العلاقات الدولية**،الأردن،دار الشروق للنشر والتوزيع،2010،ص،83

[4]- محمود شاكر سعيد،خالد بن عبد العزيز الحرفنش،**مفاهيم أمنية**،الرياض،جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية،الطبعة الأولى،2010،ص،7

6- عامر محسن،سليمان العامري،**مفاهيم الأمن القومي والأمن الإقليمي والأمن الجماعي**،المجلة السياسية الدولية،المجلد 2،العدد 3،بغداد،1989،ص،9.

وأمنية ومن ذلك ارتأينا البحث فيه ودراسة جل تفاعلاته وعلاقاته وكيفية دخوله إلى عالمنا العربي ومنه محاولة تقديم رؤية علمية أكاديمية حول المشكلة النووية في الشرق الأوسط وتداعياتها الأمنية ،من خلال دراستها بطريقة موضوعية علمية بالتطرق إلى مختلف أبعادها الداخلية والخارجية.

أهمية الدراسة:

ترتكز أهمية هذه المذكرة ، في بروز منطقة الشرق الأوسط كموقع استراتيجي في أنظار القوى الكبرى العالمية بعد انتهاء الحرب الباردة، وهذا بسبب موقعها الاستراتيجي وغناها بكافة أنواع واهم مصادر الطاقة و الموارد الأولية الأكثر ندرا أو طلبا في كافة القطاعات,وأيضا بسبب التواجد الإسرائيلي ككيان غير مرغوب به في المنطقة،وسعيه لبسط نفوذه من خلال سباق التسلح النووي،بغرض فرض وجوده و قراراته على دول المنطقة و بدعم أمريكي خاصة ،إلا أن هذا الوضع أدى إلى جعل منطقة الشرق الأوسط وأمنها أمام رهان حقيقي، وان تحقيقه لا يتم إلا من خلال امتلاك الدول الأخرى لهذا السلاح و هذا ما سعت إليه خاصة إيران التي تعد الآن بمثابة الخصم في المنطقة أمام إسرائيل التي تسعى من خلال حلفائها إلى إلغاء وإيقاف أي برنامج نووي ،وبالتالي أصبحت المنطقة أمام تهديد وتحدي حقيقي من اجل تحقيق الأمن والاستقرار بها ،وذلك عن طريق القيام بالعديد من المبادرات من مختلف الجهات

أدوات ووسائل البحث :

ارتأينا في دراسة العمل بعدة وسائل وأدوات على تنوعها وهدا في محاولة للإحاطة ولو جزئيا بجوانب الموضوع ,وبالتالي فقد تطرقنا في بحثنا إلى العديد منها سواء كانت عبارة عن كتب ومذكرات تخرج ،إضافة إلى مجلات مختلفة ومقالات ذات علاقة بصلب الموضوع بغرض إيجاد المعلومات المطلوبة والضرورة لانجاز عملنا هذا،مستوفين معظم ما جمعناه من معطيات سواء الكيفية منها أو الكمية و والعمل على تحليلها وربطها في إطار يتميز بنوع من التنسيق.

صعوبات البحث:

لقد تعرضنا لدى القيام ببحثنا للعديد من الصعوبات التي يمكن إجمال أهمها في:

- نقص المراجع التي تدرس المشكلة النووية في منطقة الشرق الأوسط في الوقت الحالي بسبب قدم معظم المراجع مما يصعب علينا رسم صورة حالية واضحة .تتناول المتغيرات الآنية
- الغموض الذي يكتنف كافة التصريحات المتعلقة بالسلاح النووي من قبل الدول محل الدراسة,وهذا بسبب اعتماد سرية التقارير , وعدم التصريح الدقيق بالتقديرات الموجودة.
- غياب الموضوعية لدى المؤلفين ,فكل يضع كتاباته حسب تصوره وأفكاره.
- إضافة إلى كل هذا تشكل مشكلة ضيق الوقت عائقا كبيرا في انجاز العمل البحثي.

تبرير الخطة:

لقد ارتأينا في دراستنا لموضوع المشكلة النووية في الشرق الأوسط وتداعياتها الأمنية تقسيم بحثنا إلى ثلاثة فصول، نقوم من خلاله بدراسة انتشار الأسلحة في الشرق الأوسط , وهدا من خلال الفصل الأول يدرس سباقات التسلح بالمنطقة و مدى انتشار أسلحة الدمار الشامل ومختلف برامج الصواريخ والصواريخ في الشرق الأوسط,أما الفصل الثاني فنتطرق من خلاله إلى أهم القوى النووية المتواجدة في الإقليم(إسرائيل ,العراق وإيران),أما فيما يخص الفصل الثالث فهو يدرس التهديدات النووية للسلاح النووي في الإقليم وهنا نخص بالدراسة التهديد الإسرائيلي والإيراني, ونتطرق من خلاله أيضا إلى أهم المبادرات الدولية, والعربية وحتى الإقليمية للحد من التهديد النووي للأمن بالمنطقة.

الفصل الأول

تقديم الفصل:

أصبحت دول الشرق الأوسط وجهة حقيقية لانتشار الأسلحة وهذا نظرا لما تكتسبه المنطقة من أهمية، جيو إستراتيجية ، وجيو بوليتيكية كبيرة ،وأهمية تاريخية، فهي مركز الأحداث وموقع السياسة الدولية، ومحدد مسار السياسة الدولية للعديد من دول العالم الكبرى على رأسها الولايات المتحدة الأمريكية، و قد تصاعدت وتيرة انتشار الأسلحة النووية في الشرق الأوسط خاصة بوجود إسرائيل في

المنطقة واحتلالها للأراضي الفلسطينية هذا من جهة و باكتسابها للسلاح النووي من جهة أخرى ، مما جعل المنطقة تسجل أعلى معدلات الإنفاق العسكري، فتوجهت نحو سباق التسلح من خلال سعيها لتقوية ترسانتها العسكرية حتى تكون بذلك وسيلة ردع لمختلف التهديدات الأمنية التي تعرفها المنطقة ،وهذا ما يبرره سباق التسلح بين دول الطوق و إسرائيل، و بين العراق وإيران قبل الغزو الأمريكي للعراق و التي شكلت هي الأخرى محورا أساسيا في تصعيد سباق التسلح في المنطقة، و بين دول الخليج العربي فهي الأخرى شهدت إنفاق عسكري كبير وتطوير الترسانة التقليدية من الأسلحة. كل هذا ساهم في تصعيد التوتر في المنطقة.

وقد تعددت ملامح انتشارا الأسلحة في الشرق الأوسط بهدف كسب التقنية العالية والصناعة العسكرية المتطورة ،وانتشرت عدة أنواع من أسلحة الدمار الشامل منها البيولوجية والكيميائية، كما شهدت المنطقة اكتساب عدة دول لبرامج الصواريخ متطورة مما جعل المنطقة كأكبر سوق دولية للأسلحة التقليدية و النووية .و منه سنتناول بالدراسة تحت عنوان هذا الفصل ظاهرة انتشار الأسلحة النووية في الشرق الأوسط من خلال:

*المبحث الأول: سباق التسلح في الشرق الأوسط .

*المبحث الثاني: ملامح انتشار الأسلحة في الشرق الأوسط.

المبحث الأول

سباق التسلح في الشرق الأوسط

تعتبر دول الشرق الأوسط من اكبر الدول التي تتسابق نحو التسلح وهذا ليس في إنتاجه بل في استراده واستبداله بحثا عن النوعية والجودة التي تمكنها من ضمان أمنها واستقرارها ،وهذا من خلال الردع الذي تشكله في ظل منطقة تعرف الكثير من التوترات والنزاعات وفي ظل احتلال صهيوني مالك للسلاح

النووي يهدد به المنطقة ككل ،فقد دخلت المنطقة في سباق تسلح وهذا مابين دول الطوق المتمثلة في مصر،سوريا والأردن من جهة ،وإسرائيل في الجهة المقابلة ،و الذي اغتصب الأراضي الفلسطينية مما صعد من وتيرة الحروب و التوترات في المنطقة هذا ما جعل المنطقة تعرف اكبر سباق تسلح وزيادة في الإنفاق العسكري، نفس الوضع عرفته العراق وإيران اللتان دخلتا في سباق تسلح لاكتساب السلاح النووي، خاصة باعتبار أن العراق تشكل الخصم والمهدد لأمن إيران حسبها وهي الأخرى تعتبرها العراق بمثابة الخطر الكبير على أمن الدول العربية ،وهذا ما أدى إلى دخولهما في حروب، وقد عرفت أيضا منطقة الخليج العربي سباق تسلح كبير باعتبارها منطقة أطماع الدول الكبرى وأيضا باعتبارها تقع في منطقة تكثر فيها الحروب والنزاعات مما يهدد أمنها القومي. وسوف نتناول في هذا المبحث ما يلي:

المطلب الأول: سباق التسلح بين دول الطوق وإسرائيل.

المطلب الثاني: سباق التسلح بين العراق وإيران.

المطلب الثالث: سباق التسلح في الخليج العربي.

المطلب الأول

سباق التسلح بين دول الطوق وإسرائيل

إن ظاهرة سباق التسلح في منطقة الشرق الأوسط هي ظاهرة عسكرية سياسية صناعية تجارية ،تتمثل في استمرار التنافس بين الأقطار المتنازعة على تحسين كفاءتها وطاقاتها الدفاعية و الهجومية وذلك من خلال تطوير الأسلحة من حيث الكمية أو من حيث التقنية، وينطبق هذا على الدول الكبرى،

فيما تتسابق دول العالم الثالث على استراد التقنية [1]،وترتبط ظاهرة سباق التسلح بالنفقات العسكرية ،ويتضمن الإنفاق العسكري على الجهات الفاعلة والأنشطة التالية:

القوات المسلحة بما فيها قوات حفظ السلام، ووزارة الدفاع وهيئات حكومية أخرى مشتركة في مشاريع دفاعية، القوات شبه العسكرية وهذا عندما يحسب أنها مدربة و مجهزة لعمليات عسكرية وأيضا الأنشطة العسكرية في الفضاء ويشمل الإنفاق الجاري والرأسمالي على الأفراد العسكريين والمدنيين ،بما في ذلك رواتب تقاعد العسكريين والخدمات الاجتماعية للأفراد والصيانة والمشتريات والبحث والتطوير العسكريين وغيرها[2].

وبازدياد الصراعات في الشرق الأوسط أصبحت بذلك وجهة رئيسية للأسلحة الأمريكية ،فمثلا مصر وإسرائيل استحوذت على22% من عمليات التسليح الأمريكية ما بين 2004-2008 ،إذ يتم تغطية تكاليف قسم كبير من مشترياتهما من الأسلحة بالمساعدات الأمريكية فهي تعتبر أهم مصدر للأسلحة التقليدية التي تجاوزها الزمن في الكثير من الأحيان بالشرق الأوسط [3].

فقد صدرت السلاح إلى 69 دولة وبلغت صادرات الشرق الأوسط 37% وهناك تفاوض على مبيعات ضخمة مع عملاء شرق أوسطيين ،واحتل العراق المرتبة 28 في قائمة اكبر مستوردي الأسلحة على الصعيد العالمي

وتعمل روسيا هي الأخرى على استعادة نفوذها في منطقة الشرق الأوسط، من خلال تقديمها مساعدات مالية لصناعة السلاح في2008 ولتحديث المنشآت التي تقادمت.

والاتحاد الأوروبي هو الأخر من أهم المصدرين للسلاح في الشرق فذهبت19 % من الصادرات إلى الشرق الأوسط خاصة إلى العربية السعودية.[4]

لقد أسفرت الحروب العربية الإسرائيلية على زيادة كبيرة في القوات المسلحة واستيراد الأسلحة، قبل وبعد كل حرب من هذه الحروب فتضاعف حجم القوات المسلحة وجل المعدات العسكرية وهذا فيما يخص

---

[1]- شوقي عرجون، **المشكلة النووية في الشرق الأوسط وانعكاساتها على استقرار المنطقة**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، الجزائر، كلية العلوم السياسية والإعلام،2006-2007،ص،26.

[2]- بيتر ستالهايم وآخرون، **بيانات الإنفاق العسكري 1999-2008،التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي: الكتاب السنوي لمعهد ستوكهولم لأبحاث السلام العالمي**، ترجمة عمر الأيوبي وآخرون، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية ،2009 ، ص ،307 .

[3]- سام بيرلو وآخرون، **الإنفاق العسكري**، نفس المرجع،ص،266.

[4]- سايمون ويزمان وآخرون، **عمليات نقل الأسلحة على الصعيد الدولي**، المرجع نفسه، ص ص،448- 454.

دول الطوق (مصر سوريا و الأردن)في مقابل إسرائيل ،ويوضح لنا الجدول رقم(1) تضاعف حجم القوات المسلحة و تصاعد سباق التسلح في المنطقة وهذا بسبب الوجود الإسرائيلي في المنطقة الذي مازال يحدث نزاعات إلى ألان.

نوع القوات / الدول	عدد الجنود	عدد الدبابات	عدد الطائرات
عقب حرب العدوان الثلاثي 1956			
مصر	88الف	530-430	340-275
الأردن		40	20
إسرائيل	60الف	360-305	155-150
عقب حرب 1967			
مصر	160الف	890-630	431-400
سوريا	55الف	450-400	127-78
الأردن	48الف	288-200	28-18
إسرائيل	265الف	1050-800	290-286
عقب حرب 1973			
مصر	315الف	2200	598
سوريا	140الف	1820	275
إسرائيل	310الف	2000	360

الجدول رقم (1): نمو القوات العسكرية في الشرق الأوسط عقب الحروب العربية الإسرائيلية لدول الطوق الأساسية وإسرائيل.[1]

ومن خلال الجدول يلاحظ الارتفاع الكبير المتصاعد في تشكيل القوة العسكرية لإخراج إسرائيل من المنطقة، في مقابل تعزيز الترسانة العسكرية الإسرائيلية لتثبيت مركزها كدولة شرق أوسطية.[2]

وفي انتظار إن تنصاع إسرائيل لعملية السلام العربية الجارية منذ مؤتمر مدريد الذي عقد في أواخر أكتوبر سنة1991، فان الحدود الإسرائيلية مع الدول العربية و بالذات دول الطوق كانت على

[1]– شوقي عرجون،**المشكلة النووية في الشرق الأوسط وانعكاساتها على استقرار المنطقة**،المرجع السابق،ص،35 .

[2]– شوقي عرجون، **المشكلة النووية في الشرق الأوسط وانعكاساتها على استقرار المنطقة**، المرجع السابق، ص ،35.

الدوام مصدرا للنزاع ، وهذا ما يتضح في الصراع بين إسرائيل و الفلسطينيين في الأراضي المحتلة وفرض منطق القوة للاستيلاء على الأراضي الفلسطينية وسط دعم أمريكي[1]

وتعتبر إسرائيل من الدول الحائزة على السلاح النووي معتبرة التحديات الإقليمية عاملا مهما لحيازتها على السلاح النووي ،وهذا جراء عدائها الدائم مع الدول العربية والتهديدات الأمنية مما يلزمها الحيطة والحذر فالتسلح الإسرائيلي يرتبط بعملية سلامها وانتهاء التهديد العسكري، خاصة الإيراني والصواريخ ارض- ارض السورية وهذا تستعمله حجة واهية لعدم التوقيع على معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية ورفض إجراءات التفتيش والرقابة من طرف الوكالة الدولية للطاقة الذرية.[2]

وفي إطار سباق التسلح في الشرق الأوسط سعت عدة دول إلى امتلاك القدرة على صنع أسلحة نووية ومنها دول الطوق و إسرائيل والتي تأتي في مقدمتها ،فقد نجحت إسرائيل في امتلاك السلاح النووي وتعمل على احتكاره وحدها كدولة نووية وحيدة في الشرق الأوسط وتشير بعض التقديرات إن إسرائيل تمتلك عددا لابأس به من الأسلحة النووية المتطورة (طائرات من طراز ف-15 أي) وصواريخ من(طراز أريحا) و(صواريخ كروز)التي تطلقها الغواصات بالإضافة إلى مفاعل ديمونا المتطور الذي له تكنولوجيا عالية لإنتاج أسلحة نووية بطاقة مدمرة لقدرته على إنتاج ما يكفي من البلوتونيوم .

من جانب آخر عملت الدولة المصرية عدة محاولات نووية في مرحلة الستينات من القرن الماضي لكنها باءت بالفشل لصعوبات تقنية وعمليات تخريب إسرائيلية وعدم توفر المساعدة من أي دولة خاصة في ظل الحرب مع إسرائيل والبحث عن السلام في المنطقة ومنه فشل برنامج أنور السادات في ظل الدعم الأمريكي لإسرائيل .

وفي سبتمبر 2007 قضت إسرائيل على مساعي سوريا ،في إنشاء برنامج نووي بمساعدة كوريا الشمالية، والعراق وليبيا هي أيضا من بين الدول التي أخذت طريق السباق نحو التسلح والعمل على كسب السلاح النووي وقد فشلت برامجهما مدنية كانت أو عسكرية على حد سواء وذلك بالتخلي عن هذا الطموح كما فعلت ليبيا أو لتخريب إسرائيلي.[3]

---

[1]- عبد القادر رزيق المخادمي، **النزاعات الحدودية العربية**، القاهرة، دار الفجر للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2004 ، ص ،160.

[2]- سعد حقي توفيق، **الإستراتيجية النووية بعد الحرب الباردة**، الأردن، دار نهران للنشر والتوزيع،2008،ص ،166.

[3]- بروس ريدل، غاري سامور، **تدبر أمر الانتشار النووي في الشرق الأوسط، استعادة التوازن إستراتيجية للشرق الأوسط برسم الرئيس الجديد**، ترجمة: سامي الكعكي، لبنان، مركز صبان لسياسات الشرق الأوسط، دار الكتاب العربي ،2009 ،ص ص،138 -162.

إن تكاثر الأسلحة في الشرق الأوسط سواء التقليدية منها أو ذات التدمير الشامل ،و التي هي في تكاثر مستمر وبكميات كبيرة يأزم الوضع في المنطقة فقد أصبح سباق التسلح سمة هذا العصر ،وإحدى مميزاته وظاهرة ذات بعد دولي ،إن تراكم الأسلحة يشكل تهديدا خطيرا على امن والاستقرار الإقليميين وهذا لما تسببه من حروب وكوارث إنسانية ،ومن جهة أخرى إن استخدام سياسة الأمن العسكري في المنطقة يزيد من سباق التسلح والضعف في السيطرة على الأسلحة كذلك تجارة الأسلحة تزدهر على حساب التنمية، ومن جراء الصفقات التي تبرمها تتراكم الديون الخارجية ،بحيث أصبحت معظمها عاجزة عن دفع الفوائد وديونها، وما يزيد الوضع سوءا هو التواجد الصهيوني في فلسطين المحتلة والذي يكتسب احدث المعدات وأكثرها قدرة على التدمير، وهو وحده الذي يملك سلسلة من أسلحة الدمار الشامل وهذا ما يزيد من سباقات التسلح في المنطقة وإبرام المزيد من الصفقات العسكرية[1].

ويمثل **الجدول رقم(2)** مقدار الإنفاق العسكري في الشرق الأوسط والذي هو في تزايد مستمر، و تعود اعلي معدلات الإنفاق إلى العربية السعودية، إيران، الإمارات، إسرائيل، كما هو موضح في الشكل في سنة 2008 مع الإشارة إن أرقام إسرائيل تتضمن مساعدات أمريكية بلغت 2.38 مليار دولار في سنة 2008 ، الإنفاق العسكري بحسب المنطقة والبلد بالعملة المحلية من سنة 1999-2008[2]:

البلد	العملة	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
البحرين	مليون دينار	123	121	126	150	175	180	183	203	222	220
مصر	مليون جنيه	9881	10847	11859	12741	13948	14684	15368	16927	18636	20534
إيران	مليار ريال	12992	21984	26996	23211	31633	45960	64655	78378	76283	86502
العراق	مليار	"	"	"	"	"	892	1649	2117	2437	4250

[1]- موسى الزعبي، **المتغيرات الدولية وانعكاساتها على الوطن العربي**،بيروت،المنارة،1997،ص ص،138 -143 .

1- محمد نصر مهنا، **قضايا سياسية معاصرة**، الإسكندرية، المكتب الجامعي الحديث، 1997، ص 113.

	دينار										
إسرائيل	مليار شيكل	38016	39587	41788	48957	46350	43988	46240	50757	57639	58106
الأردن	مليون دينار	363	375	375	370	434	416	428	497	432	886
الكويت	مليون دينار	696	827	824	858	933	1017	1025	1049	1243	1254
لبنان	مليار ليرة	1251	1402	1445	1368	1392	1439	1463	1561	1912	1961
عمان	مليون ريال	687	809	933	958	1010	1144	1404	1550	1663	1735
قطر	مليون ريال	"	"	"	"	"	"	"	"	"	"
العربية السعودية	مليون ريال	68700	74866	78850	69382	70303	78414	95146	110779	132922	143366
سورية	مليار ليرة	47.6	49.3	53.3	55.3	67.1	70.2	75.7	74.9	82.7	86.8
الإمارات العربية المتحدة	مليون درهم	8790	8688	8796	9139	9244	8943	9399	"	"	"

والشيء الذي يظهر هو أن منطقة الشرق الأوسط أصبحت من أكثر المناطق تكديسا بالأسلحة والمعدات الحربية في العالم ،وهذا من خلال التسابق على شراء الأسلحة والعمل على تطوير الإنتاج العسكري المحلي في دول المنطقة وهذا من خلال أن كل دولة أصبحت تجهد ميزانيتها في الإنفاق العسكري، حتى لا تقع فريسة للدولة أخرى في ظل المنطقة المفعمة بالصراع السياسي والعسكري.

إن تصاعد التسلح في المنطقة ارتبط ارتباطا وثيقا بالتواجد الصهيوني، الذي جعل الدول العربية تتسلح بقوة لتقهره وهذا ما جعل إسرائيل هي الأخرى تعمل على تقوية ترسانتها ،ويشهد لذلك التقرير الذي نشره صهيوني بتاريخ 2004/05/15 تحت عنوان "الحرب ستقوم بعد إلغاء معاهدة كامب ديفد"قال فيه" إن حرب الاستنزاف على ضفاف السويس في السنوات (1968- 1970)أديا إلى تدهور جوهري على المنظور الأمني الإسرائيلي "وهذا من خلال تصاعد تسلح العرب بأسلحة الإبادة الجماعية و الصواريخ بعيدة المدى، وتحول مصر إلى العدو العربي الأخطر على وجود الكيان الصهيوني وقال أيضا "إن كل الدول الإسلامية في الشرق الأوسط طورت وامتلكت قدرات قتالية كيميائية وبيولوجية وأنظمة لإطلاقها"[1]

1- عبد الحميد ابن سالم، **مشروع الشرق الأوسط الكبير وتداعياته على المنطقة" مستقبل الحركة الإسلامية ونهاية إسرائيل**" ، الجزائر، دار الخلدونية للنشر والتوزيع،2005،ص، 5.

وبما أن إسرائيل كيان غريب في المنطقة وهو محل رفض الدول العربية ،فهي ترفض أي نوع من التطبيع معها ما جعل الولايات المتحدة الأمريكية تحرص على إبقاء التفوق لإسرائيل على الدول العربية فاشترط الكيان الصهيوني لنفسه منذ عام 1991 إن يكون شريكا للولايات المتحدة الأمريكية ،في جميع الترتيبات المتعلقة بالمنطقة وقد استغلت إسرائيل نفوذ المحافظون الجدد المعروفين بميلهم للكيان الصهيوني وهذا ما يتضح من خلال:

*المرحلة الأولى: بعد الحرب العالمية الأولى واتفاقية سايس بيكو التي جاءت تمهيدا لوعد بالفور في إقامة دولة لليهود في المنطقة.

*المرحلة الثانية: وهذا عند الإعلان عن قيام دولة إسرائيل في 1948 واعترفت بها أمريكا مباشرة بعد، 11 دقيقة

*المرحلة الثالثة: من خلال مشروع الشرق الأوسط الكبير الذي جاء لينقذ جميع المحاولات التي باءت بالفشل ،وهذا ما يتضح من خلال ما عبر عنه شاروون سنة 1991 في تل أبيب فقال" إننا نريد الشرق الأوسط الكبير مجالا حيويا لنا" وقال أيضا "إن اهتمامات إسرائيل الإستراتيجية ينبغي إن تتسع إلى ما وراء الدائرة الأولى التقليدية لدول المواجهة "[1]

وتتضح هنا الإستراتيجية الأمريكية في الشرق الأوسط التي تعتبره مفترق طرق تاريخي ففي عشية الألفية الجديدة يقول مستشار الرئيس الأمريكي للأمن القومي ساندي بيرغر "إن الشرق الأوسط هو أيضا موطن إسرائيل وهي من اقرب حلفائنا إلينا ،ودولة تربطنا بها علاقة خاصة تضرب بجذورها في التاريخ ،وتتميز بمصالح مشتركة بيننا إن حماية امن إسرائيل هو بمثابة حماية أمننا نحن..."[2]

ومنه سيظل التحالف الاستراتيجي بين إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية التي تقدم كل الدعم لإسرائيل دوليا وإقليميا وتعمل على حفظ قوتها الأمنية [3]

ويظهر الدعم الأمريكي لإسرائيل منذ زمن بعيد وبصفة خاصة منذ" وعد بلفور" الذي حمل إستراتيجية التجزئة للوطن العربي، إن الصراع العربي– الصهيوني هو الصراع المباشر الذي يكون أكثر خطرا في الأجل المتوسط ،فإسرائيل تسعى إلى فرض هيمنتها على الوطن العربي ويوضح تاريخ الحروب العربية–الإسرائيلية إن هذه الحروب نشأت نتيجة الاندفاع الإسرائيلي العدواني و العمل على أن تكون

---

[1]– نفس المرجع، ص ص،79– 84.

[2]– عدنان السيد حسين، **العرب في دائرة النزاعات الدولية**، لبنان، مطبعة سيكو، الطبعة الأولى،2001،ص،128.

[3]– سلوى بن جديد، **قراءة سياسية في مواضيع ومسائل راهنة**، الجزائر، الملكية للطباعة والإعلام والنشر والتوزيع ،2008 ، ص ،78.

إسرائيل في كل وقت أقوى من الدول العربية مجتمعة ،والمعنى المتضمن في هذا التحديد إن توازنا محددا للقوى يجب إن يظل قائما بين الدول العربية وإسرائيل فإذا أوشك هذا التوازن على الاختلال، فان إسرائيل لابد أن تتحرك عسكريا لإعادة تفوقها وتحت هذا المفهوم تحركت إسرائيل ضد مصر عام 1965 كما تحركت ضد مصر ثانية عام 1967،وقد نشأت عدة تحالفات بين دول عربية كتحالف مصر وسوريا في أثناء حربهما ضد إسرائيل عام 1973 والتحالف الاقتصادي العربي الذي رافق تلك الحرب وهناك بعد جديد في مسار الصراع العربي– الصهيوني المتمثل في سعي إسرائيل إلى طمس الهوية القومية للفلسطينيين وللدول المنطقة، وهذا من خلال إدخال تعريف جيوبوليتيكي ينفي القومية وهو" الشرق الأوسطية" وبالعودة إلى تجربة مصر بالذات في سبتمبر 1970 فقد كانت القوات المسلحة المصرية جاهزة للقتال والتحرير، ثم إن قياس قدرات قواتنا مع قوات العدو في ذلك الوقت أواخر عام 1970 وأوائل عام 1971 كانت لمصلحة قواتنا عددا وتسليحا كفاية من قوات العدو في كل أفرع القوات المسلحة وهذا حسب وزير الحربية المصرية، وبالعودة إلى هذه الحروب فمنذ قيامها قبل خمسين عاما عمدت إسرائيل إلى تطبيق قرار التقسيم بالقوة العسكرية .

وعملت على توسيع جغرافيتها عن طريق الحرب لتشمل أراضي فلسطينية أخرى وبالقوة العسكرية نفسها احتلت عام 1967 باقي أجزاء فلسطين، ومدت سيطرتها إلى كامل شبه جزيرة سيناء وهضبة الجولان قبل إن تتوسع بالحرب في الجنوب اللبناني خلال عامي 1978و1982.

وقد رد العرب على الاغتصاب الصهيوني لفلسطين في عام 1967،بالقوة العسكرية وهكذا خاض العرب أربع حروب ضد إسرائيل وهذا في ربع قرن منذ قيامها وعلى رغم الخسائر التي تكبدها العرب إلا أن الحقيقة الواضحة هي الرفض لإسرائيل و ومقاومتها بالإمكانات العسكرية المتاحة .[1]

ومن خلال هذه الحروب اتضح ما يلي:

*إن الاختلال في ميزان القوى العسكرية بين الدول العربية وإسرائيل هو اختلال فادح على صعيد الأسلحة التقليدية.

إن إسرائيل نجحت في احتكار السلاح النووي وبهذا تردع به أي دولة عربية.

*امتلاك بعض الدول وبخاصة مصر وسوريا صواريخ ذات رؤوس غير تقليدية

*إن الدول العربية نفذت نظاما متكاملا لمقاطعة إسرائيل طوال مراحل الصراع العربي–الصهيوني.[2]

---

[1]– حماد مجدي، **نحو إستراتيجية وخطة عمل للصراع العربي– الصهيوني، العرب ومواجهة إسرائيل احتمالات المستقبل** ، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الثانية،2008،ص ص،1329 –1393.

[2]– حماد مجدي، نفس المرجع ،ص ص،1394– 1399.

إن هذه الحروب العربية الإسرائيلية وضحت مبدأ إسرائيل وهو أن تكون هي وحدها الأقوى وهذا ما يبينه تحرك إسرائيل ضد مصر عام 1956 اثر صفقة السلاح المصرية- التشيكية وتحركت ضد مصر ثانية عام 1967 عندما دفعت مصر قواتها إلى سيناء ولا شك إن ضرب العراق كان مطلبا إسرائيليا قامت أمريكا بتنفيذه ومع ذلك فان إسرائيل استبقت حرب عام 1991 بضرب المفاعل النووي العراقي [1]

لقد اتخذت إسرائيل طريق التسلح فزادت من تسلحها كما ونوعا من خلال شراء الأسلحة المعقدة والحصول على المساعدات العسكرية خاصة في حقل صناعة الطيران والأسلحة النووية.[2]

لقد أسهمت السياسة الأمريكية تجاه إسرائيل في تزويدها بالأسلحة الأمريكية المتطورة فبعد أن كانت فرنسا هي مصدر الدعم وهذا منذ مطلع الخمسينيات من القرن العشرين عن طريق اتفاقية سرية بين فرنسا وإسرائيل بدعم أمريكي وبعد 1958 بدأ الدعم الفرنسي لإسرائيل يتناقص وهذا بعد وصول شارل ديغول إلى السلطة ومنه توالت الصفقات الأمريكية منذ 1962 وهذا لوجود مصلحة في إسرائيل، ففي 1962 بيعت صواريخ هوك قصيرة المدى تبعتها صفقة دبابات في عام 1964 في عهد الرئيس جونسون وطائرات سكا يهوك عام 1966،ومنه بداية تسطير هدف التفوق العسكري الإقليمي المطلق لإسرائيل ومنه تتضح نوايا الولايات المتحدة في بناء النظام الشرق الأوسطي الجديد .[3]

وهذا عرض للمساعدة الأمريكية لإسرائيل الذي يتصاعد من خلال تداول السلطة في الولايات المتحدة الأمريكية:

1- **إدارة الرئيس إيزنهاور:** فعند إنشاء حلف بغداد 1954 والذي هو ميثاق عسكري بين العراق وتركيا وبريطانيا وباكستان وإيران وهذا للحصول على دعم الحلف من خلال تقديم مساعدات العسكرية وتقديم تسهيلات لقواتها ومنه احتواء المد السوفياتي في الشرق الأوسط ولم تدخل أمريكا إسرائيل إلى الحلف وهذا للمحافظة على علاقاتها بالدول العربية وابتعدت آنذاك عن مساعدتها عسكريا وكلفت حلفائها بذلك مثل فرنسا التي أنشأت لها مفاعل ديمونا النووي وعقدت ألمانيا

---

[1]- برهان الدجاني، **القضية الفلسطينية والصراع العربي-الإسرائيلي نظرة إستراتيجية**، العرب ومواجهة إسرائيل احتمالات المستقبل، المرجع السابق،ص1531.

[2]- عدنان أبو عودة، **إشكاليات السلام في الشرق الأوسط رؤية من الداخل**، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، الطبعة الأولى،1999،ص ،39.

[3]- أمين المشاقبة، سعد شاكر شبلي ،**التحديات الأمنية للسياسة الخارجية الأمريكية في الشرق الأوسط: مرحلة ما بعد الحرب الباردة** المرجع السابق، ص ص ،221 -222.

صفقة مع إسرائيل في مجال التسلح ومع اندلاع الحرب 1967 التي شنت فيها إسرائيل الحرب على دول المواجهة العربية مصر وسوريا والأردن واحتلال سيناء والجولان وما تبقى من القدس. [1]

2- **إدارة الرئيس ريتشارد نيكسون1969**:وهنا جاءت قضية الصراع العربي –الإسرائيلي ومع التغيرات الدولية آنذاك التي تمر بها أمريكا (حرب الفيتنام والعلاقات مع الاتحاد السوفياتي) وهنا عملت الإدارة الأمريكية إبقاء الأرض العربية محتلة وتجميد الصراع العربي–الإسرائيلي والعمل على تقوية إسرائيل عسكريا وعملت أمريكا على إعادة العلاقات مع الدول العربية التي قطعتها بعد عدوان 1967 وطرحت مشروع روجرز في 1970 لتسوية الصراع العربي– الإسرائيلي وهذا عن طريق التركيز على محورين لتسوية الصراع وهما المحور المصري–الإسرائيلي و المحور الأردني– الإسرائيلي، لكن الأطراف رفضت هذا المشروع،

وتوالت المشاريع ولعل أهمها المشروع الأردني الذي طرحه الملك حسين 10 افريل1969 والذي طالب فيه إنهاء جميع الأعمال العدوانية مقابل الاعتراف بالاستقلال السياسي وفق صيغة" الأرض مقابل السلام" ثم جاءت مبادرة السادات بزيارة إسرائيل ومنه انتهك المقاطعة العربية لإسرائيل وقد عقدت اتفاقيات كامب ديفد 1978 ثم جاءت معاهدة السلام المصرية–الإسرائيلية في عام 1979. [2]

3- **إدارة ريغان:** الذي اعتمد على تقديم المساعدات العسكرية المباشرة لإسرائيل وأيدت أمريكا الغزو الإسرائيلي للبنان عام 1982 والذي كان يستهدف المقاومة الفلسطينية والنظام السوري غير أن انتهاء الحرب الباردة واندلاع حرب الخليج الثانية 1991 دفع أمريكا لطرح مشروع المتجدد للشرق الأوسط وشهدت هذه الفترة دخول العرب في مفاوضات ثنائية مع إسرائيل وهذا في مدريد ثم جاءت المباحثات المتعددة الأطراف في موسكو 1992 شملت اغلب الدول العربية وحتى دول الخليج العربي.

4- **إدارة الرئيس كلينتون:** بتولي بيل كلينتون رئاسة الولايات المتحدة واصل مهامه بإتباع سياسة الاحتواء المزدوج للعراق وإيران وفيما يخص الدعم الإسرائيلي فتواصلت المساندة القوية لإسرائيل وكرس ميزان اختلال القوى وهذا في ظل التأثير غياب التأثير العربي على القرار والسياسة الأمريكية.

---

[1]– نفس المرجع ،ص ص، 223– 224.

[2]– أمين المشاقبة، سعد شاكر شبلي، نفس المرجع ،ص ص،224 –225.

5- **إدارة الرئيس بوش الابن:** تواصل الدعم الأمريكي لإسرائيل من خلال المساعدات العسكرية والاقتصادية وإرساء معادلة امن إسرائيل من أمريكا فأعلنت عن زيادة مساعدتها لإسرائيل بمبلغ 1.8 مليار دولار والباقي مساعدات اقتصادية، وهذا الإعلان عن المساعدات جاء في أعقاب الحرب الإسرائيلية التي شنتها على لبنان في 2006 .[1]

والجدول رقم (3) يمثل قيمة المساعدات الأمريكية لإسرائيل خلال بعض السنوات المختارة.

حرب 1967	1964	37مليون دولار
	1965	61.7 مليون دولار
	1966	126.8 مليون دولار
حرب اجتياح بيروت1982	1981	2189 مليون دولار
	1982	2289 مليون دولار
	1983	2498 مليون دولار
حرب الخليج الثانية1991	1990	10مليار دولار
حرب احتلال العراق2003	2003	13.6 مليار دولار مع مساعدة عسكرية طارئة بقيمة 200مليون دولار

ويقول الجنرال" ليى باتر" الذي كان رئيسا للقيادة الإستراتيجية في عهد كلينتون وهي القيادة المسئولة عن الإستراتيجية النووية وعن استخدام الأسلحة النووية وقد قال:

"انه لفي منتهى الخطورة، وسط العداءات الموجودة فيما يسمى بالشرق الأوسط أن تقوم دولة (إسرائيل) بتسليح نفسها بهذه الصورة الظاهرة، ومعها مخزون هائل من الأسلحة النووية ربما تصل إلى المئات الأمر الذي سيستفز ويحث دولا أخرى للتصرف بنفس الطريقة[2]

ومن كل هذا يتضح لنا أن منطقة الشرق الأوسط لن تكون منطقة مستقرة وآمنة ما لم تتم تسوية النزاع العربي الإسرائيلي.[3]

---

[1]– نفس المرجع ،ص ص ،225 –227.

[2]– ناعوم تشو مسكي، **أوهام الشرق الأوسط**، القاهرة، مكتبة الشروق الدولية، الطبعة الأولى،2004،ص،53.

[3]– باسكال بونيفاس، **المصالح الدولية في منطقة الخليج العربي**، أبو ظبي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث إستراتيجية ، الطبعة الأولى ،2006،ص 74.

ويبقى أمل حل الدولتان بشكل نهائي هو المطلب الرئيسي لدول الجامعة العربية والمعتمد في منظمة الأمم المتحدة لكنه أمل ضعيف .

المطلب الثاني

سباق التسلح بين العراق وإيران.

ساهمت الحرب العراقية _الإيرانية بدرجة كبيرة في إعادة صياغة النظام الإقليمي العربي، فلم يكن هذا الصراع حافزا سيعيد من خلاله الوطن العربي حيوية قيمه بل إن الخلافات بين النظم العربية أدت إلى مشروعية هذه الحرب و العمل على إطالة أمد الحرب و استنزاف طاقات النظم بمختلف أنواعها[1].

ويمكن إرجاع الأسباب المباشرة للحرب الإيرانية–العراقية ،إلى :

* اتفاقية 1975 ،التي لعب فيها الرئيس هواري بومدين دورا بارزا ،وبموجب هذه الاتفاقية كان يتوجب على إيران أن تتوقف عن دعم الانفصاليين الأكراد في شمال العراق .
* مشكلة الأكراد والتدخل الإيراني في ظفار .
* احتلال إيران للجزر العربية الثلاث [2] .

ولقد كان للثورة الإيرانية دور كبير في قيام هذا التوتر بين الدولتين حيث أدت هذه الحادثة إلى وصول فرد متشدد إلى السلطة و هو آية الله الخميني وما كان لذلك من تأثير في سياسات إيران الخارجية وعلاقاتها بدول الجوار[3] بالإضافة إلى دوافع عديدة أحدها هو العداء الشخصي بين آية الله و الرئيس

---

[1]– جميل مطر، على الدين هال، **النظام الإقليمي العربي :دراسة في العلاقات السياسية العربية**،لبنان ،مركز دراسات الوحدة العربية ،الطبعة الثانية،2011 ،ص، 262

2– محمد حسن العيدوس، **دراسات في العلاقات العربية الايرانية**، الكويت، دار الكتاب العربي الحديث، الطبعة الأولى ،1999 ،ص،216 .

3– محمد صادق صبور، **الصراع في الشرق الأوسط والعالم العربي**، مصر، دار الأمين للطبع والنشر والتوزيع ،الطبعة الأولى 2006،ص، 43.

صدام حسين والذي أدلى به الخميني في لقاء رسمي مع وفد كويتي وأيضا بسبب أطر متداخلة قومية عقائدية دينية وإقليمية، وعدم تنفيذ كلا الطرفين لما جاء بمضمون اتفاقية1975 حول الحدود المشتركة وسط العرب[1] كما أدت الخلافات بين قضايا النظم العربية إلى مشروعية حرب العراق مع إيران التي قامت في 22 سبتمبر 1980 كما كانت الأفكار ونوازع تتعلق بالدولة والإنسان كمبرر لإيران في خوض هذه الحرب ومن جهة أخرى كان الدفع الخليجي كممول دائم وتعليق للعراق من وراء ذلك ، وصولا إلى عمل كل هذه الأسباب إلى العمل على إطالة فترة الحرب بحثا عن المكاسب التي يعمل الغرب على توفيرها من وراء مد الجانبين بكافة أنواع الأسلحة من القطبين[2] .

وفي ظل تصاعد الحرب شنت العراق في عام 1985، هجوما على جزر محبوب التي أدت إلى اشتداد حرب المدن حيث كثف الطيران العراقي عملياته العسكرية على العديد من المدن أهمها أصبهان وتبرير عابدان حز مشهر، ماريوان.... ،ولم يقف الجانب الإيراني كمتفرج بل رد بعمليات على كل من بغداد السليمانية، خانقين، شيخ سعد، والبصرة ..وهذا في الوقت الذي قدم فيه السوفيت معدات عسكرية للعراق أهمها صواريخ "سكود" "إس إس"،و قد زودت إيران بنفس نوعية الأسلحة العراقية من طرف الدولة الليبية[3]،وخلال الحرب تدخلت الولايات المتحدة الأمريكية من أجل حماية ناقلات النفط لصالح الكويت، و في هذا الوقت الذي اشتدت فيه الحرب ،فكل من الدولتين عملتا على مهاجمة الناقلات البحرية للنفط،و هذا ما أدى إلى تعرض إحدى السفن الأمريكية[4]، سي آيل سيتي في أكتوبر 1987 لهجوم إيراني ،و علة خلاف ذلك تعرضت القطعة البحرية الأمريكية "USS.STARK" التي تعمل على حراسة الممرات البحرية بالخليج في ماي 1987 للهجوم بصاروخي مقاتلة ميراج العراقية ،حيث اعتبرت الولايات المتحدة الأمريكية ذلك مجرد حادث ،و بالتالي لم يدفع العراق أي تعويض عن الهجوم فقد ساندت أمريكا العراق في حربه ضد إيران ،و قد كانت نتيجة ذلك قضية تكديس السلاح في منطقة الشرق الأوسط بعد تسهيل الولايات المتحدة تسليح العراق من اجل تمكينه من صد المد الإسلامي الإيراني و معاقبته الجموح الجارف

4- عبد الستار لبيب، **قصة الخليج تفاعل دائم و صراع مستمر**، 1988 لبنان دار المجاني شهر، الطبعة الأولى،1989 ،ص، 189.

1- عصام نايل المحالي،**تأثير التسلح الإيراني على الأمن في الخليج**،عمان ،دار الحامد للنشر و التوزيع،الطبعة الأولى ، 2012،ص ،59.

3- عبد الستار لبيب، **قصة الخليج تفاعل دائم و صراع مستمر**، 1988 ،المرجع السابق،ص، 203.

4- أمين مشا قبة،سعد شاكر شبلي،**التحديات الأمنية للسياسة الخارجية الأمريكية في الشرق الأوسط: مرحلة ما بعد الحرب الباردة**،المرجع السابق، 2012 ،ص، 27.

لثروة الإمام الخميني، التي أطاحت بنظام الشاه الصديق الأقرب للولايات المتحدة الأمريكية و إسرائيل بالمنطقة[1] ،كما أن الحرب تعود إحدى أسبابها إلى توجه نظام شاه إيران إلى معادة العراق بشكل متصاعد ،في الوقت الذي شهد العراق انتهاء ثورة 30 تموز 1967، و هنا كان العراق يعمل على تخليص ثرواته من الاستغلال الاستعماري ،فعمل النظام الإيراني على ممارسة دور الشرطي في المنطقة، و هذا بدعم القوى الكبرى بهدف إضعاف النظام العراقي الناتج عن الثورة ،و بالتآمر مع قوى دولية قامت بهدف إيران بعدة محاولات بغرض خلق أزمات ،و دعم حركة التمرد الانفصالي في شمال العراق على نطاق واسع هادفا تقسيمه،وتجزئته وهذا ما ضاعف التوتر بين الدوليتين، وانتهى بقطع الحكومة العراقية علاقتها الدبلوماسية مع إيران في نهاية 1971 ،وهذا على غرار احتلال النظام الإيراني للجزر العربية الثلاث، وما زاد حدة التأزم هو الموقف العراقي الرافض لمشروعات التسوية للقضية الفلسطينية .

و بالتالي فإن تسابق الطرفين لكسب احدث الأسلحة بهدف التفوق على الأخر ،و العمل بجد على إرضاخه ،و في هذا الإطار أدى تحسين الأداء العسكري العراقي في مطلع عام 1988، إلى تمكينه من استعادة جزيرة الفاو التي قامت إيران باحتلالها عام 1986، ومع هذا التحسن، و تكثيف استخدام الأسلحة الكيماوية المطورة ،وافقت إيران على قبول قرار مجلس الأمن الدولي رقم:598 ،الذي يقضي بوقف إطلاق النار بين الجانبين ،وهو ما تم تنفيذه في 8 أغسطس 1988[2].

فرغم قبول الطرفين بهذا القرار إلا أن الخلافات، لم تتوقف ما زاد في حدة التنافس بين البلدين ،خاصة فيما يخص قضايا بارزة من أهمها : أسرى الحرب الاتهامات التي يواجهها الطرفان بخصوص دعم أطراف المعارضة للبلد الأخر، و بدعوة المتشددين في النظام العراقي إلى التمرد عليه ،و نشر الفوضى به و بالتالي إنهاء استقراره ،و ما زاد من التوتر هو عدم الالتزام بقضية التعويضات الناتجة عن الحرب، التي جاءت بموجب قرار مجلس الأمن (رقم 598) ،الذي يضمن إلزام الطرف المتسبب في الحرب بدفع تعويضات مالية للطرف الأخر[3].

فكل هذه الأسباب جعلت من كل طرف يسعى إلى ترحيل ميزان قوته العسكرية، و العمل على إعادة بناء قوته العسكرية ،و منشآته القاعدية بعدما خلفته الحرب من دمار، و بوجود رغبة لدى العراق

4- أحمد إبراهيم محمود ،**برنامج إيران النووي التطورات و الدلالات و الإستراتجية** ،مجلة السياسة الدولية العدد :165 ،جويلية 2006،المجلد،14 ،ص،301 .

1- أحمد إبراهيم محمود ،**برنامج إيران النووي التطورات و الدلالات و الإستراتجية** ،مجلة السياسة الدولية العدد : 165، جويلية2006، المجلد 41،ص، 301.

2- عبد الستار لبيب ، **قصة الخليج تفاعل دائم و صراع مستمر**، 1988 ،المرجع السابق ،ص ،301.

بأن تصبح قوة إقليمية ذات تأثير بالمنطقة ،تفرض سيطرتها عليها بعد توقف الحرب ،فقد أعلنت الحكومة العراقية في شهر ديسمبر 1988،بعد مرور ثلاثة أشهر من انتهاء الحرب بأنها ستستثمر 20 مليار دولار ،في مجال التصنيع العسكري الوطني وهذا رغم ما تعانيه من الدين إثر تجارتها العسكرية الذي يقدر بحوالي 75مليار دولار، هذا بالإضافة إلى التكاليف المالية[1]. في مجال إعادة التصنيع التعمير، و البناء كما سعت لإقامة صناعة محلية و لإقامة ذلك عقدت صفقة مع فرنسا قيمتها 3.5 مليار دولار مفادها ،منح فرنسا من خلال الترخيص لتجميع و تركيب طائرات فرنسية [2].

و في إطار سباق التسلح بين البلدين قررت لجنة الطاقة الذرية العراقية تبني خيار تخصيب اليورانيوم ،عوضا على إنتاج البلوتونيوم ،سبب احتياجها لجهد بحثي ،و تصنيعي كبير إضافة إلى قيامه ببناء على مساحة كبيرة،بهدف إنشاء مفاعل نووي ،و هذا ما أدى إلى جعل الموقع عرضة لإمكانية كشفه من طرف أجهزة التجسس خاصة الإسرائيلية و تم وضع هذا المشروع تحت عنوان :"تطوير إستراتجية البرنامج الوطني النووي"

إضافة إلى أن العراق عمل جاهدا على إحداث تغييرات ،على مختلف القطاعات و ذلك عن طرق إعادة تنظيم جهوده ،و هذا بغرض إنشاء قاعدة تكنولوجية عالية التطور وسعت للحصول علة التقنية اللازمة، لتنفيذ ذلك بما في ذلك الأسلحة الكيمائية التي عرفت تطورا كبيرا في العراق ،فالقائمة التي قدمها العراق خلال سنة 1991، حول برنامج أسلحتها الكيميائية إلى الأمين العام للأمم المتحدة كانت تضم 9120 رأسا كيماويا، و 600 قنبلة كيماوية،25 مختبر لإنتاج الغازات السامة و التي شملت كل من غاز سارين–غاز تايون–غاز الخردل.

كما لعبت مشكلة الحدود بين إيران ،و العراق التي اكتنفت علاقات التوتر خاصة من جانب إيران ،في التاريخ الحديث ،و حتى في وقت الحالي من المتعذر التوصل إلى تسوية مرضية لهذا لارتباطه بمسالة الأمن القومي لكل البلدين ،و تشددها حول الأراضي ما أدى إلى تسليحهما تحت مبرر حماية حدود الدول ،و رد أي عدوان قد يمس بها[3].

أما إيران فلم تتوقف عن تطوير قوتها العسكرية بتوقف الحرب أيضا ،بل واصلت وزاراتها الثالثة المسؤولية عن شؤون العسكرية، و الصناعات الحربية التي أنشئت خلال الحرب و هم: وزارة الدفاع– وزارة الحرس

3– شوقي عرجون ،**المشكلة النووية في الشرق الأوسط و انعكاساتها على استقرار المنطقة** ،المرجع السابق، ص ،37 .

[2]– شوقي عرجون ،نفس المرجع ، ص ، 37.

[3]– محمد نصر مهنا ،**قضايا سياسية معاصرة**، المرجع السابق ،ص ،334.

الثوري– وزارة البناء ،على الاهتمام بهذا الشأن حيث عند بداية الحرب بدأت هذه الهيئات في إنجاز 120 مشروع للصناعات العسكرية، و بحلول سنة 1987، بلغت المشاريع العسكرية الألف مشروع خاصة مشروع إنتاج الذخيرة الحربية بأنواعها ،فقد قامت إيران بتوفير 80% من احتياجاتها للذخيرة، مما جعلها سنة 192 تنتج 50 نوع منها ،و أصبحت تعد من بين الدول العشر الأوائل لإنتاجها كما أنها في سعيها من اجل تطوير قدراتها العسكرية ،فهي تعمل أيضا على تعويض و مقاومة التآكل في القدرات التسليحية الناتجة عن مخلفات الحرب ،كما أن إيران فقدت حوالي 60% من قواتها التقليدية فحسب الاستخبارات الإسرائيلية ففي يوم 27 ديسمبر 2005، اتضح أن إيران بدأت العمل فعليا على النشاطات المتعلقة بتخصيب اليورانيوم ،حيث يقوم عمل القيادة الإيرانية على الاستحواذ أكثر عدد من أجهزة الطرد المركزي، لتخصيب اليورانيوم بأسرع وقت ممكن، و كذلك العمل على زيادة كمية المادة الخام " غازال4f" بهدف استكمال تخصيب اليورانيوم دفعة واحدة ،و في هذا الوقت زودت روسيا إيران بحوالي 12 صاروخا بعيد المدى يصل مداها إلى 3000 كيلومتر ،كما أنه بإمكان هذه الصواريخ حمل رؤوس نووية متفجرة، و قد تم نقل 18 صاروخا من نفس النوع من أوكرانيا ،وصل منها 12 صاروخ إلى إيران، بالإضافة لما جاء في تقرير دولي حول شراء طهران لمنظومة دفاعية مضادة للصواريخ ،و تحسين دقة الصواريخ السوريا والتقدم الكبير في مجال تطوير صاروخ شهاب الإيراني.

فعلى الرغم من انتهاء الحرب ،و هذا عقب توسع نطاقها حتى أصبح يشكل تهديدا لمصالح الغرب في الخليج العربي ،أصبح من الضروري إنهائها حيث كانت إيران متفوقة في هذه الحرب وفي ظل موافقة العراق على إيقاف الحرب أرغمت إيران في شهر يوليو 1988 على قبول وقف إطلاق النار الذي كانت ترفضه حتى هذا التاريخ و تمت نهاية الحرب بعد مرور شهر من ذلك [1].

إلا أن إيران لم توقف نشاطها و دعمها للعنف في العراق ،و هذا من خلال نشر إيران المئات من عملاء الاستخبارات،و العناصر تشبه العسكرية مع جيش المهدي [2] ،فقد سعت كل من إيران و العراق لفرض زعامتها كقوة إقليمية في الشرق الأوسط في ذلك من خلال غزوها للكويت 1990 الذي أدى إلى اكتشاف البرنامج السري للتسلح النووي في العراق هذا حسب ما أدلت به اللجان التفتيشية[3]، و على إثره

1- جلبير الأشقر، **الشرق الملتهب :الشرق الوسط في المنظور ماركسي**، ترجمة: سعيد العظم ،لبنان ،دارا لساقي ، الطبعة الأولى، 2004 ،ص، 41 .

2- دانييل بايمن، ستيفن سايمون، **استعادة التوازن :إستراتجية الشرق الأوسط برسم الرئيس الجديد** ،المرجع السابق ، 2009، ص ،270.

3- نجيب بن عمر عوينات،**القانون الدولي النووي و الطاقة الذرية** ، الأردن، مؤسسة حمادة الدراسات الجامعية للنشر و التوزيع، الطبعة الأولى ،2011،ص،36 .

تعرض العراق إلى التدخل المباشر من قبل القوات الأمريكية، والقوات المتحالفة منها ،و تم ذلك في مارس 2003 ،أين تمكنت أمريكا من خلالها إسقاط نظام الرئيس العراقي الراحل صدام حسين مبررة ذلك ببروز تطورات كبيرة في مجال الأسلحة الكيمائية، و الصواريخ القادرة على حمل رؤوس نووية ،و بيولوجية والصواريخ المضادة ،و هذه المعلومات جاءت في اعترافات قد أدلى بها حسين كامل المشرف على البرنامج العراقي للتصنيع العسكري، وذلك عقب هروبه خارج العراق [1].

وعلى الرغم من التأكد مسبقا من أن مسالة وجود أسلحة الدمار الشامل في هذا البلد كانت مجرد كذبة، وبالتالي تقلصت الآمال العراقية في السعي إلى الوصول لمصاف الدول النووية ،و فرض زعامتها الإقليمية ،على الرغم من أنه قبل التدخل الأمريكي قد قام الكيان الصهيوني بتدمير مفاعل أوزايك ،و بالتالي تم القضاء تم القضاء على البرنامج النووي العراقي[2] ،في حين واصلت الحكومة الإيرانية طموحها الوصول للزعامة عن طريق سباق التسلح الذي لم ينتهي مع اختفاء الخصم الأقرب ،و المتمثل في العراق حيث أنها أنفقت حوالي 1440 مليون دولار في الفترة الواقعة ما بين (1998-2002)[3]، وهذا إضافة إلى رغبتها في امتلاك السلاح النووي الذي يعتبره القادة الإيرانيون "بمثابة المعادلة الجديدة القادرة على تغيير قواعد اللعبة في المنطقة ،و ترجيح الكفة لمصلحتها" ،وهذا من خلال استعماله كوسيلة تستطيع من خلالها الضغط ،وإرضاخ المنافسين لها فعلى الرغم من انتقاد التهديدات الخارجية المباشرة للآمن القومي الإيراني في بداية القرن الواحد والعشرين خاصة ،بعد القضاء علة نظام صدام حسين ،فهذا لم يمنع من عملها على زيادة قوتها الدفاعية عبر حدودها، التي أصبحت أمرا صعبا بسبب التعقيدات ،وتصاعد في التهديدات تجاه الأمن القومي الإيراني ،في الوقت الذي أصبح فيه العراق يقف على أبواب حرب أهلية قد تمتد تداعياتها لتشكل تحديا أمام استقرار، والأمن إيران بالدرجة الأولى بسبب القرب الجغرافي وتواجد طوائف من نفس المرجعية الدينية [4].

---

[1]- إفرايم إسكولاي، و آخرون، **إسرائيل والمشروع النووي الإيراني** ،المرجع السابق ،ص،55 .

2- هيثم غالب الناهي،**السياسة النووية الدولية وأثرها على منطقة الشرق الأوسط**،دار العلوم الأكاديمية ،الطبعة الأولى،2005، ص، 63 .

3- عبد الجليل زيد المرهون،**أمن الخليج و قضية التسلح النووي** ، البحرين، مركز البحرين للدراسات والبحوث،2007، ص ص ،151-155.

4- أوسامة سليمي،علاء لعبيدي،**إيران المنظور الأمني الإقليمي بعد الحرب الباردة :الدوافع و الإمكانيات**، المرجع السابق، ص ص، 113- 114.

المطلب الثالث

سباق التسلح في الخليج العربي.

أصبح التسلح قرارا لتأكيد على حاجة و تلبية لوظيفة، أو استجابة لتحد، حيث أصبح يحمل معنى أسلحة الدمار الشامل، واستراتيجيات ذات المضمون الأمني، فقد أصبحت منطقة الشرق الأوسط من أكثر المناطق المعروفة بتكديس السلاح في السنوات الأخيرة، فعلى صعيد الإقليم الخليجي، فإن سباق التسلح ارتبط بالأساس بالتوترات التي شهدها الشرق الأوسط[1].

التي كان أهمها حرب أكتوبر عام 1973، حيث شنت هذه الحرب ضد الشريك الاستراتيجي للولايات المتحدة الأمريكية، التي بنتيجة لها تم تأكيد أمريكا لعدم إمكانية قهر إسرائيل، و هذا من خلال تزويدها له بالمعدات العسكرية، وهذا ما أثبت كفاءتها العسكرية، ومن جهة أخرى، و التي فرض الدول العربية المقاطعة البترولية، أعلنت إيران عدم انضمامها في ذلك، و التي مت تزويدها بأسلحة متطورة من طرف الولايات المتحدة الأمريكية كدليل على تحالفها معها[2].

وهذا إما زاد في سعي الدول إلى زيادة ترسانتها العسكرية و تحويلها للمنطقة إلى أكبر سوق لتصريف الأسلحة، في حين تضاعف الطموح الإيران و عمله المستمر على امتلاك الأسلحة النووية، وما كان لذلك من انعكاسات على استراتيجيات الدول الأخرى بالإقليم كون أن المبرر من وراء تبني برامج التسلح، هو توفير العامل الدفاعي للدول كمحاولة لدرء التهديدات الخارجية و العدوان الإسرائيلي[3].

كما شكلت الاستراتيجيات الدولية في المنطقة عاملا مهما، كونها تمثل هدف خاصة من جانب الولايات المتحدة التي تعمل على بسط نفوذها داخل الإقليم، لكي تمنع دخول الاتحاد السوفيتي إليه، خلال مرحلة الحرب الباردة، وهذا دون إهمال العامل النفطي الذي زادت أهميته مع تزايد الحاجات الأمريكية الطاقوية، كون منطقة الخليج هي من بين الأقاليم الأكثر إنتاجا و تصديرا له، و هذا ما أثبتته فعليا رسالة وزير الخارجية الأمريكية" هارولد إيكس" إلى الرئيس روزفلت[4]، جاء فيها " إن المشرق الأوسط، مجرة

---

[1]– محمد نصر مهنا، **قضايا سياسية معاصرة** ،المرجع السابق، ص،113.

[2]– جلبير الأشقر، **الشرق الملتهب :الشرق الوسط في المنظور ماركسي**، المرجع السابق، ص 35–36.

[3]– عصام نايل المجالي، **تأثير التسلح الإيراني على الأمن في الخليج**، المرجع السابق،ص،53–54.

4– محمد مراد، **السياسة الأمريكية اتجاه الوطن العربي بين الثابت الاستراتيجي و المتغير ألظرفي**، لبنان، دار المنهل اللبناني للطبع و النشر و التوزيع، الطبعة الأولى، 2009، ص286–287.

كونية هائلة من حقول البترول، لا يعرف لها أحد نظير في الدنيا، و السعودية هي بمثابة الشمس في هذه المجرة، فهي أكبر بئر بترولي في الشرق الأوسط، و ملكها ابن سعود يريد شيئين: مالا يصرف منه و ضمان يكفل استمرار العرش في أسرته، و يجب على الولايات المتحدة أن تمنحه هذين المطلبين"[1].

وقد اهتمت الولايات المتحدة بمنطقة الخليج بسبب امتلاكها أكبر الاحتياطات البترولية في العالم، ولهذا تعطيها الدرجة القصوى من الأهمية، و هذا يتضح حاليا من خلال عملها على تحسين علاقاتها مع كافة دول المنطقة، و تقديم لها الضمانات ضد التحديات و التهديدات الخارجية، و الأجنبية، وهذا في مقابل إيصال النفط إليها[2].

و من خلال كل هذا يمكن القول أن أهم ملامح سباق التسلح في المنطقة، ظهر في فترة السبعينات من القرن الماضي، حين بدأت العديد من دول الخليج تعمل على تقوية ترسانتها العسكرية، و قد تم تخصيص مبالغ مالية كبيرة من أجل ذلك، ما جعل المنطقة هي الأكثر انفاقا على شؤون الدفاع و التسلح، و هذا على غرار العراق، الذي كان يمتلك مسبقا قوات ضخمة، و ذات تسليح حديث، و بالتالي فإن الجهود قد شملت كل من: المملكة العربية السعودية، الكويت، الامارات العربية المتحدة، عمان ، قطرن البحرين، الذي كان اه الاثر البالغ على سياساتها الدفاعية، كمحاولة منها لبناء قوات مسلحة مجهزة بصورة متطورة وذات فعالية، و أيضا كان ارتفاع أسعار النفط الأثر الأعظم في عامل التسليح، حيث أن هذا الأخير يرتبط بمدى المبالغ المالية الناتجة عن عائدات النفط، و كلما ارتفعت زادت ميزانية التسليح [3]،، و العديد من الباحثين يرجح أن اختيار هذه السياسات، يرجح بدرجة كبيرة لطموحات أصحاب القرار، و رغبة السيطرة و النفوذ التي دفعت إلى اتخاذ سياسات التسلح، وهذا ما أدى خلق فجوة عدم الثقة، و ما ينتج عنها من علاقات توتر، و قلق بين دول منطقة الخليج.

كما أن ذلك من بين أهم أسباب لجوء دول الخليج العربي إلى التسلح هو الحروب العديدة التي تشهدها المنطقة ، و التي كان من أهمها هو النزاع العربي الإسرائيلي، الذي يتعلق بالأساس حول المشكلة الفلسطينية، خاصة بعد حرب عام 1967، و احتلال كل من الضفة الغربية، هضبة الجولان، و قطاع غزة ، و كنتائج عنها حدثت صراعات داخلية هذا إضافة إلى عمل إسرائيل على إبراز نفسها كقوة إقليمية كبرى، و هذا ما أدى إلى حملتين عسكريتين، في عام 1978 و 1982، و التي كان ناتج عنها قيام

---

[1]– محمد مراد، **السياسة الأمريكية اتجاه الوطن العربي بين الثابت الاستراتيجي و المتغير الظرفي**، نفس المرجع ، 2009، ص،287.

[2]– جلبير الأشقر، **الشرق الملتهب :الشرق الوسط في المنظور ماركسي**، المرجع السابق،ص 98.

[3]– عصام نايل المجالي، **تأثير التسلح الإيراني على الأمن في الخليج**، المرجع السابق، ص 54–55.

ثلاثة حروب إقليمية، كما تزايدت ظاهرة العمليات العسكرية، والتي خلفت ورائها آلاف القتلى، إذ يعتبر التواجد الإسرائيلي بالمنطقة أكثر دافع لاتخاذ دول المنطقة سياسات ذات بعد استراتيجي، و حل هذا حتى بعد قبول مصر توقيع معاهدة السلاح مع إسرائيل خلال عام 1979، فقد شكل الصراع مصدر توتر دائم بالإقليم [1].

كما لم يقتصر الصراع على هذين الطرفين، بل أيضا شكلت الحرب العراقية–الإيرانية، في النظام الإقليمي الذي شهد توجه جديد لجزيئاته، حيث أن هذه الحرب أثرت على استقرار عدد من النظم و الأطراف الغربية، و خلال هذه عملت الجهات الغربية على تصعيد الأزمة، من خلال تسليح دول المنطقة، متخذة من هذه التوترات في العلاقات دافعا لذلك، و هذا تحت مبرر تأمين هذه الدول من إمكانية الدفع عن أمنها ، في ظل تداعيات الحرب [2].

كما يظهر تأثير دول الخليج العربي من الحرب العراقية ،الإيرانية ،وهذا سبب نجاح الثورة الإسلامية التي كانت تحت قيادة أية الله الخميني ،الذي يتبع إستراتيجية اجتذاب الشيعة في بلدان الخليج، التي توجد في كل من : العراق بنسبة 50 بالمائة البحرين 60 بالمائة الكويت 35 بالمائة و المملكة العربية السعودية 5 بالمائة، في حين أن عددهم في الإمارات المتحدة خاصة بمدينة دبي فيتجاوز الثمانين ألف، و قد عمل الخميني من خلال خطابته إقامة ثورة في دول الخليج على السلطة، وتم تجسيد ذلك في الهجوم الذي تعرض له الحرم الشريف ، في تشرين الثاني من عام 1979، و هذا أكد الطموح الإيراني في حوض الخليج و العالم الإسلامي ككل، وهو ما دفع بدول الخليج إلى اتخاذ إجراءات دفاعية تضمن استقرارها.

ولعل أن أكثر دول الخليج تأثرا بهذه الثورة هو العراق، بسبب قربه الجغرافي والأكثرية الشيعية المتواجدة به [3].

وكنتيجة لتخوف دول الخليج من التهديدات الخارجية المحيطة به، وإمكانية انتقال الحرب إلى أراضيها، و بالتالي عملت على التنسيق بين جهودها وذلك بإنشاء تكتل رسمي تمثل في مجلس التعاون الخليجي بهدف توحيد الاستراتيجيات كمحاولة لمواجهة التطورات القريبة من مداها الجغرافي خاصة وفي نفس الوقت عملة على زيادة وارداتها العسكرية و هذا اعتمادا على وفرة رأس مال الناتج عن عائداتها

---

[1]– جلبير الاشقر، **الشرق الملتهب :الشرق الأوسط في المنظور ماركسي**، ، المرجع السابق، ص 81–82 .

2– جميل مطر،على الدين هلال،**النظام الإقليمي العربي :دراسة في العلاقات السياسية العربية**،المرجع السابق ،ص ص 263، 292– .

[3]– عبد الستار لبيب،**قصة الخليج تفاعل دائم و صراع مستمر**،المرجع السابق ،ص،187 .

النفطية الكبرى و هذا ما جعلها دوما من الدول المستوردة للسلاح ة ليس المصنعة له و هذا ما زاد اعتمادها على الدول الكبرى [1].

وإن سياسات التسلح لبلدان الخليج العربي تبنى على ضرورة تنويع مصادر السلاح ،في محاولتها للتسلح لان الاعتماد على مصدر واحد يمكن أن يعرضها للضغوط و الأخطاء، و لما لا يصل إلى درجة الرغبة في الهيمنة من طرف الدول المصدرة لها، و عملا بذلك دعي مؤتمر القمة العربية المنعقد في الرباط ،على إنشاء صناعة عربية للسلاح في عام 1974، و بعد مرور عام تم إنشاء الهيئة العربية للتصنيع بعضوية كل من: المملكة العربية السعودية، قطر، الإمارات العربية المتحدة، مصر، و قد قامت هذه الهيئة بعقد عدة اتفاقيات أوربية و عربية في مجال التسلح [2].

ثم جاءت حرب الخليج الثانية، التي اجتاح فيها العراق الكويت، وهذا تحت مبرر، أن الكويت قد قامت بضخ كميات تفوق ما تسمح به منظمة الأوبك من النفط، إضافة إلى عمل الكويت على ضخ نفط عراقي من الحدود التي تفصل البلدين بحقل الرمليةّ،" و في 2 أغسطس 1990،تم الغزو العراقي للكويت [3]، لتشكل الفرصة أمام الولايات المتحدة الأمريكية للامساك بالأمن الخليجي، و أيضا من خلال زرع قواتها بالمنطقة، و هذا ما شرعته حرب الخليج الثانية ففي ظل الحاجة للسلاح، والاستقرار، وجدت الولايات المتحدة الأمريكية فرصة لعسكرة الخليج، من خلال دفع قادة هذه البلدان إلى اعتماد استراتيجيات دفاعية تؤدي إلى ضرورة امتلاك أكثر الأسلحة قدرة، و بالتالي تحويل منطقة الخليج إلى أهم سوق حيوي للسلاح الأمريكي خاصة، و كذلك انتشار قواعده بها، و من خلال الجدول التالي نبرز مدى الإنفاق العسكري الخليجي مقارنة بالإنتاج المحلي الإجمالي[4].

و قد كانت للحرب الخليجية الثانية الأثر العظيم على الاتفاق العسكري الخليجي، حيث أدت إلى التدخل الدولي في العراق عام 1991 مقابل تزويد الدول الخليجية بالأسلحة، من خلال بيعها و توفيرها من طرف الجانب العربي [5].

1- شوقي عر جون، **المشكلة النووية في الشرق الأوسط وانعكاساتها على استقرار المنطقة**، المرجع السابق،ص،38.

2- محمد مراد، **السياسة الأمريكية اتجاه الوطن العربي بين الثابت الاستراتيجي والمتغير الظرفي**، المرجع السابق ص،308 .

3- فراس البيطار، **الموسوعة السياسية والعسكرية** ،المرجع السابق ،ص،1200 .

4- محمد مراد، **السياسة الأمريكية اتجاه الوطن العربي بين الثابت الاستراتيجي والمتغير الظرفي**، المرجع السابق ،ص،291 .

5- محمد نصر مهنا ،**قضايا سياسية معاصرة**،المرجع السابق ،ص ص،96 -98 .

فقد تضاعف الخطر اثر الغزو العراقي للكويت، خاصة بعد القصف العراقي لمدينة الرياض (السعودية) حيث ان هذه الحادثة إلى تعاقدات عسكرية بين دول الخليج العربي، و الدول الغربية، بحوالي 23.29 مليار دولار، في مدة لا تتجاوز أربعة أشهر، ففي هذه الفترة ساهمت دول الخليج بنسبة 50% من صفقات السلاح في الشرق الأوسط حيث حصلت على 75% من الدبابات الواردة إلى المنطقة، و أكثر من 60% من الطائرات، و أكثر من 61% من الصواريخ بالإضافة إلى إبرام دول الخليج عقود تساعد على توحيد و تعزيز قدراته لمواجهة مختلف التهديدات التي تحيط بها [1].

فحسب الإحصائيات الدولية فقد زادت واردات الأسلحة للمنطقة من 922 مليون دولار عام 1959، إلى 3421.2 مليون دولار خلال عام 1976، و هي في تزايد مستمر، و مع مرور الوقت أصبحت المنطقة منتجة للسلاح، حيث تم إعلان السعودية عن برنامجها النووي المتعلق بتقطير المياه [2]، و هي التي تعتبر الأكثر الدول إنفاقا في الشرق الأوسط في الجانب العسكري لما يتطلبه أمنها القومي و الإقليمي على حد سواء، وهذا لما تحصل عليه من رؤوس أموال ناتج عن عائداتها النفطية، مكنتها من استيراد الأسلحة لتعزيز مكانتها الإقليمية [3].

و لا يعود التسلح السعودي لتواجد الحروب فقط، و إنما أيضا بسبب مشكلة الحدود مع دولة اليمن، و توتر علاقاتها مع العراق، و قيام هذا الأخير بتهديدها بإمكانية غزوها [4]،إضافة إلى محاولة إيران اختراق مجلس دول التعاون الخليجي لدفعة في اتجاه يخدم مصالحه، بكونه منافسا للسعودية على الزعامة، و هذا من خلال إثارة التوتر داخل المملكة و تشجيع المعارضة بها، كما أن إيران تعمل على التغلغل في المنطقة العربية، و عملها على توسيع نطاق تأثيرها في العلاقات التي تربط بين أطرافها، و لعب دور مهم في القضايا العربية، ما يجعل الدور السعودي في تدني تدريجي على نطاق الإقليم [5]. فكل فكل هذا دفع بالحكومة السعودية إلى الإنفاق في الفترة ما بين 1975 و1979، حوالي 54 مليار دولار في المجال العسكري، و إنفاق 18 مليار دولار فقط في المشتريات الأمريكية عام 1977، و قد حصلت

2- شوقي عر جون، **المشكلة النووية في الشرق الأوسط وانعكاساتها على استقرار المنطقة**، المرجع السابق ،ص،39.

[2] -ميشيل جرينون، **النزاع وعدم الاستقرار في الشرق الأوسط** ،المرجع السابق ،ص ص،84 -85.

4- باسكال بونيفاس، **المصالح الدولية في منطقة الخليج العربي** ، المرجع السابق،ص ص،66-67 .

5- فوزي صلوخ ،**الواقع الإقليمي والدولي :قضايا ومواقف** ،لبنان ،دار المنهل اللبناني للطباعة والنشر ،الطبعة الأولى ،1999 ،ص،299 .

1- محمد سعيد أبو عامود ،**إيران ودول الخليج العربية ...علاقات متوترة** ،مجلة السياسة الدولية ،العدد:176 ،افريل 2009 ،المجلد :44 ،ص،196.

السعودية على أنواع متطورة من الصواريخ متوسطة المدى أرض–أرض من طراز (CSS2) يبلغ مداها 2600 كيلومتر، و هذا خلال عام 1985 [1].

فحسب صحيفة " في ناشيونال تايمز " البريطانية في عددها الصادر في 21 سبتمبر 2010، بأن للسعودية شحون على ما قيمته 67 مليار دولار، بغرض شراء أسلحة من و.م.أ في إطار الدفاع [2]

و قد قامت في المرحلة الأولى بدفع قيمة 30مليار دولار إضافية إلى حصولها على 85 مقاتلة جديد من طراز– آ ف 15– و تطوير 70 مقاتلة أخرى، وهذا في إطار أن تكون شركة " بوينغ " المورد الرئيسي [3].

و لم تكن هذه التعاقدات بالحديثة، فقد تم عقد اتفاق تعاون بين دول مجلس التعاون الخليجي الست، عام 1992 التي كان مضمونها: " مبيعات الأسلحة، ترتيبات أمنية ثنائية، تدريبات عسكرية مشتركة، و زيادة في حجم الوجود العسكري البحري الأمريكي في الخليج و تخزين الأسلحة بالمنطقة"[4].

وبشكل خاص يمكن تلخيص العوامل التي أدت إلى ازدياد التسلح بالمنطقة إلى :

أولا:تزايد أهمية المنطقة إقليميا ودوليا : فبعد حرب 1973 ،وأزمة النفط العالمية ،برزت منطقة الخليج كأحد أكثر المناطق المنتجة للمواد الأولية الحيوية بالعالم ،بالنظر إلى المخزونات النفطية الموجودة بها .

ثانيا :تضخم مدا خيل النفط :فبسبب الازدياد الكبير في صادرات النفط تحول الجزء الأعظم منها إلى الدفاع والأمن ،وتنمية القدرات العسكرية .

ثالثا:الاقتناع الذاتي بالحاجة إلى قوة عسكرية فعالة :بهدف الدفاع عن مصالحها ،وكل التهديدات التي قد تمس بمقوماتها ،والذي دعم هذا التوجه هو حالة انعدام الثقة والتوترات المنتشرة بالمنطقة [5].

كما أن العلاقات الجيدة التي تربط كل من تركيا و إسرائيل شكلت قلق خليجي، ومن ناحية أخرى تنامي دور تركيا كدولة مالية، ما يجعلها الخصم الاقتصادي للدول الخليجية، ما أدى إلى عمل الأطراف الخليجية على زيادة تسلحها، بهدف ارضاخ الطموح التركي [1].

---

[1] – عصام نايل المجالي،**تأثير التسلح الإيراني على الأمن في الخليج**،المرجع السابق ،ص ص،55–56 .

3– محمود يسير ،**سباق التسلح في دول الخليج :الأرقام –الأهداف–التداعيات**،حوار مباشر ،السبت 2012/2/8 ،على الرابط: http://mobachernews.net/news/317 .

4– باسكال بونيفاس ،**المصالح الدولية في منطقة الخليج العربي** ، نفس المرجع ،ص،67 .

[4]– ميشيل جرينون ،**النزاع وعدم الاستقرار في الشرق الأوسط**،المرجع السابق ،ص ص،81 –82 .

[5]– عصام نايل المجالي ،**تأثير التسلح الإيراني على امن الخليج** ،المرجع السابق ،ص،53 .

أما فيما يخص دولة الإمارات، فقد تجاوزت 9 مليار دولار سنويا بين عامي 2003 و 2005 كما أنها قامت بتوقيع عقود لشراء معدات عسكرية، تتراوح قيمتها ما بين 35 و40 مليار دولار إضافة إلى الصواريخ المضادة، وهذا في إطار العمل مع شركة لوكهد مارتن،

الدول	نسبة الإنفاق العسكري إلى الناتج المحلي الإجمالي
الإمارات العربية المتحدة	% 7,6

كما قامت الكويت بتوقيع عقود لتطوير أنظمة بايزيود الدفاعية، و ستنفق الكويت قيمة 7 مليار دولار ، من أجل استبدال و تطوير قدراتها الحربية، و كذا شراء أنظمة جديدة للقيادة و التحكم، و هذه الخطة مستمرة لغاية عام 2014[2].

كما أنفقت الإمارات ميزانية كبيرة في مجال الصواريخ و الطائرات ، سبب تخوفها من تسلسل المتشددين إلى إقليمها، من خلا عقدها لعدة صفقات أهمها: نظام الدفاع الجوي "THAAD" و مضادة للغواصات من ايطاليا بقيمة 117 مليار دولار [3]. في حين سلطة عمان ستنفق 12 مليار دولار على شراء 18 مقاتلة جديدة من طراز (ا ف 16-)و القيام بتطوير 12 مقاتلة أخرى[4].

---

[1]- عامر علي ،**أبعاد تطور العلاقات التركية الخليجية** ،المجلة السياسية والدولية ،العدد :27 ،ص ،49 .

[2]- محمود اليسير ،**سباق التسلح في دول الخليج :الأرقام –الأهداف–التداعيات** ،المرجع السابق .

4- عبد القادر رزيق المخادمي ،**سباق التسلح الدولي :الهواجس والطموحات والمصالح** ،الجزائر ،ديوان المطبوعات الجامعية ،الطبعة الأولى ،2006 ،ص ص،43-44.

[4]- محمود اليسير ،**سباق التسلح في دول الخليج :الأرقام –الأهداف–التداعيات** ،المرجع السابق .

جدول رقم (4) : يمثل الإنفاق العسكري في بلدان الخليج العربي لعام 1985[1]

البحرين	%3,5
المملكة العربية السعودية	%19,6
عمان	% 20,8
قطر	% 6
الكويت	%9,1
العراق	% 25,9

جدول رقم(5): يمثل نفقات الدفاع لدول مجلس التعاون الخليجي للعام 2000 (بالدولار الأمريكي)[2]**:**

الدولة	نفقات الدفاع	الناتج المحلي الإجمالي	%النفقات الدفاع إلى إجمالي الناتج المحلي	موازنة الدفاع لعام 2001
الإمارات	3,4 بليون	58,00 بليون	% 5,86	3,9 بليون
البحرين	444مليون	6,9 بليون	%6,43	315 بليون
السعودية	18,7 بليون	185,00 بليون	%10,1	27,2 بليون
عمان	1,7 بليون	17,7 بليون	%9,6	2,4 بليون

[1]– محمد مراد ،المرجع السابق ،ص،309 .

2– محمد مراد، **السياسة الأمريكية اتجاه الوطن العربي بين الثابت الاستراتيجي و المتغير ألظرفي**، نفس المرجع،ص،310

قطر	1,4 بليون	12,4 بليون	%11,29	1,5 بليون
الكويت	3,3 بليون	33,4 بليون	%9,88	2,6 بليون
المجموع	28,944 بليون	313,4 بليون	%9,23	37,915 بليون

المبحث الثاني

ملامح انتشار الأسلحة في الشرق الأوسط

لقد انتشرت الأسلحة في الشرق الأوسط بشكل رهيب، وقد اختلفت طموحات اكتساب الترسانة العسكرية من دولة إلى أخرى، وما يحدثه من توازن وصراعات في ظل امتلاكه للسلاح النووي، والعمل على احتكاره حتى تصبح دولة نووية وحيدة في المنطقة، ولهذا فقد تشكلت طموحات كبيرة لعدة دول في المنطقة، مثل العراق، وليبيا وغيرها فالعراق مثلا خاض مسار الحصول على برنامج نووي لكنه دمر في كثير المرات وليبيا هي الأخرى تخلت عن طموحاتها النووية، فيما لم تكتمل مساعي الدول العربية الأخرى، ويبقى البرنامج النووي الإيراني هو الذي يسجل تقدما وسط رفض دولي لامتلاكه السلاح النووي،هذا فيما يخص الأسلحة النووية في حين عرفت المنطقة انتشار كبير للأسلحة التقليدية وسنتناول في هذا المبحث ما يلي:

المطلب الأول: أنواع أسلحة الدمار الشامل في المنطقة.

المطلب الثاني: برامج الصواريخ في منطقة الشرق الأوسط.

المطلب الأول

أنواع أسلحة الدمار الشامل بالمنطقة

لقد تم استخدام تعبير أسلحة الدمار الشامل لأول مرة في الصحف البريطانية ،وهذا عند وصف الطائرات الألمانية القاصفة ،والتي كانت تدمر مدنا تدميرا كاملا مثل مدينة غيرنيكا الاسبانية، فوصفت هذه الطائرات النازية بأسلحة الدمار الشامل ،وأيضا استخدم هذا التعبير في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ،بموجب القرار 687 في سنة 1991،والذي اشترط التخلص من أسلحة الدمار الشامل في العراق وقد جاء فيه إن أسلحة الدمار الشامل تتضمن الأسلحة الكيماوية، والبيولوجية ،والنووية.

وصدر عن المشرع الأمريكي عام 1998مانصه"إن تعبير سلاح الدمار الشامل يعني ذاك السلاح الذي يحدث الموت أو الأذى الجسماني لعدد كبير من الناس، ويشمل هذا السلاح بعض المواد الكيماوية أو الجرثومية أو المشعة".[1]

تعتبر أسلحة الدمار الشامل أسلحة مدمرة ،لها القدرة على قتل عدد كبير من الأشخاص،دون تمييزيين مدنيين أو عسكريين، في وقت قصير، ولها القدرة على إحداث تدمير مادي لا حدود له.

وهناك عدة أنواع أسلحة الدمار الشامل:

1- الأسلحة النووية: وهي الأكثر صعوبة من حيث التصنيع والأكثر كلفة.

2- الأسلحة الكيميائية .

3- الأسلحة البيولوجية .[2]

وتدخل أسلحة الدمار الشامل ضمن التطبيقات التي تندرج تحتها أسلحة الدمار الشامل ويركز مجلس الأمن على متابعة الحد من:

1- جعفر ضياء جعفر، نعمان سعد الدين النعيمي، **أسلحة الدمار الشامل: الاتهامات والحقائق**، مجلة المستقبل العربي،العدد306، لبنان، مركز دراسات الوحدة العربية،2004،ص، 40 .

2- بوعلام،**انتشار أسلحة الدمار الشامل بين الاتفاقيات الدولية والمصالح الإستراتيجية**،مجلة الجيش الوطني الشعبي ، العدد،2003،477،ص،16.

1- امتلاك أسلحة الدمار الشامل.

2- تطوير برامج لأسلحة الدمار الشامل.

3- عدم استخدام أسلحة الدمار الشامل في الحروب. [1]

وهي أسلحة قادرة على إحداث خسائر في الأرواح لا مثيل له، وقد ساعدت معاهدات كمعاهدة عدم الانتشار النووي على التخفيف من خطر استعمالها وبالتالي تجنب الإبادة الشاملة التي تتسبب فيها أسلحة الدمار الشامل النووية.[2]

وتشكل قضية انتشار أسلحة الدمار الشامل اهتماما واسعا لدى الكثير من الأوساط الدولية،فهي تحدي للأمن الدولي، وهذا لتوفر وسائل استخدامها وقدرة تأثيرها على الإنسان والحيوان والنبات لسنوات طويلة مما يشكل خطرا على مستقبل الحضارة الإنسانية.[3]

***الدول المالكة لأسلحة الدمار الشامل:** القوى النووية المعروفة هي الولايات المتحدة الامريكية، روسيا، المملكة المتحدة، فرنسا، الصين، بالإضافة إلى الهند وباكستان منذ 1998،وهناك دلائل تؤكد امتلاك إسرائيل للسلاح النووي، وهناك دول تملك برامج لصناعتها ويتعلق الأمر بإيران والعراق(قبل تدميرها)كوريا الشمالية التي عادت إليها بعد إن جمدتها 1994.[4]

***أنواع أسلحة الدمار الشامل :**

أولا : الأسلحة النووية:

شهد عام 1920 بداية البحث العلمي المنظم في مجال الطبيعة الذرية التي قام فريق من العلماء يضم اوينهايمر وآخرين، وكانت الحرب العالمية الثانية الواقع القوي لألمانيا والولايات المتحدة لتكثيف البحوث في مجال الانشطار الذري، وإحراز السبق نحو حيازة سلاح التدمير الذري، ونتج عن المشروع مانهاتن الأمريكي بقيادة الجنرال ليسلي جروفز،عن إنتاج أول قنبلة ذرية. وعشية انتهاء الحرب العالمية

---

[1]- منيب محمد الساكت، ماضي توفيق الجغبير، غالب عيسى صبار يني، **أسلحة الدمار الشامل: الكيماوية-البيولوجية-النووية**، عمان، دار زهران للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى،2012،ص ص،129- 130 .

1- مارتن غريفيتس وتيري اوكلاهان، **المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية**، الإمارات العربية المتحدة، مركز الخليج للأبحاث،2008،ص، 57.

[3]- أمين المشاقبة، سعد شاكر شبلي، المرجع السابق، ص، 136.

[3]- بوعلام،،**انتشار أسلحة الدمار الشامل بين الاتفاقيات الدولية والمصالح الإستراتيجية** ،نفس المرجع ،ص،17.

الثانية 1945،ألقيت قنبلتين ذريتين على مدينتي هيروشيما وناغازاكي باليابان وتزن كل واحدة 4000 رطل. وتسببت القنبلتان في قتل وإصابة 150 ألف شخص.[1]

وقد كان للسلاح النووي القدرة على إنهاء الحرب العالمية الثانية، وصنع الخارطة السياسية للعالم الحديث وتغيير موازين القوى الدولية.[2]

وهي أسلحة تستمد قوتها التدميرية من انشطار أنوية الذرات وهي الأسلحة الذرية، وتعتبر الأسلحة النووية أكثر أنواع أسلحة الدمار الشامل تدميرا وتخريبا فهو يؤثر على البيئة والإنسان. [3]

والأسلحة النووية نوعان الذرية وهي القنابل التي يحدث فيها انتشار في ذرات كبيرة نسبيا ومن ذلك يؤدي إلى تحرير الطاقة من خلال ذرات اليورانيوم، اما الثانية هي الهيدروجينية يحدث فيها انشطار ذرات صغيرة مثل ذرات الهيدروجين. وهناك نوعان من النواة،اليورانيوم235 (قنبلة هيروشيما) والبروتنيوم (قنبلة ناغازاكي)وتكمن الصعوبة في إيجاد هذه المواد، فيما يتعلق باليورانيوم 235 ينبغي عزله عن اليورانيوم الطبيعي بإتباع طريقة تكنولوجية جد متطورة، ويستلزم صنع قنبلة نووية توفر 8 كلغ من البلوتنيوم و25كلغ من اليورانيوم235،وتقسم الأسلحة النووية إلى ثلاثة أنواع من حيث مداها الإستراتيجية، التكتيكية، الميدانية. فالأسلحة الإستراتيجية هي تلك الأسلحة ذات المدى البعيد (عابرة القارات مثلا)،في حين مدى السلاح النووي التكتيكي هو ضمن عدة أميال إلى بضع مئات من الأميال، أما السلاح الميداني فهو ذو مدى متوسط بين السلاحين السابقين.

***نواتج الانفجارات النووية:** ينتج عن التفجيرات النووية مايلي:الانفجار، الإشعاع الحراري، الإشعاع الذري، وتعتمد على قوة الانفجار، شدة تأثيره، والبعد عن نقطة الصفر.

أولا الانفجار: وهذا من خلال تفاعلات الانشطار أو الاندماج الحراري في الأسلحة النووية كميات كبيرة من الطاقة وفي حيز صغير، وفي فترة قصيرة من الوقت ينتج عنه ارتفاع بالغ في درجة الحرارة،تصل ربما إلى عشرات ملايين الدرجات المئوية، وتنتج ضغط شديد يفوق ملايين المرات أضعاف الضغط

4- احمد موسى عبد أبو يوسف، **السلاح النووي الإسرائيلي: وظائفه الإستراتيجية وتأثيره على الصراع العربي الصهيوني**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص العلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية والإعلام، الجزائر، 2003-2004، ص 6 .

1- خالد بن عبد العزيز العيسى، **مآل العلوم والتقنيات النووية في ظل السياسات الوطنية الراهنة والتشريعات الدولية** ، المملكة العربية السعودية، معهد بحوث الطاقة الذرية، ص 2.

3- شوقي عرجون،**المشكلة النووية في الشرق الأوسط وانعكاساتها على امن المنطقة**، المرجع السابق،ص41

الجوي العادي وتتم التفاعلات النووية في جزء من المليون من الثانية، ينتج عن هذا كرة نارية وتتصاعد الغيوم ويرافق ذلك طاقة حرارية وإشعاع وانفجار.

ثانيا الإشعاع الحراري: وهذا من خلال تحول الطاقة الناتجة عن الانفجار النووي إلى حرارة بما في ذلك الطاقة المتمثلة في موجة الضغط وفي تطاير حطام السلاح والطاقة الناتجة على شكل إشعاع كهرومغناطيسي و الذي يمثل 75بالمئة من مجموع طاقة الانفجار.

قدراته عند حدوث تفجير نووي بقياس 5000 ميغا طن فان متوسط درجة الحرارة على اليابسة ينزل إلى حوالي 25 درجة مئوية تحت الصفر ويكون هذا خلال أسبوع أو أسبوعين باستثناء المناطق الساحلية فمياه البحيرات والخزانات قد تتجمد وضوء النهار سينخفض 95 بالمائة أو أكثر وتكون النتائج وخيمة على الكائنات الحية التي سوف تتأثر بالشتاء النووي فحتى لو حدثت حرب نووية صغيرة ستكون عواقبها كارثية فالحرب النووية ليست مقتصرة على الإنسان فقط بل على البيئة ككل.[1]

ثانيا الأسلحة البيولوجية: ولها عدة أنواع :

أ- السامة: ويتعلق الأمر بخلاصة سامة تنتج عن أجهزة حية غالبا ما تكون بكتيريا.

ب- الجرثومية: وهي عبارة عن أجهزة أحادية الخلايا بإمكانها أن تتحول إلى أجسام صغيرة قابلة للحفظ لمدة طويلة الانثراكس، الطاعون.

ج- الفيروسات: الطفيليات التي تبرز في الخلية ولا تتكاثر سوى ضمنها مثل الجدري.

وهناك أسلحة بيولوجية تهاجم أيضا الحيوانات والنباتات من خلال القدرة على تدمير غذاء ما ومنه المجاعة وتشكل الأسلحة البيولوجية خطرا على الأمن العالمي وهذا النوع من الأسلحة مطلوب بكثرة من قبل الدول العدائية أو الجماعات الإرهابية العابرة للحدود، وتشبه صناعات الأسلحة البيولوجية، الصناعات الصيدلانية والطبية من حيث سرية الأبحاث.[2]

تأثير العوامل البيولوجية:

أولا على الإنسان: ويختلف تأثيرها على الإنسان من الإزعاج إلى المرض ثم الموت ،ويكون هذا حسب الجرعة ومناعة الجسم للشخص وإجراءات الوقاية المتبعة.

ثانيا على الحيوان: وتؤثر على مختلف الحيوانات وهذا بهدف منع اللحوم ومنتجات الألبان .

---

[1]- منيب محمد الساكت، ماضي توفيق الجغبير، **أسلحة الدمار الشامل**، المرجع السابق، ص ص،100 -103.

2- بوعلام، **انتشار أسلحة الدمار الشامل بين الاتفاقيات الدولية والمصالح الإستراتيجية** ،المرجع السابق،ص،16.

ثالثا على النبات: فتؤثر على المحصول الزراعي الذي بدوره يؤثر على الوضع الاقتصادي الذي يعتمد عليه بلد ما والتأثير عليه يكون بملامسة النبات أو النمو بجانبه.[1]

إن أسلحة البيولوجية تمثل تهديدا جديدا خاصة من ظهور الجينات الوراثية ،التي يمكن إن تسمح بإقامة تنظيمات مكروية وإنتاج جديد يحتوي على سميات ذات فعالية شديدة جدا وضارة ،بالنسبة للأجسام الحية وإذا كانت نهاية الحرب الباردة قد قللت من التهديدات بالحرب البيولوجية بين الشرق و الغرب، يبقى خطر الأسلحة البيولوجية قائما ومنه يجب القيام بجهود مكثفة من اجل منع انتشار الأسلحة البيولوجية عالميا، وقد شكل اتخاذ العلماء الأمريكيين مجموعة عمل تستهدف التحقق من الأسلحة البيولوجية والسمية، والذي قدم سلسلة توصيات واقتراحات للمدى القصير والمدى الطويل تحت عنوان" اقتراحات للمؤتمر الثالث لتفحص الاتفاقية الخاصة بالأسلحة البيولوجية في عام 1990 .

رابعا الأسلحة الكيماوية: يقال إنها أسلحة الفقراء وجرى استخدامها خلال الحرب العالمية الأولى وتسببت حينذاك بقتل أكثر من مليون ضحية، ويطرح السلاح الكيماوي مشاكل على كل استراتيجي عسكري، فيأخذ بالحسبان قوة الخصم الذي يملك هذا السلاح، الذي يمكن إن يستخدمه عن بعد.[2]

والعامل الكيماوي هو المادة الصلبة أو السائلة أو الغازية والتي تسبب الموت أو التلف أو الضرر أو الإزعاج للإنسان أو الحيوان والنبات وقد يكون العامل الكيماوي مادة دخانية أو محرقة أو مشلة للعقل والجسم وقد تم اكتشاف أيضا بعد الحرب العالمية الأولى عددا كبيرا من هذه الغازات السامة حوالي ثلاثين أو أربعين غازا ساما والتي تسبب دمار للإنسان و الحيوان والنبات.[3]

تصنيف العوامل الكيماوية: ويتم تصنيفها من خلال ثلاثة عوامل:

* **أولا:** من خلال خواصها الطبيعية التي توجد على شكل مادة صلبة، أو مادة سائلة، أو مادة غازية.
* **ثانيا :** من خلال استعمالاتها فيتم تصنيفها كما يلي:

1- الغازات السامة: التي تؤدي إلى الوفاة.

---

[1]– منيت محمد الساكت ،ماضي توفيق الجغبير، غالب عيسى صباريني، **أسلحة الدمار الشامل الكيماوية–البيولوجية–النووية**، المرجع السابق، ص ص، 87– 89.

[2]– موسى الزعبي، **المتغيرات الدولية وانعكاساتها على الوطن العربي**، المرجع السابق، ص ص، 143–145

[3]– منيب محمد الساكت، ماضي توفيق الجغبير، غالب عيسى صباريني، **أسلحة الدمار الشامل**، المرجع السابق،ص14.

2- الغازات التي تشل جسم الإنسان: وهذا النوع يؤدي إلى شلل جزئي ومؤقت في جسم الإنسان مثل الشلل الحركي.

3- الغازات التي تحدث إزعاجا مؤقتا في الحرب وتستعمل بتركيز معين.

4- الغازات التي تستعمل لغاية التدريب.

5- الغازات الدخانية المستعملة للتستر.

6- الغازات الحارقة والتي تسبب الحروق ويحتمل أن تؤدي إلى وفاة إذا لم تعالج.

7- غازات ضد النبات التي تسبب التلف مثل عوامل التحكم في نموه وعوامل المسببة في تساقط اوراق النبات.

8- غازات ضد المواد الغذائية تسبب تلفها وفسادها.

9- غازات مقاومة الشغب التي تقاوم الفوضى فتسبب إزعاج مؤقت وإعاقة زمنية محددة.

***ثالثا** : من خلال خواصها الفيزيولوجية ويتم تقسيمها حسب تأثيرها على جسم الإنسان كما يلي:

1-الغازات الخانقة تؤثر على الجهاز التنفسي عند الإنسان.

2- الغازات التي تؤثر على الأعصاب.

3- الغازات المؤثرة على الدم من خلال منعه من اخذ الأوكسجين وهناك عدة غازات أخرى تؤثر على جسم الإنسان.[1]

والأسلحة الكيماوية لها عدة أصناف، وذلك حسب مؤثراتها الجانبية على الأشخاص:

- المؤثرات الجينية التي تقتل الأفراد مباشرة، والمؤثرات التي تسبب عجزا للأفراد وتجعلهم خارج المعركة جسمانيا أو نفسيا، وهناك المؤثرات التجديدية التي لها نفس مفعول المؤثرات السابقة.

ولهذه الأسلحة أضرارا بالجهاز التنفسي وبالدم، حيث تحد من الاوكسجين وكذلك بالجلد وهي فتاكة لان الجسم يمتصها أو يتم استنشاقها مما يحدث توقفا لكل الأجهزة الحيوية.[2]

وعلى مستوى نزع الأسلحة الكيماوية تجري المفاوضات منذ عام 1980 في نطاق مؤتمر نزع السلاح التابع للأمم المتحدة، إضافة إلى ذلك هناك مشروع معاهدة منع انتشار الأسلحة الكيماوية وتبناه مؤتمر نزع السلاح الذي انعقد شهر أيلول (1992) والتي جرى توقيعها 1993 في باريس، ويستهدف الاستبعاد

---

[1]- منيب محمد الساكت ،نفس المرجع، ص ص ،16 -20 .

2- بوعلام، **انتشار أسلحة الدمار الشامل بين الاتفاقيات الدولية والمصالح الإستراتيجية**، المرجع السابق، ص 17

الشامل للأسلحة الكيماوية خلال مهلة 10 سنوات بعد دخولها موضع التنفيذ ويتوقع بعد تصديقها ،من قبل 65 دولة على الأقل قيام منظمة ستشرفها على تطبيقها وهي منظمة لمنع انتشار الأسلحة الكيماوية.[1] ويمكن معرفة خطورة استخدام السلاح الكيميائي من خلال التعرف الخسائر البشرية، خلال الحرب العالمية الأولى فالسلاح النووي آنذاك لم ينتشر وهذا الجدول يبين ذلك.

جدول رقم (6) يمثل الخسائر البشرية جراء استخدام السلاح الكيميائي خلال الحرب العالمية الأولى

عدد الضحايا	نوع الإصابة
90.000	قتيل
100.000	معاق دائم
1.300.000	مصاب بالعمل بالالتهابات رئوية وجلدية
1.490.000	المجموع

[2]

المطلب الثاني

برامج الصواريخ في الشرق الأوسط

نظام إطلاق الصواريخ: وهي مجموعة من النظم المستعملة، لوضع القنبلة النووية في الموقع الذي نريد أن نستهدفه وندمره، أي بالقرب من الهدف الرئيسي، وهناك عدة وسائل لتحقيق هذا الهدف منها ما يلي:

1-الصواريخ الموجهة ذات الرؤوس النووية: وهي عبارة عن صواريخ تتبع مسارا محددا لا يمكن الخروج عنه، وتطلق بسرعة مقدارها بين 1.1 كم في الثانية إلى 1.3 كم في الثانية ويتم تقصيمها بصورة عامة إلى:

*صواريخ قصيرة المدى: ويصل مداها إلى اقل من 1000كم،ومنها على سبيل المثال صواريخ v-2 الألمانية، وصواريخ سكود السوفيتية، وصواريخ ss-21 الروسية. وتستعمل لإغراض هجومية.

*صواريخ متوسطة المدى: حيث يصل مداها إلى 2500-3500 كم.

*الصواريخ العابرة للقارات: حيث يصل مداها إلى أكثر من 3500 كم، وتستعمل الصواريخ متوسطة المدى والعابرة للقارات في تحميل الرؤوس النووي.

---

[1]- موسى الزعبي، **المتغيرات الدولية وانعكاساتها على الوطن العربي**، المرجع السابق، ص ص،144- 145.

1- أمين المشاقبة،سعد شاكر شبلي،**التحديات الأمنية للسياسة الخارجية الأمريكية في الشرق الأوسط**،المرجع السابق،ص،137.

2-أنظمة إطلاق أخرى: وتشمل استعمال القذائف المدفعية والألغام وقذائف الهاون، وهي من اصغر الأنظمة حجما، وتتميز بسهولة تحريكها واستعمالها.[1]

تعتبر الصواريخ مؤشر من مؤشرات القوة ،وتمثل وسيلة فعالة للتدخل وهذا عند عدم وجود حرب إن نظام الدفاع الصاروخي الباليستي هو ليس نظام دفاعي خالص،وإنما هو يعمل على تعزيز إحدى الإمكانيات الدفاعية للدولة ،عن طريق إضعاف الدول وإمكانياتها فهو إذن يمثل تهديد وإضعاف لأمن الدول الأخرى مما يستدعي سعيها هي الأخرى لتعزيز قدراتها الصاروخية ثم إن تطوير ونشر منظومات الصواريخ الباليستية التي تتضمن صواريخ المسرح ودفاع الصواريخ القومي يزيد من الصراعات والتوترات، وبالتالي سباق التسلح مما يؤثر على البيئة العالمية والأمن الإقليمي ومسألة نزع السلاح النووي.

خاصة في ظل عدم وجود أداة قانونية تؤمن التحريم الشامل للتطوير الصواريخ ونشرها. لقد ساهمت الصين وكوريا الشمالية في تطوير الصواريخ في كل من مصر، وسوريا، وإيران، والعربية السعودية وباكستان والعراق وقد زودت الصين وكوريا الشمالية إيران بتقنية الصواريخ حيث قامت إيران بدورها بتطوير صواريخ شهاب3- وشهاب 4 وقد ساعدت سوريا أيضا التي أصبحت تملك تقنية عالية في تطوير صواريخ سكود-2-،وأيضا وبدورها إسرائيل وبامتلاكها صواريخ من طراز أريحا-2،تشكل بدورها عنصر ردع لآمنها القومي وهذا لإمكانية وصولها إلى أقصى نقطة من العالم العربي وحتى إيران.[2]

1-نظام الصواريخ الإسرائيلي: تملك إسرائيل نظام صواريخ متطورة قادرة على حمل رؤوس نووية فتملك إسرائيل (أريحا-9) والذي يبلغ مداها(600) كم^2 وحمولتها(1000) كلغم وصواريخ(أريحا-2) التي يبلغ مداها(1450)كلم^2.

والتي أعيد تحسينها في اوائل التسعينات فأصبح مداها(22000) كلم2 وهذا مع حلول منتصف الألفية الثانية، وتعمل إسرائيل على تطوير صواريخ(أريحا-3) العابر للقارات ،ومنه تجهيز قاعدتي (زكريا) جنوب شرق تل أبيب و(تل نوف) في الشمال الغربي من تل أبيب ،وخزنت أيضا كميات منها في حصن كفر زكريا).[3]

---

[1]- ويكيبيديا،الموسوعة الحرة،**سلاح النووي**،تم الاطلاع عليه في:2013-05-15. www.wikipedia.com

1- سعد حقي توفيق، **الإستراتيجية النووية بعد انتهاء الحرب الباردة**، المرجع السابق، ،ص ص،148-160 .

2 - إسراء شريف الكعود، **التسلح النووي الإسرائيلي وأثره في الشرق الأوسط**، مجلة دراسات دولية، العدد 45،بغداد،ص،5 .

وتملك إسرائيل اكبر صناعة عسكرية متطورة في الشرق الاوسط، خاصة في مجال الصواريخ، وقد قامت هذه الأخيرة بتصدير أنظمة صواريخ ومساعدات تقنية إلى عدة دول منها التايوان وجنوب إفريقيا و قد قامت أمريكا بإرسال صواريخ ارض- ارض إليها وصواريخ "لانس" قصيرة المدى (130 كلم/450كم)في منتصف السبعينات وهذا لضمان التغلب على الدول العربية والتي حصلت على أنظمة صاروخية من الاتحاد السوفيتي سابقا وتشمل الترسانة الإسرائيلية على أكثر من 100 صاروخ ارض أرض بتصميم فرنسي يسمى اريحا1 وبالإضافة إلى ذلك أن إسرائيل تملك رؤوسا كيماوية ،ونووية وأيضا تملك رؤوس شديدة الانفجار لصواريخ أريحا 1 وأريحا 2 .

وقد أفادت تقارير أن إسرائيل قامت سرا في سنة 2000، باختبار صاروخ كروزا طلق لاول مرة من إحدى غواصتين ألمانيتين، تملكهما من نوع دولفين الذي يستطيع حمل رأس نووي ،وتفيد أيضا التقارير أن إسرائيل قد طورت م صاروخ كروز، والذي دخل العمليات في سنة 2002 ويقال أن مداه يتراوح مابين200-300 كلم. [1]

2-**نظام الصواريخ الإيراني:** تعمل إيران على تطوير برامجها العسكرية وهذا موازاة مع عملها للحصول على التكنولوجيا النووية في الجانب السلمي بحسب الموقف الايراني الرسمي والمعلن خلافا لرؤية باقي الدول والأمم المتحدة التي ترى إن إيران تعمل على تطوير المنظومة العسكرية بهدف الحصول على أسلحة نووية.[2]

ويعتقد البعض أن إيران تريد بتطوير صناعة الصواريخ هو استعمالها كوسيلة نقل للرؤوس النووية او لرؤوس أسلحة الدمار الشامل، لكن ما يظهر حقيقة من خلال عملها الدؤوب هو إنها تهدف من وراء ذلك هوا ظهار مكانتها كدولة إقليمية كبرى وكقوة سياسية، وقد بدأ اهتمام إيران بالصواريخ في عام 1988،وقد طورت إيران الصواريخ بمساعدة كوريا الشمالية من صواريخ سكود السوفيتية إلى جانب تقنية "تودونغ" الكورية الشمالية ،توظف إيران قدراتها الذاتية في برامجها الصاروخية، مما يجعله يعاني من بعض النقائص، وتعمل إيران اليوم على إرسال قمر صناعي إلى المدار لأغراض سلمية حسبها، إلا انه هناك صواريخ ذات مراحل الدفع المتعددة لها علاقة بالأغراض العسكرية، وتسعى إيران إلى العمل على تطوير نظام الدفع باستخدام الوقود الصلب، وهناك ما يزيد من مدى ومن تكنولوجيتها العالية السرعة والدقة،

---

[1]- احمد إبراهيم خضر، **صواريخ إسرائيل من العيار الثقيل**، بتاريخ :13-05-2013 ، 20m: 16 ، على الرابط:
http :www ,al- jazirah.com

2- شاهرام تشوبين، **طموحات إيران النووية**، ترجمة سام شيحا،بيروت، الدار العربية لعلوم الناشرين، الطبعة الأولى ، 2007،ص86 .

وغيره وتعمل إيران للحصول على صواريخ كروز من السوق المفتوحة وهذا ما يبين طموحها في إن تصبح قوة صاروخية.

وقد أعلنت إيران مؤخرا عن اختبارها لصاروخ باليستي قادر على حمل عدة رؤوس نووية بالإضافة إلى ذلك هناك صواريخ تحت مائية فائقة التطور، كل هذا يشكل تهديد لأمن المنطقة خاصة الخصم الإسرائيلي، الذي تعتبره إيران غير شرعي، في حين ترى إسرائيل بان السياسة العسكرية الإيرانية خاصة في مجال الصواريخ ولقصر المسافات وكثرة التوترات بينهما ،ترى بأنه اكبر تهديد لأمنها إن تفشي الصواريخ في المنطقة يزيد من احتمالية الوقوع في الحروب في ظل التوترات، والتحالفات المتضاربة فيؤدي إلى إمكانية وقوع ردود أفعال خطيرة.[1]

هناك علاقة آلية بين البرنامج النووي الإيراني وبين البرنامج الصاروخي فهي تسعى دائما إلى تطوير نفسها بنفسها ،و الاعتماد على تكنولوجيتها وهذا اتضح منذ1988 خاصة عندما أدت العقوبات الأمريكية إلى فرض الحظر على قوتها الجوية، ومنه أصبحت الصواريخ قوة ثانية بديلة للقوة الجوية نظرا لميزاتها من حيث انخفاض التكلفة وطول عمرها، فهناك صواريخ مخفية وموزعة إضافة إلى القوة التي تكسبها لدول.[2]

وقد فعلت عدة معاهدات للحد من انتشار تقنية الصواريخ خاصة الصواريخ الباليستية ،من خلال نظام الحد من انتشار تقنية الصواريخ فا لصواريخ الباليستية قادرة على نقل أسلحة الدمار الشامل، ولاسيما السلاح النووي. [3]

وهناك اتفاق عام على إن برامج الدفاع الصاروخي الباليستي تمثل عاملا استراتيجيا يزعزع الاستقرار ولا يحقق الأمن فضلا عن تأثيراتها بوصفها حافزا للانتشار النووي، في الدول التي تشعر بأنها مهددة وهذا ينطبق على الشرق الاوسط .[4]

---

[1]– شاهرام تشوبين ،**طموحات إيران النووية**، نفس المرجع، ص 87.

[2]– نفس المرجع، ص 88

3- خالد بن عبد العزيز العيسى، **مآل العلوم والتقنيات النووية في ظل السياسات الوطنية الراهنة و التشريعات الدولية** ، المرجع السابق، ص 8

4- مارتن بوتشر، **نزع السلاح النووي ومنع انتشار الأسلحة النووية**، المؤتمر ال58 لمنظمة الباجواش العدالة والسلام ونزع السلاح النووي،هولندا،2009،ص، 2.

وقد انتشرت المعدات العسكرية في الشرق الأوسط ومن بينها تقنية الصواريخ، خاصة في ظل عدم التزام إسرائيل بالمعاهدات الدولية، ولا تزال تعتمد سياسات القوة والجدول رقم (3)يبين التسلح الصاروخي في المنطقة.

جدول رقم (7) :يمثل انتشار الصواريخ الباليستية في الشرق الأوسط.

الدولة	طراز الصواريخ الباليستية	المدى	بلد المنشأ
إيران	سكود بي سي آس اس8	150/500/300كم	روسيا–الصين
العراق	سكود بي(الحسين)	650كم	العراق
السعودية	سي ا س أس –2	2700كم	الصين
اليمن	سكود بي ا س أس 21	120/300كم	روسيا
سوريا	سكود بي–سكود سي ا س أس 21	120/500/300كم	روسيا
إسرائيل	أريحا 1–أريحا 2	1500/500 كم	إسرائيل
مصر	سكود بي	300كم	روسيا
ليبيا	سكود بي	300كم	روسيا

[1]

3–البرنامج الصاروخي السعودي:وقد أفادت مصادر أن البرنامج الصاروخي السعودي الجديد يعمل على تطوير صواريخ باليستية، وهذا من حيث القدرة التدميرية والمسافة حتى تصل مابين (3000–3500) كلم، وقالت مصادر أن خبراء أسيويين يشرفون على تطوير البرنامج الصاروخي السعودي ورجح أنهم باكستانيون ولم يستبعد بان السعودية تعمل على امتلاك صواريخ باليستية ذات رؤوس نووية وهذا لتعاظم التهديدات النووية وأيضا إعلان إيران المستمر عن إجراء تجارب على صواريخ جديدة،

[1]– عدنان السيد حسين،**العرب في دائرة النزاعات الدولية**،المرجع السابق،ص،147.

وكان تقرير حديث لمؤسسة (رند)الأمريكية "إن المملكة العربية السعودية تنشر منظومة صواريخ هي الأبعد مدى في منطقة الشرق الأوسط، والمقصود بها منظومة سي ا س اس-2،التي اشترتها السعودية من الصين في عام 1987"،وإنها"تمتلك العشرات من هذه الصواريخ المتوسطة المدى التي يبلغ مداها 2000الى2500كلم من أن تطال معظم إنحاء أوروبا ،واوراسيا وشبه القارة الهندية" وكانت مصادر عسكرية تحدثت عن برنامج وطني سعودي للصواريخ فمنذ 1996، قامت المملكة إجراء تجارب على صواريخ سعودية تراوح مداها ما بين (600-1000)كلم تم تجريب عدد منها في الأيام الأخيرة.[1]

وجدير بذكر أن هناك سبع دول عربية تملك صواريخ باليستية مصر، سوريا، ليبيا، العراق، اليمن، العربية السعودية، الإمارات العربية، أما مصر، سوريا، ليبيا فهي التي تملك أسلحة كيماوية وجرثومية.[2]

4-البرنامج الصاروخي المصري: بدأت مصر المشوار الصاروخي من وقت الزعيم جمال عبد الناصر أي من ستينات القرن الماضي وقد شرعت مصر في بناء 4 صواريخ هي" القاهر والظاهر والرائد والرائد-25"،وتم صناعتهم بالفعل لكن وجدت عدة مشاكل مثل: أنظمة التوجيه المتخلفة ،وجاءت نكسة 67التي دمرت كل شيء وقد أعيد تطويرها واستخدمت في حرب أكتوبر لتضرب الحصون الإسرائيلية، وقد استطاعت مصر أن تصل إلى مرحلة القدرة على تصنيع مستوى الوقود الثلاثي للصواريخ، وبدقة في سنة 1982،من خلال:

تصنيع قواعد إطلاق الصواريخ الموجه داخل مصر في سنة 1982،إرسال بعثات لألمانيا لشركة(نوبل ديناميت)لعلماء ومهندسين مصريين لاكتساب ونقل احدث تكنولوجيا تصنيع وقود الصواريخ في سنة 1983،وفي سنة 1984تم إعلان نجاح مصر في إنتاج وتصنيع الصواريخ الباليستية،وفي سنة1988،

أعلن وزير عراقي أن العراق اشترت من مصر صاروخ ارض- ارض الذي اثبت جودته في الحرب سنة 1988،وتمتلك مصر صواريخ تصل لمدى 200كم.[3]

1-نبا نيوز، **السعودية تمتلك اكبر ترسانة صواريخ في الشرق الأوسط**، بتاريخ :2013/05/13 ،متوفر على الرابط:
http://arabic,tt.com

2- نفس المرجع.

3- دون ذكر صاحب المقال ،**تاريخ القدرة الصاروخية المصرية**، متوفر على الرابط:
http :forum.panet.com 13/05/2013 17 :54

وأكدت عدة وكالات استخباراتية بان المصريين في عام 2001استطاعو الحصول على تكنولوجيا دقيقة جـــدا وهـــي تكنولوجيـــا التوجيـــه وهـــي أهـــم مرحلـــة فـــي التصـــنيع الصـــاروخي. [1]

خلاصة الفصل :

من كل ما جاء يتضح لنا أن منطقة الشرق الأوسط أصبحت منطقة تكديس الأسلحة التقليدية بكل أصنافها وهذا من خلال ما تشهده المنطقة من سباق التسلح بين أهم دوله،فهذا ما ميز سباق التسلح بين دول الطوق وإسرائيل فكل دولة أصبحت توظف كل مواردها من اجل أن تضمن تواجدها و تحفظ أمنها القومي، فتواجد إسرائيل في المنطقة ككيان غير مرغوب زاد من التوتر والصراع ،وهذا من خلال

2- منتدى الجيش العربي،**الصاروخ المصري الكامل هل يعود إلى الحياة بأيدي ألمانية**،بتاريخ :متوفر على الرابط:
http :www.arabic.military.com 12/05/2013

دخول الدول العربية في حروب مع إسرائيل الذي اغتصبت الأراضي الفلسطينية ومارست أبشع صور الاستيطان على الشعب الفلسطيني ،ومنه أصبحت الدول العربية أمام تحدي كبير في مواجهة إسرائيل وبذلك دخلت في عدة حروب معها لتحرير الأراضي الفلسطينية، ومنه أصبح التزود بالترسانة العسكرية المتطورة ضرورة حتمية.

وفي انتظار تطبيق قرار حل إقامة دولتين لا تزال إسرائيل مستمرة في تطبيق سياستها وسط دعم أمريكي الذي يزودها بالمساعدات العسكرية إلى جانب التأييد السياسي اللامتناهي في كل المحافل الدولية، إن تسلح دول المنطقة من خلال زيادة إنفاقاتها العسكرية بتلك الطريقة جعله حجة للتدخل الأجنبي ،والذي غذى التوترات الموجودة بين بعض دول المنطقة ،ومنه دخولها في حروب كالحرب العراقية الإيرانية، والغزو العراقي على الكويت، حيث انه بعد انتهاء كل حرب تعمد كل دولة على زيادة إنفاقاتها العسكرية وتطوير أسلحتها ،وهذا على حساب التنمية الاقتصادية والاجتماعية، خاصة في ظل بروز طموحات الريادة لكل من العراق وإيران كل هذا اثر على المنطقة ككل وجعل دول أخرى مثل دول الخليج العربي في السعي نحو التسلح خاصة بعد الغزو العراقي على الكويت.

وبالعودة إلى الأسلحة فقد انتشرت أنواع مختلفة من أسلحة الدمار الشامل ،ويلاحظ أن السبب الرئيسي في ذلك هو السعي الإسرائيلي إلى ذلك فلم تقتصر ترسانتها على الأسلحة الكيماوية او البيولوجية فقط بل تعدى ذلك إلى سعيها إلى امتلاك السلاح النووي وهو ما تحقق فعلا.

إن صعوبة الحصول على تقنية السلاح النووي جعل دول المنطقة تركز بشكل كبير على باقي أسلحة الدمار الشامل وتسعى إلى تطوير منظومة الصواريخ لديها.

الفصل الثاني

تقديم الفصل:

لقد شهدت منطقة الشرق الأوسط بسبب تسابق دولها لامتلاك أسلحة الدمار الشامل انتشار واسعا للسلاح النووي، وهذا للدفاع عن أمنها كأبرز دافع، والهيمنة على الإقليم بما يحتويه من حيوية في كافة الأنشطة ولعل اهتمام الدول الكبرى في العالم بهذه المنطقة نجد الكيان الإسرائيلي يتصدر القائمة يتبعه المشروع العراقي الذي انتهى قبل وصول إلى نتائج تلبي رغبات قادته . أما المشروع النووي الذي يحتل أهمية لدى النقاشات العالمية الآن وسيتشرف له العديد بالوصول إلى نتائج تثير مخاوف بعض دول المنطقة هو الملف النووي الإيراني الذي أصبحت اغلب الخطابات والحوارات يكون له فيها الجزء الأعظم، فمن خلال هذا الفصل نقوم بدراسة هذه القوى التي يصفها البعض بالقوى النووية الكبرى بالمنطقة. ويتم معالجة هذا الفصل من خلال المباحث التالية :

المبحث الأول : البرنامج النووي الصهيوني .

المبحث الثاني : البرنامج النووي العراقي .

المبحث الثالث : البرنامج النووي الإيراني .

المبحث الأول:

البرنامج النووي الصهيوني

تعد إسرائيل حسب معطيات دولية أولى الدول التي سعت إلى كسب أكثر الأسلحة تطورا فهي تركز أولا على السلاح النوعي وهذا بدافع حماية نفسها وفق مبدأ البقاء، كونها تقع في منطقة تعد فيها كالجسم الغريب الذي يعمل محيطه على القضاء عليه ، وكذلك إتباع إسرائيل إستراتجية تعمل على تحقيق هيمنتها بهدف التحكم بالمنطقة وتسيير مصالحها، وهذا لا ينفي وجود قوى كبرى تدعم إسرائيل سواء عسكريا أو اقتصاديا وحتى سياسيا كونها تمثل حليف لها بالمنطقة التي أصبحت محل صراع كبير لما لها من أهمية حيوية إستراتجية واقتصادية كبيرة ، لذا سعت إسرائيل لكسب السلاح النووي واتخاذ إستراتيجية خاصة إلى جانب القوى الأخرى بهدف حماية وجودها واستقرار أمنها في المنطقة .ونطرق في هذا المبحث للمطالب التالية :

المطلب الأول : السياسة التسلحية الإسرائيلية .

المطلب الثاني : تقديرات بشان الترسانة النووية .

المطلب الأول:

السياسة التسليحية الإسرائيلية

لقد عرف مفهوم الأمن بأنه الحماية والسلامة من الإخطار الداخلية والخارجية والأمن بذلك يشمل كل من الإقليم ، الشعب والنظام السياسي لكن مفهوم الأمن الإسرائيلي يتخطى هذه التعريف حيث انه حسب بن جور يون " إن امن الدولة ليس قصبة حماية الاستقلال أو الأراضي أو الحدود والسيادة إنما هي قضية البقاء على قيد الحياة " [1] ، وهذا ما جعل مفهوم الأمن تضعه إسرائيل كمبرر لإعمالها ومختلف أنشطتها .

وحسب ابرز القادة الأوائل إن نظرية الأمن الإسرائيلية تتمحور حول ما يلي:

1- التركيز على عامل الهجرة وتشجيع يهود العالم عليها إلى ارض الميعاد من اجل التوسع.

2- مواصلة التوسع في الأراضي العربية والعمل على دفعها للاعتراف بوجودها في المنطقة والعمل على إقامة علاقات مع دول المنطقة في كافة المجالات من جهة ومن جهة أخرى لعزل هذه الدول عن القضية الفلسطينية.

3- العمل على كسب اكبر قوة عسكرية لضمان تفوق إسرائيل والوصول إلى الغايات القومية بهدف ترجيح إمكانية المبادرة بالهجوم الإسرائيلي، وهذا من خلال جعل التوازن العسكري في المنطقة لصالح الطرف الإسرائيلي[2].

ومن خلال هذا يتضح لنا جليا مدى الارتباط الوثيق بين العقيدة الأمنية الإسرائيلية ومدى القوة العسكرية ، كما إن إسرائيل في إطار تبرير إعمالها بدافع الحفاظ على الأمن برز مفهوم الحدود الآمنة

---

[1]- شوقي عر جون ، **المشكلة النووية في الشرق الأوسط وانعكاساتها على استقرار المنطقة**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، الجزائر، جامعة بن يوسف بن خذة، كلية العلوم السياسية والإعلام، 2006-2007 ص، 98 .

[2]- نفس المرجع،ص،107 .

الذي انتشر بشكل واسع في أعقاب حرب جوان1967 بغرض إعطاء الأمن الإسرائيلي بعدا جغرافيا وعسكريا ،والأكثر من ذلك ربطه بالهيمنة على الأراضي العربية من الناحية الإستراتجية [1]،وهذا بغرض السيطرة على مواقع تسهل عمليات الدفاع والهجوم الإسرائيلي على المواقع العربية وبالتالي تامين نفسها على حساب الأطراف الأخرى بالمنطقة ،وعلى الرغم من قدم هذا المفهوم إلا أن الحدود الآمنة حسب العقيدة إسرائيلية لم تتضح نهائيا إلى حد الآن.

ومن هنا يتضح أن السياسة الأمنية الإسرائيلية تبنى على أساس انه من يملك أكثر قدر من السلاح هو المهيمن إضافة إلى عملها على توسيع عمقها الاستراتيجي بغرض الوصول إلى الحدود التي تقوم عليها تصوراتها الدينية [2] .

ولكي تسبب الإستراتجية العسكرية لإسرائيل نوعا من الشرعية خاصة لدى يهود العالم ، فبادراك القادة الصهاينة أهمية العقيدة الدينية استثمرت عناصرها كأداة لخدمة الإستراتجية الإسرائيلية الشاملة وحشد الجهود للمجال ألتسلحي فإسرائيل تربط كيانها السياسي بالدين اليهودي لتضمن دعم البنية الروحية ،وعلى أساس ذلك وضعت النظرية الأمنية الإسرائيلية من طرف دافيد بن جور يون ومردخايم اكليف والتي تقوم على :

1- حل مشكلة إسرائيل لتحقيق الأمن في ظروف القلة العددية لبني إسرائيل أمام كثرة عدد الخصوم العرب.

2- الجيش الإسرائيلي هو العمود الفقري للمؤسسة الأمنية [3].

3- كما أن متطلبات امن إسرائيل تستلزم بناء وتسلح الجيش الإسرائيلي بشكل يسمح بالرد على التهديدات العسكرية في أي وقت وبسرعة وبأقل الخسائر.

4- تبني نظرية الأمن ،أساليب قتالية هجومية ،لان الدفاعية ستؤدي إلى أخطار عدة واستنزاف القدرات الإسرائيلية.

5- ضرورة امتلاك قوة ردع، مع استمرار تطويرها[4].

3- عادل محمود رياض، **الفكر الإسرائيلي وحدود الدولة**، بيروت، دار النهضة العربية، الطبعة الأولى، 1989، ص،286.

1- شوقي عرجون،**المشكلة النووية في الشرق الأوسط وانعكاساتها على استقرار المنطقة**،المرجع السابق،ص ص، 232- 240 .

[3]- محمد خلف الجراد ، **الأبعاد الفكرية والعلمية للصراع العربي الإسرائيلي الصهيوني**،فلسطين ، المركز الفلسطيني للإعلام ، تاريخ الاطلاع ،2012/11/08 : http://www.palstine.info.info

3- محمد خلف الجراد، **الأبعاد الفكرية والعلمية للصراع العربي الإسرائيلي الصهيوني**،نفس المرجع .

وان سعي إسرائيل امتلاك احدث الأسلحة لا يأتي من فراغ بل إن هناك العديد من الدوافع تقف وراء انتهاجها لسياستها التسلحية من بينها :

أ- الدوافع السياسية :

التي تنبع من رغبة القادة الاسرائلين في الحصول على الريادة بالمنطقة وجعل سياستها تفرض لأمر واقع ، والذي تكون أهم نتائجه زيادة ثقل مكانة الدولة على الصعيدين الإقليمي و الدولي .

ب- الدوافع السلوكية :

يرتبط بالأساس شعور الصهاينة بالخوف والتحسب ،نتيجة عقد النازي من الناحية ن والكراهية الاسرائلية، لغير اليهود من ناحية أخرى ، بالإضافة إلى عدم معاملتهم بطريقة عادلة من طرف المجتمع الدولي[1]

كما ترى إسرائيل أن امتلاكها للسلاح النووي هو الضامن لبقائها وأمنها بالمنطقة ، وتذرع بالدفاع به عن أي تهديد لاستقرارها .

ج- الدوافع العسكرية :

والتي تقوم على الرغبة الاسرائلية في التوصل إلى التفوق والريادة إضافة إلى الأمن المطلق من جهة وضرورة المواجهة مع الأطراف العربية إلى جانب عدد من البلدان الإسلامية [2] .

كما تعتقد إسرائيل أن أي تنازل يعتبر ضعفا منها وأي توصل إلى تسوية مع العرب في حالة توازن القوى سيكون بمثابة هزيمة ،والسبيل الوحيد حصول إسرائيل لما تصبو له يكون بعملها على امتلاك أكثر الأسلحة تطورا ،وفي إطار ذلك السلاح النووي بالأخص فمن خلاله تتمكن إسرائيل من فرض سياستها التوسعية ونفاذها على حساب الدول الأخرى من منطق هيمنة الأقوى .

كما إن شركات الإنتاج العربي له دور بارز في القرارات الاسرائلية ففي هذه الصناعات تعمل مجموعة من الأفراد لهم تأثير سياسي كبير .

ويرجع تأثير العمال في هذا القطاع على سياسات التسلح إلى عدد من العوامل من أهمها :

---

[1]- محمد خلف الجراد، نفس المرجع.

[2]- محمد زايد كاتب الدعامور، **التهديد النووي الإسرائيلي للأمن القومي العربي والإستراتجية العربية لمواجهة** ، رسالة ماجستير مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، باتنة ،جامعة العقيد الحاج لخضر، قسم العلوم السياسية العرقوب، 2011/2010، ص ص، 174- 180 .

– العلاقات الاعتمادية والتحالفات الكثيرة بين الصناعة والضباط ذوي التأثير والمسؤولية داخل وزارة الدفاع .

– الحجم الضخم للصناعات الخاصة بالأسلحة بإسرائيل .

– سيطرت كل من وزارة الدفاع والحكومة على صناعات الأسلحة مما سهل للمسئولين بها على الاطلاع بعملية اتخاذ القرار .

– إمكانية السيطرة على تكاليف المنتجات الحربية وذلك من خلال الاطلاع على كافة المعلومات المتعلقة بذلك .

وتظهر العلاقة الاعتمادية أكثر من خلال أن الضباط والقادة العسكريين عند انتهاء خدمتهم يتم تحويلهم إلى وظائف سياسية أو إنتاج في المجال الحربي بحيث يتكون ما يمكن تسميته الصفوة – العسكرية – الصناعية[1] .

على الرغم من كافة العوامل التي دفعت بإسرائيل في سياستها إلى التركيز على البعد العسكري ، إلا أن الدعم الخارجي كان له الدور الأكبر في ذلك ،بداية فظهورها كان بفعل دولي وحتى بقائها عضويا واستراتجيا هو مرتبط بالأساس بمصالح الدول والقوى العالمية وهذا ما يقره خطاب لمستشار الرئيس الأمريكي ساندي بيرغر للأمن القومي في 21 أكتوبر 1999 الذي ألقى في منبر السياسة الاسرائلية بواشنطن حول الأهمية الإستراتجية الكبرى لمنطقة الشرق الأوسط ، والذي قال فيها :"الشرق الأوسط أيضا موطن إسرائيل هي اقرب من حلفائنا إلينا ، ودولة تربطنا بها علاقة خاصة تضرب بجذورها في التاريخ وتتميز بمصالح مشتركة وتدعمها قيم مشتركة بينيا ، أن حماية امن إسرائيل هو بمثابة حماية أمننا نحن" [2]. فالولايات المتحدة تعتبر صاحبة لقلب الراعي الامبريالي بامتياز كما أنها أول من اعترف بإسرائيل حيث انه بعد قيامها بأسابيع قلة منحتها قرضا بقيمة 100 مليون دولار ، إلا أنها تضاءلت خلال الخمسينيات حتى منتصف الستينيات فكانت تعتمد على التعويضات الألمانية أما في سنة 1973

---

[1]– محمد سليمان مفلح الزيود ، **التهديد النووي الإسرائيلي للأمن القومي العربي**،جامعة أسيوط ، مركز دراسات المستقبل ، الطبعة الأولى ، 2001 ، ص ص ،98– 98 .

[2]– محمد خلف الجراد ،**الأبعاد الفكرية والعلمية للصراع العربي الإسرائيلي الصهيوني** ، فلسطين، المركز الفلسطيني لإعلام ،د،ذ،س،ن،ص،88

قامت الولايات المتحدة في أيام قليلة بنقل 22 ألف طن من العتاد العسكري إلى إسرائيل ، وتصاعدت مع مرور الوقت تلك المعونات [1] .

إن إسرائيل ترى أن تحقيق أمنها لا يتم من خلال التطرق الإتباع أفكار أهم مؤسسي عقيدتها الأمنية التي تضم كل من :

***ديفيد بن جور يون** : وهو أول رئيس وزراء إسرائيل ، وبحث ودرس تاريخ اليهود قبل قيام إسرائيل منذ العصور القديمة بهدف تحقيق العودة حيث يرى أن القوة هي الأساس في الحفاظ على الدولة، وضرورة التحالف مع الدول العظمى .

* **موشي دايان** : رئيس أركان الحرب خلال 1956 ووزير دفاع إبان حرب 1967 و1973 ، ووزير خارجية في اتفاقيتي كامب ديفيد، وقد تلخص فكرة في تصريحه بعد حرب 1967 ، حيث يرى أن مفهوم الأمن والسلام لدى إسرائيل يقوم على مبدأ التوسع بضم أراضي بفعل القوة .

***شيمون بيرز** : من ابرز دعاة القوة قاد القوات البحرية في حرب 1948 ، كان مدير لوزارة الدفاع في الخمسينيات ، فوزير لدفاع وانتهاء برئيس الوزراء ،ثم رئيسا لدولة إسرائيل، يتمحور تصوره للأمن وتحقيقه لا يتم إلا من خلال التفوق العسكري النوعي .

***إيغال ألون** : نائب لرئيس الوزراء تقلد عدة مناصب عسكرية وسياسية ويرى أن الأمن هو محصلة الاتصالات لدولة ما مع بيئتها القريبة والبعيدة والتي تعيش على قوتها ،كما انه يعتبر أن كل يهود العالم هم امتداد لدولته وبالتالي لا بد من حمايتهم في جميع أنحاء العلم أينما وجدوا.

***اربيل شارون** : وزير دفاع سابق ، فرئيس وزراء ، وهو أوسع نظرة للأمن بحيث يرى انه لتحقيق الأمن لا بد من التحرك وفق 3 دوائر :

1- دائرة العرب للمواجهة: والني تشكل حزاما حول إسرائيل.

2- دائرة الغرب الهامشية : التي تقع على محيط الدائرة إقليمية.

3- دائرة تركيا وباكستان والخليج الفارسي وإفريقيا : وهي تمثل اكبر تهديد محتمل لأمن إسرائيل.

---

[1]– عبد الوهاب المسيري ، **موسوعة اليهود واليهودية والصهيونية**، المجلد 07 ، موقع الدكتور المسيري ، ص، 43 ، http//www.almoustafa.com . 2012/11/30

وبالتالي فهو يدعو بضرورة توصل إسرائيل إلى امتلاك أكثر الأسلحة المتطورة نوعيا بشكل دائم وهذا بهدف ضمان زرع الخوف والرعب لدى الإطراف الأخرى بالشرق الأوسط ،ومنع الدول العربية من القيام بأي عدوان أو هجوم مستقبلي، وهذا ما يبرزه الجدول التالي [1] من التفوق الإسرائيلي على القدرات العربية ، وبالتالي فيعتبر انه قطع أشواط كثيرة في تحقيق أمنه من مبدأ التفوق الاستراتجي على الدول العربية

جدول رقم (8) يمثل المقارنة بين القدرات العربية والإسرائيلية:

عناصر المقارنة	إسرائيل	العرب
الإرادة السياسية	واضحة ومتبلورة حول هدف سياسي وتستند إلى جهاز فعال لصنع القرار واتفاق قومي حول الهدف من الحرب	تبعثر الإرادات العربية لاختلاف الأهداف مع غياب القدرة على الحسم وتأخر ردود الفعال اتجاه التحديات .
طبيعة العلاقة مع القوى العظمى	علاقة تحالف وتطابق ثابتة وبدون محددات.	علاقة مصالح وعمل تتغير من مرحلة لأخرى وتحكمها محددات.
إنتاج الأسلحة التقليدية	قدرة تصنيعية هائلة تتضمن الاكتفاء الذاتي والتصدير الأسلحة المتقدمة .	قدرة تصنيعية محدودة للغاية .
امتلاك القدرة النووية	لها منظومة متكاملة من الأسلحة النووية ووسائل إيصالها.	لم تتوفر قدرات نووية عربية.

[2]

المطلب الثاني:

الترسانة النووية الإسرائيلية.

لقد لعب الرئيس الأول للكيان الصهيوني حاييم وايزمان الذي اخذ على عاتقه مسؤولية بناء وطن قومي لليهود يكون ذا قوة تسمح له من تحقيق مصالحه ،وكذلك بسبب خبرته حيث شغل منصبا مؤثرا في قسم المتفجرات الادميرالية البريطانية منذ عام 1916 ،حتى عام 1919 [3]، دورا بارزا في وضع الأسس الأولى للمشروع النووي الإسرائيلي ،فمنذ قيام الكيان عمل على توظيف أعضاء ذوي كفاءة في موقع صنع

---

[1] – شوقي عرجون ، **المشكلة النووية في الشرق الأوسط وانعكاساتها على استقرار المنطقة** ، المرجع السابق ، ص ص، 98 –107 .

[2]– شوقي عرجون ،نفس المرجع، ص ص،98–107.

2- فراس البيطار ،**الموسوعة السياسية العسكرية** ،**الجزء الثالث**، الأردن ،دار أسامة للنشر والتوزيع ،الطبعة الأولى ،2003 ،ص،1096 .

القرار السياسي ،بغرض الاستفادة من جيرانهم في المجال النووي ،ولقد شهدت القوة النووية الإسرائيلية عدة تطورات جوهرية [1]،ويمكن استخلاص أهم مراحل بناء القوة النووية الإسرائيلية ،في:

-المرحلة الأولى(1948-1963): تم رصد النشاطات الأولى للمشروع النووي الإسرائيلي ،حيث أبدت إسرائيل طموحها في امتلاك ترسانة نووية قي سنة 1948 ،وهذا من خلال إقامة هيئة علمية ضمن الجيش ،وفي سنة 1949 ،تم إجراء بحث من طرف أعضاء من هذه الهيئة في صحراء النجف عن احتياطي اليورانيوم وهذا قبل إجراء الطرق الجديدة للتنقيب على اليورانيوم لتصنيع عنصر الماء الثقيل ،الذي يتم استخدامه كمعدل في المفاعلات النووية[2].

وقد تم تأسيس لجنة الطاقة النووية الإسرائيلية في 13 حزيران 1953 ،لتعمل ضمن وزارة الدفاع ،وعين الدكتور بركمان رئيسا للجنة ،التي عملت على تشجيع العلماء للقيام باستخدام النظائر المشعة في المراكز البحثية الأخرى ،كما خططت لبناء المفاعل النووي في ديمونا وبقية المفاعلات ،وأرسلت العديد من البعثات في المجالات النووية المختلفة [3]،وعملت إسرائيل خلال هذه الفترة على توفير ما يسمى "دورة الوقود النووية" ، والسعي إلى امتلاك جميع العناصر اللازمة في هذا المجال ،التي تتضمن أيضا توجه الدولة إلى ذلك وتوفير الكوادر العلمية اللازمة [4]،وبدأت إسرائيل بالتعاون مع فرنسا لإنتاج الماء الثقيل وأقيم أول معمل لتطوير براءة الاختراع ،وفي عام 1953 ،انشات دائرة الفيزياء النووية في معهد وايزمان في رجوفوت وفي 8 كانون الأول 1953 ،أعلن الرئيس الأمريكي ازنهاور بان الولايات المتحدة الأمريكية ستفتح أبواب مراكزها الذرية وتتعاون مع الدول الراغبة في الاستعمالات السلمية للذرة ،و في12 تموز 1955 ،قامت إسرائيل بتوقيع اتفاقية مع الولايات المتحدة الأمريكية [5].التي بمقتضاها قدمت أمريكا

1- احمد موسى أبو يوسف، **السلاح النووي الإسرائيلي: وظائفه الإستراتيجية و تأثيره على الصراع العربي الصهيوني**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية ،تخصص: العلاقات الدولية ،جامعة الجزائر ،2003 /2004 ،ص ص،56-57.

2- ليلى إحسان ،**أي مستقبل للردع النووي؟**،مجلة الجيش ،العدد 514 ،ماي 206 ،ص،25 .

2- سليمان رشيد سليمان، **الإستراتيجية النووية الإسرائيلية** ،لبنان ،دار الطليعة للطباعة والنشر ،الطبعة الأولى ،ديسمبر 1988 ،ص ص،34-35.

3- محمد سعيد عبد الظاهر ،**الخيار النووي في الشرق الأوسط: أعمال الندوة الفكرية التي نظمها مركز الدراسات المستقبل**، لبنان ،مركز دراسات الوحدة العربية ،الطبعة الأولى ،2001 ،ص،198 .

5- سليمان رشيد، **الإستراتيجية النووية الإسرائيلية**المرجع السابق ،ص،55 .

لإسرائيل أول مفاعل نووي للأبحاث،تم إنشائه في ناحال سوريك وتم نقل 20 كيلو غرام من اليورانيوم 225 المخصب بحدود 20 بالمائة إلى إسرائيل[1].

إن هذه الخطوات قد مكنت إسرائيل إن تحوز على القاعدة العلمية والتكنولوجية التي لها القدرة على الانطلاق في مجال الاستخدام والتعامل مع المفاعلات النووية .

كما آن إسرائيل في المرحلة مابين(1955-1961)،لم أي من الكنيست ،ومكتب مراقبة الدولة بأي دور رقابي أو إشرافي على المشاريع النووية ،فقط في الستينات من القرن الماضي قامت مجموعة من الأعضاء البارزين في البرلمان على التوقيع على ميزانية المشروع النووي [2].

- **المرحلة الثانية (1963-1966)**: خلال هذه المرحلة عمات إسرائيل بجهد كبير في عملية إنتاج السلاح النووي ،معتمدة في ذلك على التعاون خاصة مع الدول المتحالفة معها ،إضافة إلى جنوب إفريقيا ،الذي تربكه به علاقات تبادل مادي ومعرفي في هذا المجال[3] ،فبعد عام 1964 ،بدأت إسرائيل بإنتاج البلوتنيوم 229 من المفاعل ديمونا ،وحسب تقرير الأمم المتحدة فان المفاعل ديمونا ينتج سنويا ما بين 8 – 10 كيلو غرام من البلوتنيوم ،والذي يحتوي على 70 بالمائة من البلوتنيوم 229 القابل لصنع القنبلة الذرية [4].ففي سنة 1964 ،نجحت إسرائيل في إنتاج ما يقارب 8 كلغ من البلوتنيوم سنويا ،والذي بمجرد تخصيبه تصمن إسرائيل إمكانية إنتاج قنبلة أو قنبلتين نوويتين[5].

-**المرحلة الثالثة(1966-....)**: لقد كانت هذه المرحلة أكثر تميزا من سابقاتها ،حيث إن القادة السياسيين الإسرائيليين تبنوا رسميا قرار الاعتماد على الذات والقدرات المحلية في مجال الأسلحة النووية إسرائيل حسب التقرير الذي نشر عام 1982، أن إسرائيل تملك بحدود مائة كيلو غرام من البلوتنيوم 299 ما يعادل من10 -15 قنبلة نووية ،إلا آنإسرائيل في هذه الفترة تحتاج إلى مختبر أو معمل لفصل البلوتنيوم 299 من البلوتنيوم[6].

5- محمد سعيد الظاهر، **الخيار النووي في الشرق الأوسط: أعمال الندوة الفكرية التي نظمها مركز الدراسات المستقبل**، المرجع السابق ،ص،198 .

1- هانز بورن ،**الحكم الوطني للأسلحة النووية :الفرص والقيود**،الكتاب السنوي :التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي ،ترجمة حسن حسن ،وآخرون ،معهد ستوكهولم لأبحاث السلام الدولي ،2006 ،ص ،373 .

3- سليمان رشيد سليمان ، **الإستراتيجية النووية الإسرائيلية**المرجع السابق ،ص،52 .

4- ليلى إحسان ،،**أي مستقبل للردع النووي؟**،المرجع السابق ،ص،27 .

4- محمود السعيد عبد الظاهر ،**الخيار النووي في الشرق الأوسط:أعمال الندوة الفكرية التي نظمها مركز الدراسات المستقبل** ،المرجع السابق،ص،189 .

6- سليمان رشيد سليمان ، **الإستراتيجية النووية الإسرائيلية**المرجع السابق ،ص،52 .

إلا أن إسرائيل حصلت على أجهزة الفصل من دول عدة كبريطانيا ،فرنسا، السويد، ألمانيا اليابان. وهناك العديد من المصادر التي تقر بان إسرائيل قد جربت قنبلتها النووية عام 1966 في صحراء النقب.

كما صرح العالم تيلر مخترع القنبلة الهيدروجينية بعد عدة زيارات انه بإمكان إسرائيل أن تنتج القنبلة النووية لامتلاكها العناصر الرئيسية لذلك[1].

في حين كتبت مجلة "الغارديان" سنة 1984 ،تقول بان إسرائيل قد وضعت نظام فعال لإنتاج فعال وجدي لإنتاج البلوتنيوم القابل الانشطار ، واستخدامه في إطار صناعة الأسلحة، إضافة إلى امتلاكها مخزون معتبر من اليورانيوم المخصب بطريقة سرية ، كما أكد الخبير النووي الإسرائيلي موردخاي فغنونو سنة 1985 ،في تصريح لصحيفة ساندي تايمز البريطانية إن إسرائيل تنتج أسلحة نووية وقدم معلومات وصور عن البرنامج النووي الإسرائيلي [2].

وهكذا إضافة إلى تصريح لرئيس الحكومة الإسرائيلية ايهود اولمرت أدلى به في ديسمبر 2006، بان إسرائيل تملك ترسانة نووية ،وكرر قوله من أن إسرائيل لم تكون البلد الأول الذي يدخل أسلحة نووية إلى الشرق الأوسط . كما أن حجم المخزون الإسرائيلي من السلاح النووي غير معروف ،لكن يعتقد انه يتكون من حوالي مائة رأس حربي من البلوتونيوم[3] ،ولا شك أن ضمان التفوق العسكري الإسرائيلي على الدول العربية هو احد ملامح النظام الشرق الأوسطي ، وهذا من خلال المساعدات المقدمة من طرف الدول الحليفة ،كما انه هو ما تعهد بتحقيقه الرؤساء الأمريكيون خاصة الرئيس السابق بيل كلينتون ،وهذا من خلال تزويده لإسرائيل بأحدث التكنولوجيا والبحوث الخاصة بالسلاح النووي.

إضافة إلى هذه التقارير والتصريحات هنالك العديد من الدلائل على امتلاك اسرائيل السلاح النووي من اهمها ، توفر القاعدة العلمية والتقنية التي تتمثل في مجموعة المؤسسات منها.

هيئة الطاقة الذرية التي تستهدف التخطيط البعيد المدى، كما تقدم توجيهات للحكومة فيما يخص الشؤون النووية ، وكذلك تطوير وسائل القتال(1948) ،إلى جانب المجلس القومي للبحوث والتطوير الذي يمثل الجانب الاستشاري للحكومة الإسرائيلية ،..وغيرها من المؤسسات الخاصة بهذا المجال[4].

---

[1]– ليلى إحسان ، **أي مستقبل للردع النووي؟**،المرجع السابق ،ص،27 .

[2]– سليمان رشيد سليمان ،**الإستراتيجية النووية الإسرائيلية**،المرجع السابق ،ص،53 .

3- سام بيرلو فريمان، **التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي** ،مركز دراسات الوحدة العربية ،الطبعة الأولى ،2008 ، ص ، 628 .

4- رنا أبو ظهر الرفاعي ،محمد القبيسي ،**أمريكا ... والشرق الأوسط الجديد: الأسباب والإبعاد**، لبنان ،دار الحرف العربي للطباعة والنشر والتوزيع ،الطبعة الأولى ،2004 ،ص،36 .

إما فيما يخص المفاعلات النووية التي تملكها إسرائيل ،فيمكن إجمال أهمها في الأتي:

1- ديمونا : ويقع في صحراء النقب ، وتتكون من مفاعل نووي يعمل بواسطة القوة المائية ، ومفاعل للتحضيرات الكيميائية وأبنية أخرى ،يبلغ مفاعله النووي عشرون مترا ،ويمكنه أن ينتج من 1-2 كلغ من اليورانيوم المخصب في أسبوع ،وهو ما يعني أن مفاعل ديمونا يمكنه أن ينتج من أربعة إلى اثني عشر رأس نووي في السنة ، ويعمل بطاقة 120 إلى 150 ميغاوات[1] .

وقد تم بناء هذا المفاعل بقرار من موشي دايان من طرف شركة فرنسية ،ويوصل هذا المفاعل بوقود اليورانيوم الطبيعي ،ويبلغ إنتاج هذا المفاعل 9 كيلو غرام من مادة البلوتونيوم 299 ،ويعمل لمدة 24 ساعة يوميا ،ولقد كشف وجود هذا المفاعل عام1960 ،عندما صدر أول بيان إسرائيلي رسمي يعلن عن إقامة مفاعل نووي[2].

2- ناحال سوريك: الذي أشرفت عليه مؤسسة الطاقة الذرية الأمريكية ،تم بناء هذا المفاعل خلال عام 1969 ،وطاقته تقدر ب:5 ميغاوات [3]،وهو مركز للأبحاث النووية ، ويحتوي على مفاعل نووي صغير لغرض الأبحاث فقط، ويخضع لمراقبة وطالة الطاقة النووية العالمية ،ومع هذا تشير تقارير تلك المنظمة ،إلى الاعتقاد بان إسرائيل استعملته في فترات متعددة في إنتاج أسلحة نووية تكتيكية[4].

3- مفاعل البنى روبين : بدا هذا المفاعل في 1966 ،وقد فدم كهدية من طرف الرئيس الأمريكي جونسون،قوته بمقدار 20 مليون واط حراري والهدف من إنشائه تحليه مياه البحر ،باستخدام اليورانيوم الطبيعي كمهدئ.

4- مفاعل ليثونليزبون : وهو أول مفاعل نووي إسرائيلي ،ابتدأ العمل فيه في 20 نوفمبر 1954 ،يقع في شمال مدينة ريثون ليزبون ،وانتهى العمل فيه في 25 ديسمبر 1956،وبدا تشغيله في 12 فيفري 1957 تم تصميم هذا المفاعل من طرف الشركة الأمريكية(A.F.M.A)،مفاعل حراري قدرته 8 ملايين واط وهو مفاعل أبحاث يستخدم اليورانيوم الطبيعي كوقود ،ويحتاج الى 12,5 طن من اليورانيوم سنويا ويستخدم الماء الثقيل.

1- توفيق سعد حقي ،**الإستراتيجية النووية بعد انتهاء الحرب الباردة**،الأردن ،دار الزهران للنشر والتوزيع ،2008 ،ص ص،141-142.

2- هيثم غالب الناهي ،**السياسة النووية الدولية وأثرها على منطقة الشرق الأوسط** ،دار العلوم الأكاديمية للطباعة و النشروالتوزيع ،الطبعة الأولى ،2005،ص،152 .

3- سليمان رشيد سليمان ، **الإستراتيجية النووية الإسرائيلية** ،المرجع السابق ،ص،57 .

4- توفيق سعد حقي ، **الإستراتيجية النووية بعد انتهاء الحرب الباردة** ،المرجع السابق،ص،141.

5- يوديفت : مؤسسة نووية تقوم ببناء وتفكيك الأسلحة النووية ،وتقع قرب مفاعل ديمونا بحولي عشر أميال

6- كفر زكريا : وهي مؤسسة نووية ،تعنى ببناء صاروخ جريكو الحامل للرؤوس النووية ،ويعتقد انه تم بناء ما يقارب 50 صاروخ من هذا النوع في هذه المؤسسة ،وهي موزعة في مخازن تحت الأرض ،في كل من كفر زكريا ،وهربات زكريا ،إذ تقع هذه المناطق بعيدا ببضع أميال عن جنوب شرق تل أبيب في تلال جدين.

7-ايليان : وهو مخزن للأسلحة النووية التكتيكية ،ويقع في منطقة شرق الخليل[1].

8- روفائيل : وهي مؤسسة تحتوي على مختبر لتصميم الصواريخ النووية ،بالإضافة إلى وحدة تجميع الرؤوس النووية ،وتقع في حيفا بفلسطين المحتلة .

9- سيدوت مكة : وهي ثلاثة قواعد صاروخية نووية مجهزة بصواريخ جريك و مختلفة الأنواع موزعة على أركان ما يسمى بإسرائيل الآمنة[2] .

هناك العديد من المصادر التي تقدر كمية الرؤوس النووية الإسرائيلية ،والتي تتضح كالأتي:

*خريف 1991 : حسب سيمون هيرس في كتابه" شيمشون "،اتضح أن إسرائيل تمتلك 300 رأس نووي .

*21 يونيو 1991 : رامي طلال من خلال صحيفة" يديعوت احرنوت " ،تم معرفة أن بحوزة إسرائيل من 60 إلى 80 رأس نووي .

* ديسمبر 1995 : استنادا إلى دراسة أشرفت عليها وزارة الخارجية الأمريكية ،أقرت صحيفة "هارتس" ،تواجد 70 رأسا نوويا ،وهذا استنادا إلى كمية البلوتونيوم الموجود.

*24 ماي 1998 : شاحاك في كتابه "الأسرار العلنية :سياسات إسرائيل النووية والخارجية "،ذكر بان إسرائيل تمتلك من 60الى 80 رأس نووي .

*6 افريل 2001 : في لقاء مع الجزيرة في نوفمبر 2004 ،اقر رالف نادر مرشح لرئاسة أمريكا أن إسرائيل تمتلك 1000 رأس نووي .

*1 يوليو 2002: أدلى الكولونيل الأمريكي رالف في مقال له على الانترنيت ،تواجد 400 رأس نووي[1] .

---

[1]- سليمان رشيد سليمان ،،**الإستراتيجية النووية بعد انتهاء الحرب الباردة** المرجع السابق ،ص،57 .

[2]-هيثم غالب الناهي ، **السياسة النووية الدولية وأثرها على منطقة الشرق الأوسط** ،المرجع السابق ،ص،153 .

أما في جانفي 2004 ،تم تقديم امتلاك إسرائيل ما يلي:

– طائرات فالكون E/61/B/C/D/I:هناك 205 من هذه الطائرة التي يعتقد البعض أنها معتمدة لإيصال الأسلحة النووية .

– الغواصات : المزودة بصواريخ كروز ذات القدرات النووية كبيرة[2].

وتشير معظم التقديرات على امتلاك إسرائيل عددا لا باس به من الأسلحة النووي المتطورة التي يمكن حملها بواسطة الطائرات من طراز ف–16 أي ،والصواريخ من طراز أريحا ،وحتى من خلال الصواريخ التي تطلقها الغواصات ،إضافة إلى امتلاكها التكنولوجيا اللازمة لصنع الأسلحة النووية ذات طاقة تدميرية كبيرة [3].

المبحث الثاني:

البرنامج النووي العراقي.

1- احمد موسى أبو يوسف،**السلاح النووي الإسرائيلي : وظائفه الإستراتيجية و تأثيره على الصراع العربي الصهيوني** المرجع السابق ،ص،57 .

2– سام بيرلو فريمان، **التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي**، المرجع السابق ،ص،756 .

3- بروس ريدل ،تلحمي شبلي ،**استعادة التوازن: إستراتيجية للشرق الأوسط برسم رئيس جديد**،بيروت ،مجلس العلاقات الدولية ،مركز صبان لسياسات الشرق الأوسط بمعهد بروكنغز ،دار الكتاب العربي،2006 ،ص،135 .

تعتبر العراق من بين الدول التي سعت إلى تطوير ذاتها ، معتمدة على سياساتها وقدراتها الخاصة، خاصة بما أنها دوله لها ثراء نفطي و موقع استراتجي، ولما كانت العراق تمثل عمقا اقليا وقوميا، فشكلت بذلك مطمع لكثير من الدول ثم أن العراق تميزت بطموحها العسكري، في تقوية ترسانتها العسكرية وسعيها الدؤوب لامتلاك السلاح النووي، في ظل ظروف إقليمية متوترة وهذا بتواجد إسرائيل الذي يهدد المنطقة ككل، ولهذا العوامل و أخرى فقد قاد صدام حسين العراق، وبطموحه الكبير في القيادة و في اكتساب القوة إلى حرب مع إيران وبذلك وجه السياسة العسكرية العراقية نحو التسلح والبحث في إنتاج السلاح النووي.

واعتبرت الولايات المتحدة الأمريكية هذا الطموح العراقي في إنتاج القنبلة النووية تهديدا لأمن المنطقة وأمنها بالدرجة الأولى، هذا ما جعلها تعمل على تضخيم موضوع أسلحة الدمار الشامل العراقية.

ومنه سنحاول التطرق إلى السياسة العسكرية العراقية ونحاول فهم مراحل سعيه الى اكتساب السلاح النووي م خلال :

المطلب الأول :السياسة العسكرية العراقية .

المطلب الثاني :المشروع النووي العراقي .

المطلب الأول:

السياسة العسكرية العراقية

يمتد العراق على مسافة جغرافية تصل حوالي 450 ألف كلم^2، و هي تفصل بين قوس المرتفعات الذي يجمع جبال طوروس التركية وسلسلة جبال عربتان مع إيران و بين الخليج العربي جنوب و الحدود

البرية مع السعودية و الكويت و الأردن وسوريا،إذن تتميز العراق بموقع استراتجي مهم يمثل صمام الأمان للمنطقة العربية برمتها، وبذلك لا يمكن اختراق الخليج العربي إلا إذا دخلت من المدخل الشرقي إلي العراق تحديدا[1] وأيضا تعد العراق من بين اكبر الدول الغنية بالنفط و المواد الأولية ما جعلها معرضة لأطماع الدول الكبرى[2].وقد خصصت العراق مما تملكه في زيادة الإنفاق العسكري في ظل الصراعات المسلحة التي تعرفها المنطقة[3].

و يعتبر العراق من بين اكبرا لدول التي لها احتياطي نفطي في العالم، فله موقع جيواستراتيجي، لأنه يقع في الوسط أي ما بين أسيا و البحر المتوسط، ولهذا الأسباب وأخرى جعله مطمع الولايات المتحدة الأمريكية بالدرجة الأولى ,ثم إن الأهداف السياسية التي أدت إلى اختيار العراق كهدف للتدمير ترتبط بصورة واضحة بسياسة الولايات المتحدة الأمريكية المرتبطة بإسرائيل، فقد لخص جيمي كارتر في عام 1980 سياسة أمريكا في الشرق الأوسط بما يلي "أي محاولة من قبل قوى خارجية للسيطرة على الخليج الفارسي ستعتبر اعتداء على المصالح الحيوية للولايات المتحدة ,وسنواجه ذلك بكل الوسائل الضرورية بما في ذلك القوة العسكرية"[4].

بعد انهيار حكم الشاه و اعتقاد العراق أن القوة الإيرانية قد اهتزت و لأسباب أخرى وجد العراق الفرصة ملائمة لإعلان الحرب على إيران ,ومن ذلك عمل صدام حسين على تهيئة الأجواء داخليا وخارجيا من خلال إحياء علاقاته بدول الخليج خاصة السعودية وهذا لمده بالمساعدة المالية والاقتصادية في هذه الحرب ,وعمل على تدعيم علاقاته مع الأردن باعتباره عمق استراتيجي للعراق, هذا على المستوى العربي ,أما على المستوى الدولي فعمل على تدعيم علاقاته مع الولايات المتحدة الأمريكية وفي نفس الوقت حافظ على علاقاته مع الاتحاد السوفياتي آنذاك لتدعيم القوة العسكرية العراقية ,ومنه وجه صدام حسين سلطته المطلقة و استغلاله للبترول والدعم المادي ,في تشكيل مشروعاته الطموحة لبناء بنية

1- محمد مراد، **السياسة الأمريكية تجاه الوطن العربي بين الثابت الاستراتجي و المتغير الطرفي**،بيروت دار التوزيع والنشر ، الطبعة الخامسة،2005 ،ص 321

2- سام بيرلو، فريمان و آخرون، **الإنفاق العسكرية، التسلح ونزع السلاح و الأمن الدولي**،سيبري معهد ستوكهوم لأبحاث السلام الدولي، ترجمة عمر الأيوبي لبنان، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى 2009، ص 295 .

3- نفس المرجع ، ص، 296.

4- سمير التنير، **العرب و تحديات القرن الحادي و العشرون (دراسة سياسة اقتصادية واجتماعية)**،بيروت، دار المنهل اللبناني، الطبعة الأولى،2010، ص، 21.

سياسية ضخمة ,وصناعة عسكرية قوية، وقد عمل صدام حسين بجهد كبير على تزويد القوات المسلحة العراقية بالأسلحة ,و المعدات الحديثة من الغرب والاتحاد السوفياتي وغيرها في مقابل صفقات بترولية[1].

وقد وظف صدام حسين كل ثروات العراق لخدمة السلاح و لتقوية الترسانة العسكرية و البنية التحتية العسكرية ,من خلال تدريب القوات العراقية في مجال الصيانة وإصلاح الأسلحة والمعدات الحربية و اتضح هذا مع بداية عام 1979 ,ومنه بداية البناء للقوات المسلحة و تنويع مصادر استرداد السلاح بتكنولوجيا عالية فقامت باستيراد أسلحة بقيمة 5.3 مليار دولار، من بينها ما قيمته 800 مليون دولار، وقد تضاعف هذا عند سقوط الشاه ومنه فقد تمثلت العقيدة العسكرية العراقية في سعيها أن تكون المحور الأساسي في الخليج و الدولة العربية الإسلامية ,التي تحمي الأمن القومي العربي، وسعي صدام حسين أن يكون أكبر زعيم في منطقة الخليج العربي فيحمي الأمة العربية من الخطر الفارسي حسب وجهة نظر القيادة العراقية.[2].

بعد انتهاء الحرب العراقية الإيرانية و التي دامت ثمانية سنوات و في إطار التوتر الذي ساد آنذاك بين البلدين, فنفس الوضع ميز العلاقات العراقية الكويتية وخاصة في إطار مطالبة العراق بالأراضي الكويتية وهذا كان على مر التاريخ فمنذ عهد الملك غازي وتوفيق السويدي(1932)، ثم عهد بنوري السعيد(1958) ويليها عبد الكريم قاسم (1961) وانتهاءا بعهد صدام حسين (1990) وحجة هذه المطالبة بأرض الكويت هو أنها كانت جزءا من محافظة البصرة خلال الحكم العثماني، وظلت مسألة الحدود بين العراق و الكويت هادئة، إلى أن احتل العراق الكويت و أعلن خلالها بأنها المحافظة التاسعة عشر العراقية، وقد برر صدام حسين سياسته هذه العدوانية تجاه الكويت ,بحجة أن الكويت يستخرج النفط بصورة فوضوية، من حقل رميلة، وقد حرر الكويت سنة 1991 من طرف قوات التحالف[3].

لا أحد ينكر بأن صدام حسين قاد بلاده نحو كارثة، وهذا من خلال حربين كبيرين الأولى ضد إيران(1980-1988) و الثانية كانت ضد دولة الكويت و المجتمع الدولي (1990-1991)،إن سياسة

1- المشير عبد الحليم غزالة، **الحرب العراقية الإيرانية (1989-1988)**، بغداد، 1994 ص 60.

2- نفس المرجع ،ص ص، 60-74 .

3- عبد القادر رزيق المخادمي، **نزاعات الحدود العربية**، القاهرة، دار الفجر للنشر و التوزيع، الطبعة الأولى، 2004،ص ص،156-160 .

صدام حسين الذي قاد إحدى اكبر دول الشرق الأوسط جعلت من العراق يعاني من أزمات اقتصادية واجتماعية ,فقد حول دولة طموحة وغنية إلى دولة مدمرة من خلال ما أضاع من موارد وخيرات العراق[1].

وقد أدت الطبيعة الشمولية التي ميزت النظام السياسي العراقي ,بالإضافة إلى سياسات الاضطهاد القومي و الذي كانت السمة المميزة للنظام العراقي ,إلى تحول المعارضة أحد أهم المشاهد السياسية في العراق، ومن بين التنظيمات السياسية المعارضة في العراق هي التنظيمات الكردية،التي كانت تقمع من طرف صدام حسين، إضافة إلى ذلك هناك تنظيمات المعارضة الشيعية التي كانت معارضة للنظام العراقي, وقد تميز النظام العراقي بدكتاتورية الحكم، الاضطهاد العنصري ، التمييز الطائفي.[2]

إن اللاعقلانية في القرار هي سمة السياسة العراقية ,وهذا ما يعكسه احتلال الكويت وما تعكسه ديكتاتورية صدام حسين مع شعبه ، كل هذه الأسباب جعلتها أمريكا حجة لمواجهة العراق باعتباره يمثل تهديد حقيقي لأمنها وامن المنطقة ككل، فاعتبرت العدوان على الكويت خرقا للقانون الدولي ولذلك حشدت قواتها في تحالف دولي مع 30 دولة ضمت كل من الولايات المتحدة، بريطانيا، فرنسا، مصر، سوريا، السعودية، الأرجنتين، استراليا، البحرين، بنغلاديش، بلجيكا، كندا، تشيكوسلوفاكيا، الدانمارك، اليونان، المجر، ايطاليا، الكويت، المغرب، هولندا، نيوزلندا، النيجر، النرويج، عمان، باكستان، بولندا، السنغال، كوريا الجنوبية، اسبانيا، الإمارات العربية المتحدة.[3]

ومن خلال هذه الحرب أصبح العراق يمثل في نظر أمريكا تهديدا لأمنها ومنه جاء التصعيد الأمريكي ضد العراق [4].

وقد تمثلت أهداف الو.م.أ من وراء السيطرة والتدخل على العراق فيما يلي:

- فك الحصار عن حلف شمال الأطلسي وتسهيل حركته للدخول إلى الخليج العربي.
- كسر الضغط والطواف الأمني على إسرائيل وهذا لإسقاط المنطقة أمنيا وسياسيا واقتصاديا. ثم إسقاطها قوميا بالترويج إلى النظام الشرق الأوسطي الجديد.

---

[1]– باسكال بونيفاس، **المصالح الدولية في منطقة الخليج**، الإمارات العربية المتحدة، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية ،الطبعة الأولى2006، ص77.

[2] – حسن أبو طالب، **التقرير الاستراتجي العربي(2002 –2003)**، القاهرة، مركز الدراسات السياسية و الإستراتيجية، الطبعة الأولى2003، ص ،ص، 33–37 .

[3]– أمين المشاقبة، سعد شاكر شبلي، **التحديات الأمنية للسياسة الخارجية الأمريكية في الشرق الأوسط(مرحلة ما بعد الحرب الباردة 1990–2008)** ،عمان دار الحامد للنشر و التوزيع، الطبعة الأولى، 2012 ،ص، 42.

[4]– حسن أبو طالب، **التقرير الاستراتجي العربي(2002 –2003)**، المرجع السابق، ص،28 .

- التحكم بالمخزون النفطي العراقي[1].
- التهديد الذي تمارسه العراق على إسرائيل، فالرئيس العراقي في سنة 1990 هدد إسرائيل بتدميرها إذا مست العراق.
- أن ضرب العراق سوف يكون درسا ضد أي قوة إقليمية صاعدة.

القضاء على الطموحات العراقية في السيطرة على الخليج العربي خاصة في ظل سياساتها العسكرية المتمثلة في :

- إطلاقها منظومة العاب التي تستطيع حمل الأقمار الصناعية.
- تمكنها من صناعة طائرة "الأواكس" "عدنان 2"
- تمكنها من تطوير الصواريخ الباليستية "الحسين والعباس".

أما بخصوص نتائج حرب الخليج الثانية فقد تمكنت الو.م.أ والدول المتحالفة من استعادة الكويت وهذا في المعركة التي سميت "عاصفة الصحراء"، وقد كرست الو.م.أ قوة عسكرية تتكون من (500.000 جندي) و(1800) طائرة و(100) سفينة حربية وهذا لتحقيق مصالح حيوية أمريكية وتحطيم أهدافا عراقية وتطلعاته الإقليمية التي تولدت لديه على إثر انتهاء حربه مع إيران في 1988[2].

– إن هذه التطلعات الإقليمية والانجازات السريعة التي ميزت العراق على غرار باقي الدول العربية فهي البلد الوحيد الذي تمتع بدرجة من الاستقلال في تطوير نفسه وبقدرته العسكرية القادرة على إحداث التوازن مع التوسع الإسرائيلي الاستعماري هذه الانجازات وأخرى تعارضت مع المصالح الإقليمية والكونية للولايات المتحدة الأمريكية [3]،

ومنه بدأت المجهودات الأمريكية لكسر العراق فبعد هذا الفوز الكاسح الذي حققته على العراق ألحقت به العقوبات والمقاطعات العسكرية والاقتصادية

وكرست كل قوتها للقضاء على كل الطموحات العراقية في كسب السلاح النووي من خلال الدعوة إلى تفتيشها ووضع كل الصعوبات لتحول بينها وبين أسلحة الدمار الشامل لاعتبارها دولة خطيرة

---

[2]– محمد مراد، **السياسة الأمريكية تجاه الوطن العربي بين الثابت الاستراتيجي و المتغير ألظرفي**، المرجع السابق، ص، 322– 323.

[2]– أمين المشاقبة، سعد شاكر شبلي، **التحديات الأمنية للسياسة الخارجية الأمريكية في الشرق الأوسط**،المرجع السابق، ص، 46.

[3]– سمير التنير، **العرب وتحديات القرن الحادي والعشرين**، المرجع السابق، ص14 .

داعية للإرهاب ومهدده لأمن المنطقة .

الجدول رقم (9)يمثل النتائج الرئيسية لعمليات اللجنة الخاصة التابعة للأمم المتحدة.

في مجال الصواريخ الباليستية	في المجال الكيميائي
– تدمير 45 صاروخ بعيد المدى – تدمير 14 رأس تقليدي – تدمير 6 منصات إطلاق متحركة	– تدمير 537 ز 38 ذخيرة كيميائية – تدمير 60 طن من العوامل الكيميائية – تدمير 426 من المعدات الكيميائية
في المجال النووي	**في المجال الكيميائي**
– انقضت وكالة الطاقة الدرية من تدمير مكونات البرنامج النووي العراقي في عام 1992 وحتى عام 1994 نقلت جميع الموارد الصالحة للاستخدام إلى الخارج و منها وقود مفاعلات الأبحاث	– تدمير المنشاة البيولوجية الرئيسية – تدمير طائفة متنوعة من معدات و مواد الإنتاج

جدول النتائج الرئيسية لعمليات اللجنة الخاصة التابعة للأمم المتحدة لنزع أسلحة الدمار الشامل.[1]

لقد استحوذت الأزمة العراقية على الاهتمام دولي و إقليمي و عربي كبير و هذا خلال عام 2002، وأوائل 2003 حتى وقوع الحرب الأمريكية– البريطانية على العراق، حيث تحولت المسألة العراقية إلى مسألة دولية بين معظم القوى الدولية لأن الصراع ارتبط بالنفوذ و علاقات القوة بين قوة عظمى تريد الانفراد بقرارات الحرب و الملام و بين قوى دولية كبرى تسعى للحد من هذه الهيمنة فبعد أحداث سبتمبر أعيد إحياء الملف العراقي و أصبح من أولويات السياسة الأمريكية أما عن أهم الأشكال التي اتخذها التصعيد الأمريكي على العراق هي :

– الزيارات المتعاقبة لكبار المسؤولين الأمريكيين للمنطقة الشرق الأوسط و هذا لتمرير مسألة الحرب على الإرهاب مثل زيارة نائب لرئيس الأمريكي في مارس 2002 إلى إحدى عشر دولة عربية و إقليمية .

– إظهار الطبيعة العدوانية للعراق ونظام صدام حسين.[2]

– التأكيد على ضرورة نزع الأسلحة للعراق و التحذير من إمكانية حصوله على قنبلة نووية.

– الاتهامات الموجهة له بعدم الانصياع للقرارات الدولية وعدم الكشف عن مخزونه النووي واستمرار في تطوير برامجه النووية.

---

[1]– نفس المرجع، ص 51.

[2]– حسن ابو طالب ،**التقرير الاستراتيجي العربي(2002–2003)**،المرجع السابق،ص،28

– تمديد العقوبات الذكية من خلال السماح باستيراد أسلحة محددة، العمل على تعميق العزلة وعرقلة جميع جهود السلم (اعتذر الرئيس العراقي من الشعب الكويتي في ديسمبر 2002 فشككت الو، م،أ في ذلك) وقد وافق العراق على زيارة المفتشين الدوليين دون قيد أو شرط لكن الولايات المتحدة رفضت ذلك.[1]

وقد كان جزاء العراق التي وجهت سياساتها نحو تسليح ترسانتها و تطويرها و البحث في إنتاج السلاح النووي من خلال تطوير برامجها الصاروخية و اقتناء اليورانيوم أن تكون محل غزو أمريكي في 2003 فطبقت خلالها أمريكيا قانون القوة .[2]

فقد كانت الحرب الأمريكية على العراق بمثابة الكارثة في منطقه الشرق الأوسط لأنها كانت جرب مصالح بالدرجة الأولى من طرف الولايات المتحدة الأمريكية، وهذا كله لدعم إسرائيل و لخلق بيئة إستراتيجية مناسبة لإسرائيل و هذا ما تبرره السياسة المتشددة تجاه دول الشرق الأوسط و الغزو الأمريكي على العراق خير دليل[3] وقد شهد العراق بعد غزو 2003 حالات من التدمير لمرتكزات الدولة العراقية و تدمير الاقتصاد العراقي ،و فرض صيغة جديدة من الحياة السياسية التي تميزت بالطائفية و التقسيمات المذهبية .[4]

لقد كانت الحرب على العراق اعتداء وقع من خلال منطق قانوني رغم أن الحرب كانت من طرفا دولة قانونية ضد أسوأ الأنظمة في العالم لكن هذا لا يغير من أن الو.م.أ اعتدت على العراق بالقوة، وقد عارضت دول كثيرة الحرب على العراق من منطق أن الأوضاع سوف تتأزم أكثر فأكثر، وقد كان ينتظر أن الأوضاع في العراق سوف تتغير و أن العراق سوف تصبح أفضل بكثير عن عراق صدام حسين وأنه سوف يصبح نموذجا للحرية و الديمقراطية يحتذى به ،كما قالت أمريكا لكن أيا من هده السيناريوهات تحقق[5] وبعد الحرب على العراق وبعد الدمار وتحطيم جميع بناه الاقتصادية والاجتماعية ،جاء مصطلح إعادة الاعمار الذي هو من أهم المداخل الجديدة للعديد من القوى الإقليمية والدولية إلى العراق لأنه ساهم

---

2 – نفس المرجع، ص ص، 28 – 32

3- بوعلام، **انتشار أسلحة الدمار الشامل بين الاتفاقيات الدولية و المصالح الإستراتجية** ،مجلة الجيش الوطني الشعبي، العدد 477 ، 2003، ص، 1.

4– stephenj-sniegoski**, the transparent cafal the neoconservative agenda war in the middle east and the national interest of israel,** verginia, n i g m a editions, 2008, pp 4, 8

1- أمين المشاقية، سعد شاكر **شبلي، التحديات الأمنية للسياسة الخارجية الأمريكية في الشرق الأوسط**،المرجع السابق ص، 81.

2- باسكال بونيفاس، **المصالح الدولية في منطقة الخليج**، المرجع السابق، ص ص، 74– 78 .

في دخول شركات أمنية عديدة بحجة حماية المؤسسات والدوائر ذات العلاقة بالا عمار والبناء، وقد أصبح العراق نموذج للفوضى وانعدام الأمان والاستقرار.[1]

ثم أن مشروعات إعادة الإعمار لم تتحرك بالسرعة الكافية وهناك عدة تجاوزات فقت تعرض تنمية العراق للتزييف وسجل نغص في الرقابة على مبيعات النفط، وامتدت هذه المشكلات إلى عقود إعادة الإعمار، ولأن العراق بحاجة إلى استثمار أجنبي وهذا لأن بنيته منهارة لكن سجل بأن الشركات الأمريكية تتقاضى عثرة أضعاف مقارنة بالعراق فمثلا دفعت 315 مليون دولار للبنية التحتية للكهرباء على الو فم من أن مبلغ 5.5مليار دولار أمريكي من الأموال الأمريكية خصص بالفعل للكهرباء و460 مليون دولار لإعادة بناء القطاع النفطي فير أنه من المفترض أن 17 مليار دولار قد اعتمدت بالفعل لهذا الغرض من الأموال الأمريكية ومنه تبين التبديد الذي يحصل في الإرادات النفطية للعراق.[2]

وتعمل العراق مؤخرا بالاهتمام بالأمن الداخلي وقد تجاوزا لتمويل الداخلي لقوات الأمن العراقية، التمويل الخارجي منذ سنة2006 وذلك نتيجة تزايد عائدات النفط فقد بلغت سنة 2005-2007 مبيعات النفط الخام المصدر 94 %من المجموع المقدر لعائدات الحكومة العراقية المقدرة ب96 مليار دولار.

ان الدعم الأمريكي للعراق لم يعد يعرف نفس المسار في الأعوام الأخيرة فمعدل التمويل الأمريكي شهد تراجع في السنة المالية 2008 وقد خصصت هذه الأموال لإعادة الإعمار ودعم البنية التحتية وجزء كبير خصص للأمن فقد خصص 4.96 مليار دولار لصندوق إغاثة العراق وأكثر من نصف هذا المبلغ بقليل وجه للأمن القومي و17.94 مليار دولار من أجل صندوق قوات الأمن العراقية وأكثر من نصفه 9.88 مليار دولار من أجل وزارة الدفاع العراقية، ويمكن توقع ازدياد المصروفات العسكرية العراقية على نحو كبير مع استمرار إعادة بناء القوات المسلحة العراقية.[3]

المطلب الثاني :

المشروع النووي العراقي

3- المرجع نفسه، ص ،88

2- أنثيالاوسون وسئيوارت هالفورد، **تقارير حول العراق إشعال نار الشك التحالف و مليارات النفط العراقي**، مجلة المستقبل العربي ، لبنان، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 306 ،2004، ص ص ،100 -106.

1- سام بيرلو، فريمان وآخرون، **الإنفاق العسكري: التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي**، المرجع السابق،ص ص، 303-298 .

لقد حل بالعالم جمود اقتصادي كبير في سنة 1973,فأتفق المعسكرين الغربي و الشرقي على منح الشرق الأوسط ، حق الاستفادة من الاتفاقية التي كانت في سنة 1968 والتي عمل بها سنة 1970، والتي تمنح حق أي دولة في تطوير برامجها النووية السلمية, متبوعة بشرط توقيع اتفاقية الوقاية النووية.

والتي تعطي حق المنظمة الدولية للطاقة النووية العالمية, صلاحيات كبرى قد تدخل ضمنها حد إلغاء أي مشروع نووي حتى ولو كان سلميا، ودون نقاش وكان الهدف من وراء هذه الاتفاقية هو ضمان سير أموال منطقة الشرق الأوسط في البنوك العالمية ومنه إلى الدول الكبرى وعززت هذه الدول بخبرات الباحثين الأوروبيين.

هذا ما دفع كل من سورية، مصر، العراق، الجزائر، ليبيا، إلى البحث عن المعدات التكنولوجية المتطورة لتنفيذ برامجهم النووية، لكن لم يكن هناك برنامج نووي حقيقي غير البرنامج العراقي، لأنه كان يملك النفقات والأموال اللازمة للشروع في مثل هذا البرنامج النووي، إضافة إلى الكوادر و الإطارات العراقية التي لعبت دور مهم في البحوث النووية ،والذين انتقلوا إلى فرنسا في منتصف 1970للتدريب واخذ الخبرة.[1]

وقد استعمل العراق طرقا شرعية لجمع المنشآت والمواد، حيث اقتنت المواد المستعملة بطرق قانونية واستغلت العراق في ذلك التكنولوجيا المدنية، وكان مصدر الآلات والمعدات ألمانيا وعدة دول غربية ومخابر من ايطاليا، واستعملت أيضا معدن خاص من البرازيل.[2]

وفي أطار مباحثات جارية بين فرنسا والعراق حول إنشاء المشروع النووي العراقي ،الذي أراد العراق أن يكون المفاعل النووي تحت الأرض بعمق 50م، لكن فرنسا رفضت ذلك، فوافق العراق على كل الشروط الفرنسية تحت ضغوط منظمة الطاقة النووية الدولية، وقد استنجد العراق بالسوفييت وبعض دول المعسكر الاشتراكي، لمنح الخبرة للعراق مقابل امتيازات نفطية وعقود تجارية.[3]

وقد شهد التسلح العراقي تطورا واسعا في عهد الرئيس صدام حسين، والذي أمر بانجاز برنامج نووي سري في العراق بعد أشهر من العدوان الإسرائيلي الذي دمر مفاعل تموز 1981، رغم انه كان سلميا وكانت المجهودات العراقية هي وحدها المستخدمة فيه، ولكنه دمر بعد تفتيش دولي ولقد ضرب

1- هيثم غالب الناهي،**السياسة النووية الدولية وأثرها على منطقة الشرق الأوسط**، دار العلوم الاكادمية، الطبعة الأولى,2005,ص147.

2- بوعلام ,**مجلة الجيش الوطني الشعبي**,مرجع سابق,ص18

3- هيثم غالب الناهي،**السياسة النووية الدولية وأثرها على منطقة الشرق الأوسط** ,المرجع السابق,ص،148 .

المفاعل تموز من طرف الفرنسيين أنفسهم ،ويعود الطرح العراقي لامتلاك السلاح النووي إلى عام 1959 أي بعد الثورة التي جاءت ضد الحكم الملكي في العراق، في عام 1958 وفي سنة 1960 وقع بروتكول لبناء مفاعل نووي سلمي، وهذا كان بين العراق والاتحاد السوفياتي الذي سلم اليورانيم المخصب للعراق وقدم خبراته وساعد في تدريب علماء الذرة العراقيين.

لقد شاركت كل من يوغسلافيا، وباكستان، والصين، إراديا أو بطريقة غير مباشرة في الجهود العراقية ويعكس هذا العدد الكبير للدول المشاركة بالتعاون مع العراق في مجالها النووي حقا الطابع السياسي البحت لمقتنيات بغداد لدى 180 شركة أو مؤسسة عمومية.[1]

ومن بين ابرز علماء الذرة العراقيين الذين ساهموا في بناء المشروع النووي العراق وتطويره هم:الدكتور جعفر ضياء، أبو القنبلة النووية العراقية، العالم الفيزيائي العراقي سلمان رشيد سلمان، الذي مات في جنيف في نفس السنة التي دمر فيها مفاعل تموز 1981، الدكتور زياد حنا الحداد،وهو مهندس مفاعلات الماء الثقيل المقيم حاليا في روسيا، الدكتور سعيد عبد الفتاح الدليمي، الدكتور نعمان النعيمي وغيرهم.[2]

ومنه نستنتج إن التعاون النووي لا يقتصر على فرنسا فقط، فحتى بريطانيا هي الأخرى شاركت في مساعدة العراق، وتزويدها بالمعلومات النووية للإغراض السلمية ففي عام 1956، استضافت 17 أكاديميا عراقيا في الفيزياء والكيمياء لتدريبهم لكنها انسحبت بعد قيام الانقلاب في 1958،وفي سنة 1964 تطور المفاعل النووي العراقي بصورة واضحة نتيجة للمساعدات المكثفة من جانب فرنسا و الاتحاد السوفياتي ،حيث زادت قدرته ليكون تشغيله بطاقة 13 ميكاواط وأصبح يملك 7 بطاريات ذرية مع بقائه بنفس الاتجاه العلمي السلمي .[3]

وقد فتحت الجامعات العراقية في أقسام الكيمياء والفيزياء ،وحدات بحثية لتطوير العلاج بالأشعة الذرية لكن كل هذه المجهودات توقفت بعد وصول البعث للسلطة في انقلاب 17 تموز، و الذي قام بإلغاء كافة العقود المبرمة في هذا المجال، وهذا بسبب الخسائر المادية التي تسببها وقد وقعت العراق على المعاهدة التي تحد من استخدام المؤسسات المدنية للاستخدام النووي العسكري في 29 اكتوبر 1969، وقامت الوكالة الدولية للطاقة الذرية بالتفتيش، وهذا بطلب من العراق بشرط مساعدتها في الدراسات النووية السلمية.

---

[1]– نفس المرجع، ص247.

[2]– بو علام ، **انتشار أسلحة الدمار الشامل بين الاتفاقيات الدولية والمصالح الإستراتيجية**،المرجع السابق ،ص،16 .

[3]– هيثم غالب الناهي، **السياسة النووية الدولية وأثرها على منطقة الشرق الأوسط**، المرجع السابق، ص،247.

وفي سنة 1972اسست منظمة الطاقة الذرية العراقية ،والتي كانت بنصيحة من الاتحاد السوفياتي وبعد توقيع هذه المذكرة لم تمانع منظمة الطاقة الذرية الدولية من تقديم المفاعل و البطاريات والمواد اللازمة للعراق، و تدريب المهندسين والفنيين لمدة 21سنة من أعضاء النادي النووي، ومن خلال هذا الدعم تمكن 1975 من إنشاء ستة محطات نووية بواقع 600 ميكاواط وكانت تستخدم للإنتاج الكهربائي، تحت مراقبة فرنسية وبعد تعاقد العراق مع فرنسا لإنشاء مفاعل نووي والذي تم العمل فيه في 1977 بتخصيب اليورانيوم، وقد تم تدميره من قبل إسرائيل في 1981.[1]

وبذلك دمر حلم العراق بتوازن القوى مع إسرائيل، وذلك بمساعدة العلماء الفرنسيين الذين قدموا المعلومات لإسرائيل.[2]

ويكمن مشروع العراق في مجال تخصيب اليورانيوم، من خلال انه بانتهاء عام 1981 قررت لجنة الطاقة الذرية العراقية تبني برنامج لتطوير تكنولوجيا تخصيب اليورانيوم[3].

وذلك من خلال الاعتماد على منظومة تمنح لنا إنتاج مقادير بالكيلوغرامات من اليورانيوم عالي التخصيب ويقوم البرنامج العراقي للتخصيب اليورانيوم على عدة أسس:

*اعتماد طريقة التخصيب الكهرومغناطيسي كخيار أساسي وذلك من خلال بناء وحدات فصل كهرومغناطيسية ،بمقياس بحثي وتجريبي والعمل على إنتاج 15كغم يورانيوم سنويا وبتخصيب 93% وذلك باستخدام اليورانيوم الطبيعي.

*العمل على تطوير طريقة التخصيب الغازي، من خلال الحصول على ضاغطات ونافعات بالمواصفات الملائمة وبناء سلسلة تخصيب تمكن لنا إنتاج 5طن سنويا من اليورانيوم بدرجة(3-4 بالمئة)وهذا يستخدم كمادة تغذية أولية ، في منظومة التخصيب الكهرومغناطيسي ومنه تزداد الإنتاجية خمس مرات

*وقد عملت العراق على اختيار أحسن الأماكن لإنجاز التجارب المختبرية والمنظومات التجريبية مثل: موقع (التويثة) حيث يشترط في الموقع أن يكون محصنا ضد أي ضربة جوية ، وحرصت العراق على أن يتوزع على اكبر رقعة جغرافية وهذا حتى يصعب تدميرها أو الوصول إليها في آن واحد.

*عملت العراق على تأسيس دائرة جديدة سميت دائرة الدراسات والتطوير، وهذا بقرار لجنة الطاقة الذرية العراقية وهذا بهدف تنفيذ برامج تخصيب اليورانيوم.[1]

3- نفس المرجع, ص ص،248- 249.

2- بو علام ، **انتشار أسلحة الدمار الشامل بين الاتفاقيات الدولية والمصالح الإستراتيجية**، المرجع السابق ،ص،16 .

2- جعفر ضياء جعفر، نعمان النعيمي، **الاعتراف الأخير, حقيقة البرنامج النووي العراقي**، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى,2005،ص،163.

ومنه يتضح لنا أن العراق استندت على طاقاتها البشرية الخاصة والتي كانت مؤهلة بنسبة كبيرة للانطلاق في برنامج نووي مستقل.[2]

ومن بين التكنولجيات الكيميائية الضرورية بالمستويات المختبرية والريادية والإنتاجية نذكر مايلي:

1- تقنية خام اليورانيوم المعروف بالكعك الأصفر، وهذا لإنتاج ثنائي أوكسيد اليورانيوم ذي النقاوة النووية وقد أنشأت العراق منظومة إنتاجية في موقع الجزيرة قرب مدينة الموصل، بطاقة تصميمية 169 طن يورانيوم سنويا.وقد بوشر بالإنتاج التجريبي في نهاية 1989 وقد انتح نحو160طن من اليورانيوم ذي النقاوة النووية في عام 1990.[3]

2- تحويل ثنائي أكسيد اليورانيوم ذي النقاوة النووية إلى مادة رباعي كلوريد اليورانيوم.

3- أجريت التجارب المختبرية وصممت وأسست منظومات ريادية وهذا لإنتاج، مركبات اخرى لليورانيوم بدءا بمادة ثنائي أكسيد اليورانيوم عالي النقاوة ومن بين هذه المركبات سداسي فلوريد اليورانيوم[4].

وقد تضمن البرنامج النووي العراقي تطوير تقنيات أخرى في التخصيب وفي تصميم سلاح نووي وهذا باعتماد مبدأ الانفجار الداخلي ونواته من اليورانيوم عالي التخصيب وهناك العديد من البرامج نذكر أهمها:

1-برنامج بحثي لتخصيب اليورانيوم بالطرق الكيمياوية وقد وصلت البحوث فيه إلى درجات متقدمة وهذا كان في سنة1990 ولكن لم تستمر بسبب حرب عاصفة الصحراء في1991.

2-برنامج بحث وتطوير يهدف إلى إيجاد أسس تصميم سلاح نووي وإنتاجه وهو الأخر وصل إلى درجات متقدمة في1990، وهذا من جانب نظري ثم إلى تصميم أساسي ،وهو الأخر لم يستمر بسبب حرب عاصفة الصحراء1991.[5]

وقد أنشأت العراق عدة مفاعل نووية منها:

---

[3]-بوعلام، **انتشار أسلحة الدمار الشامل بين الاتفاقيات الدولية والمصالح الإستراتيجية**، المرجع السابق,ص ص،164-165.

[4]- شوقي عرجون، **المشكلة النووية في الشرق الأوسط وانعكاساتها على استقرار المنطقة** ،المرجع السابق، ص،115.

[3] - جعفر ضياء جعفر,نعمان سعد الدين النعيمي، **مجلة المستقبل العربي**,المرجع سابق،ص، ص52 – 55.

[4]- شوقي عرجون، **المشكلة النووية في الشرق الأوسط وانعكاساتها على استقرار المنطقة** ،المرجع السابق، ص،54

[5]- هيثم غالب الناهي، **السياسة النووية الدولية و أثرها على منطقة الشرق الأوسط** ،المرجع السابق، ص،250

*مفاعل تموز1: الذي يعمل باليورانيوم المخصب 235 ويتم تخصيبه بطريقة قديمة (التبريد المائي) وبقدرة 40 ميكاواط وبني على إنقاذ المفاعل الذي دمرته إسرائيل 1981، فتمكن العراق من إنقاذ 12،8 كغ من اليورانيوم المخصب 235 بنسبة 95.1 والذي تكون قدرته التفجيرية بقدرة القنبلة التي ألقيت على نكازاكي[1].

*مفاعل تموز 2: وهو مفاعل نووي تم شرائه من فرنسا 1979 للإغراض العلمية تم تطويره قدرته من 800 كيلواط إلى 33ميكاواط وتمكن الباحثون من تخصيب اليورانيوم بواسطة قصف الصفائح المعدنية.

:مفاعل نووي روسي لتخصيب اليورانيوم للأغراض السلمية وتبلغ قدرته 15 ميكاواط 2000IRr

حصل عليه عبد السلام عارف هدية من خروتشوف بتدخل من عبد الناصر في 1946 وأعيد العمل به في 1990 و تكون قدرته الإنتاجية 750كغم.

وفي سنة 1991 أي بعد حرب الكويت تمكن من استعمال البدائل الأخرى في التصنيع النووي في فصل النظائر كهرومغناطيسيا وتخصيبها انشطاريا وغيره .

وقد تم هذه المواقع الإنتاجية والانشطارية جميعها البرامج جميعها والسيطرة عليها من قبل وكالة الطاقة الذرية في 1993 ودمرت بالكامل من قبل لجان التفتيش مع نهاية عام 1994.[2]

أما الدمار الذي أصاب البرنامج النووي العراقي إثناء حرب الصحراء في1991 فقد شمل تدمير شامل لجميع منشآت موقع التويثة (الذي يقع على بعد 25كم جنوب بغداد)وشمل هذا التدمير مفاعل تموز2 وكل منشآت البحث و التطوير والتجريب للبرنامج النووي وأيضا تدمير عدة مواقع مخصصة للبحث في السلاح النووي وتطويره وغيرها.

أما فيما يخص مصير برامج أسلحة الدمار الشامل العراقية فقد فتح التحقيق حولها من قبل الأمم المتحدة إلى أن تحققت الأمم المتحدة من أن العراق قد دمر كل ما يمتلكه من أسلحة الدمار الشامل وكلفت الوكالة الدولية للطاقة الذرية بالتحقق من تدمير جميع أنواع الأسلحة المحظورة الأخرى.[3]

---

[1]– نفس المرجع، ص، 251.

[2]– هيثم غالب الناهي، **السياسة النووية الدولية و أثرها على منطقة الشرق الأوسط** ،نفس المرجع، ص ص،251–252

[3]– جعفر ضياء جعفر، نعمان سعد الدين النعيمي، **مجلة المستقبل العربي**، المرجع السابق، ص ص،54 55

المبحث الثالث:

البرنامج النووي الإيراني.

نظرا لما تحتله إيران من موقع استراتيجي على درجة عالية من الأهمية ومكانتها الجيوسياسية التي أتاحت لها الفرصة الكامنة، في ظهورها كقوة إقليمية ذات دور بارز في الشرق الأوسط وصولا لتحديها للقوى الدولية العظمى،في سعيها للحصول على السلاح النووي ، وتعد طموحات إيران للريادة الإقليمية تمتد للقدم ولعل رغبات إيران النووية يرجعها الكثيرون بالبعد الوطني أي ربطها بوجودهم وكرامتهم، وبالتالي فان الحصول على السلاح النووي هو مطلب ضروري لابد من تلبيته في اقرب وقت ممكن ، ومنه اتخاذ الاستراتيجيات والسياسات اللازمة لدلك ،من اجل الوصول إلى الهدف المنشود.وهذا من خلال المطالب التالية :

المطلب الأول :دوافع امتلاك إيران للسلاح النووي .

المطلب الثاني :المشروع النووي الإيراني .

المطلب الأول:

دوافع امتلاك إيران السلاح النووي.

إن اهتمام الدولة الإيرانية النووي يعود إلى القدم، حيث يرجع تاريخها النووي لعام 1960 ،حيث كانت تربط إيران والولايات المتحدة الأمريكية علاقات جيدة ،ما أدى الأخيرة لتقديم المساعدة لشاه إيران محمد رضا البهلوي في إنشاء منظمة الطاقة النووية الإيرانية. إضافة إلى مركز طهران المختص بالبحوث النووية ،إلا أن هذا المركز لم يباشر مهامه إلا بعد انضمام جامعة طهران إليه ،وبالتالي أصبح تحت إشراف منظمة الطاقة النووية الإيرانية ،في حين أهدت الولايات المتحدة الأمريكية لمركز طهران مفاعلا بقدرة 5 ميغاوات لأغراض البحث [1].

وقد شكلت حرب اكتوبر 1973 ،منعطفا كبيرا ،ففي الوقت الذي استعملت الدول العربية البترول كأداة ضغط على أمريكا ،امتنعت إيران عن ذلك .ما جعل الولايات المتحدة الأمريكية تساند المشروع النووي الإيراني السلمي بدافع الحاجة إلى طاقة أخرى .كما دعمت الدول الأوروبية ،وعلى رأسها ألمانيا ،حيث انه في عام 1975 ،عقدت إيران مع الشركة الألمانيةKraftwerk ،ومن خلاله تم بناء مفاعل نووي بمنطقة بوشهر بقدرة 1200 ميغاوات[2].

إن رغبة الشاه محمد رضا البهلوي في الهيمنة على المنطقة الخليجية ،بتنفيذ مشروع موسع في أواسط السبعينات من القرن العشرين ،وذلك عن طريق بناء منشات مدنية للتخصيب والمعالجة، والذي زاد فرص الإمكانية لصنع السلاح النووي[3].

1- خالد محمد العلوي،**التجاذب التقني والسياسي للملف النووي الإيراني**،الكويت ،حركة الوفاق الوطني،إدارة الدراسات السياسية ،قسم الأبحاث الدولية،28 /02 /2007 ،ص،18 .

2- هيثم ناهي الغالب,**السياسة النووية الدولية وأثرها على منطقة الشرق الأوسط:دراسة تحليلية شاملة لواقع السياسة الدولية خلال أكثر من نصف قرن**,المرجع السابق ,ص ص,282 -283 .

3- بروس ريدل ,تلحمي شبلي ,**استعادة التوازن:إستراتيجية للشرق الأوسط برسم رئيس جديد**,بيروت ,مجلس العلاقات الدولية ,مركز صبان لسياسات الشرق الأوسط بمعهد بروكنغز,دار الكتاب العربي,2006 ,ص,137 .

لكن هذا الأمر لم يستمر طويلا حيث حلت الثورة الإسلامية بقيادة أية الله الخميني الذي أعلن حربه المباشرة ضد كل ما هو غربي، خاصة الولايات المتحدة الأمريكية، واخذ بنشر الثورة الإسلامية في كل أنحاء العلم الإسلامي بداية من منطقة الخليج العربي وهذا مع الاهتمام باستكمال السلاح النووي[1].

كما كان أيضا للثورة الإيرانية أثرا فوريا على سياسات إيران الخارجية حيث هجرت سفارة إسرائيل في طهران ،وطرد الخبراء الأمريكيين الذين كانوا يتولون تشغيل وإدارة مراكز الإنصات والتجسس ومناطق الاختبارات النووية عبر الحدود ،في شمال شرقي البلاد ،حيث هوجمت السفارة الأمريكية في 14 فيفري والقنصلية في تبريز في غرب البلاد التي كانت تحتل موقعا هاما جدا [2].

هناك العديد من الأسباب التي دفعت إيران إلى السعي لامتلاك السلاح النووي،التي تتمثل أهمها في:

– لا تأكيد الاعتماد الذاتي الدفاعي لإيران ،وهذا بهدف عرض إلى إي مدى استطاعت إيران تحقيق التقدم العلمي الذي توصلت إليه الدولة،خاصة التكنولوجيا النووية كأبرز هدف ترغب إيران في تحقيقه[3].

– إن الإصرار الإيراني على امتلاك القدرات النووية وتشغيلها ،إضافة إلى مبادراتها باستئناف أنشطتها النووية حيث ترى إن البرنامج النووي يمثل كرامتها الوطنية وأمنها الوطني، وبالتالي لا سبيل للتخلي عنه مهما كانت الظروف التي سوف تواجهها[4].

– الطموح الإيراني وسعيه للوصول إلى مرتبة القوة الإقليمية الرئيسية في محاولة لها لإبراز عناصر قوتها وقدرتها على التأثير في مجريات الأحداث بالمنطقة ،وهذا للتوصل إلى الهيمنة والتحكم في العلاقات ما بين الدول والمحدد لها ،باعتبارها الفاعل الرئيسي به، وهذا حسب التصور الإيراني ،من أنها قوة عظمى بالفعل في المنطقة ،وفي هذا الصدد يقول محسن رضائي،القائد السابق للحرس الثوري:"إن المنطقة لا

1- حسين علي ،**البرنامج النووي الإيراني :هل ستصبح إيران دولة نووية تخشاها الدول المجاورة لها؟**.الكتاب الأول. http://www.arabia.com

2- محمد صادق صبور,**الصراع في الشرق الأوسط والعالم العربي**,مصر,دار الأمين للطبع والنشر والتوزيع,الطبعة الأولى 2006, ص,45 .

3- امين مشاقة ,سعد شاكر شبلي ,**التحديات الأمنية للسياسة الخارجية الأمريكية في الشرق الأوسط :مرحلة ما بعد الحرب الباردة** ,المرجع السابق,ص,175

4-احمد السيد تركي ،**تطورات الشرق الأوسط :إبعاد إحالة الملف النووي الإيراني إلى مجلس الأمن**،مجلة السياسة الدولية العدد164،افريل 2006 المجلد 41 ,ص,154 .

يمكن أن تنعم بالأمن والاستقرار في غياب إيران وكل الدول بحاجة إلى الوجود الإيراني حتى الأمريكيون."[1]

– كما أن الاهتمام بالبرنامج النووي الإيراني سببه شعور الإيرانيين بالخوف والقلق خاصة وأنهم محاطين بفواعل لاتدعوا للاستقرار، فهي محاطة بقوى إما عدائية {العراق}،أو لا تدعوا للثقة بها{باكستان، روسيا}،أو لها تحالفات مع أمريكا {أذربيجان ،تركيا ،أفغانستان} وما يزيد الا امن بالمنطقة بالنسبة للإيرانيين هو الانتشار الواسع للقواعد الأمريكية المحيطة بكافة الجوانب الإيرانية :أفغانستان من الشرق ، العراق من الغرب ،إما من الناحية الشمالية فدول أسيا الوسطى والقوقاز، هذا إضافة إلى تصاعد المواقف الأمريكية العدائية المتتالية والمتعددة ضد إيران[2].

– امتلاك إسرائيل للسلاح النووي كان احد أهم أسباب تطوير إيران لبرامجها النووية ،فضخامة الترسانة النووية الإسرائيلية التي تقدر بحوالي150 إلى 200 رأس نووي ،وهذا ما يعطي لها تفوق استراتيجي ومعنوي في الساحة الإقليمية ،مما يزيد قلق الإيرانيين ما جعل الساسة إستراتيجيتهم وفق نظرية توازن الرعب ،وهذا بسعيهم إلى العمل على كسب السلاح النووي بغرض خلق نوع من التوازن في القوة داخل الإقليم[3].

– إن امتلاك إيران للثروة النفطية ،يحتم عليها العمل لتوفير السلاح النووي ،من باب إن الثروة إلى جانب القدرة النووية يؤديان إلى قيام قوة إقليمية كبرى[4].

– إضافة إلى كل هذه الأسباب هناك الدافع الاقتصادي الذي لا يقل أهمية عن الدوافع الأخرى حيث تؤكد إيران بأنها تطور الطاقة النووية بهدف توليد الطاقة الكهربائية ،لكي تستطيع مستقبلا التزود بالوقود النووي، على الرغم من إن إيران هي احد اكبر الدول المنتجة للنفط وقريبا للغاز، فهي تقول بذريعة تنويع

1- محمد سعد أبو عامود ،**إيران ودول الخليج العربية...علاقات متوترة**،مجلة السياسة الدولية ،العدد176 ،افريل2009 ،المجلد44 ص197 .

2- محمد صادق إسماعيل ،**من الشاه إلى نجاد...إيران..إلى أين؟**،القاهرة ،العربي للنشر والتوزيع،ط 1 ،2010 ،ص 218 .

3- حبيبة زلاقي ،**تأثير التحولات الدولية لما بعد الحرب الباردة على السياسة الخارجية الإيرانية** ،مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية ،تخصص: علاقات دولية ودراسات إستراتيجية ،باتنة ،جامعة الحاج لخضر، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية ،2009 /2010 ص،196 .

4- عصام نعمان ،**أمريكا والإسلام والسلاح النووي :حاضر الصراع ومستقبله في دنيا العرب والعجم**، لبنان، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر،ط2007،1 ،ص208 .

مصادر الطاقة من خلال برنامجها النووي [1] ،وأيضا بهدف المساعدة في الدفع للتنمية ، إلى جانب إنإصرارها على ذلك هو لان المعاهدات الدولية تضمن لها الحق في تخصيب اليورانيوم[2].

– محاولة إيران بناء ترسانتها العسكرية وتعويض ما تم خسارته في حربها ضد العراق ،اثر ما تعرضت له خاصة من قصف كيماوي وبيولوجي لازالت أثاره السلبية لحد ألان على إيران، لذا اتخذ القادة الإيرانيين من السلاح النووي حلا لذلك في ظل ما تواجهه من عزلة دولية وإقليمية ،زادت من توجهها للاعتماد على ذاتها في تامين نفسها داخل الإقليم الذي يمتاز بالتوتر و اللااستقرار الدائمين[3].

–وعلى غرار كل هذه الأسباب المؤدية إلى دفع إيران إلى العمل على امتلاك السلاح النووي نجد انه مسالة ضرورية أيضا من اجل نجاح المشروع الاستراتيجي الإيراني، الذي عمل على بناءه في عهد الرئيس محمود نجاد ، وهو يشبه إلى حد كبير الهرم في تسييره ، وهذا الأخير يتكون من أربع طبقات تشكله، وهي:

– تتشكل القاعدة من منطقة الخليج العربي .

– دور المشرع العربي.

– القدرات العسكرية التي تعمل على الردع من خلال استهداف المصالح الغربية .

– تمثل التكنولوجيا النووية التي ستظل دائما كأبرز هدف ترغب إيران في تحقيقه [4].

– إن من ابرز الدوافع وراء سعي إيران لامتلاك السلاح النووي، هو تجارب طالبان في أفغانستان وتجربة العراق بعد انتصار الثورة الإيرانية ،بحيث إن هذه التجارب شكلت تهديدا مباشرا لأمن واستقرار إيران و أيضا بسبب محاولة أمريكا عزل إيران عن مناطقها الجغرافية الطبيعية ،و المتمثلة في الخليج

1-شاهرام تشوبين ،**الطموحات إيران النووية** ،ترجمة: سام شيحا ،لبنان ،الدار العربية للعلوم ،الطبعة الأولى ،2007 ،ص55 .

2- حسين التلاوي ،إيران وتخصيب اليورانيوم :الصدمة وسيناريوهات المستقبل، الجزائر، مركز البصيرة للبحوث والدراسات الإنسانية ،العدد الثاني جوان 2006 ،ص،107 .

3- أوسامة سليمي،علاء لعبيدي ،**إيران المنظور الأمني الإقليمي بعد الحرب الباردة :الدوافع والإمكانيات**، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية ،تخصص: علاقات دولية ودراسات أمنية ،جامعة 08 ماي 1945 ،2012/2011 ،ص،110 .

4- أمين مشاقبة ,سعد شاكر شبلي ,**التحديات الأمنية للسياسة الخارجية الأمريكية في الشرق الأوسط :مرحلة ما بعد الحرب الباردة**، المرجع السابق ,ص،175 .

وبحر قزوين وأيضا كان سعيها لامتلاك السلاح النووي راجع إلى عقيدتها الدينية التي ترى ان على إيران كدولة إسلامية شيعية امتلاكه مثل كافة الديانات الأخرى [1].

– كما انه في ظل غزو الولايات المتحدة للعراق سنة 2003 ،له الأثر الكبير على السياسة التسلحية الإيرانية ،حيث ارتفع الإنفاق العسكري الإيراني من 3،15 مليار دولار سنة 2002 ،إلى 1،19 مليار دولار سنة 2003 ،ويرجع ذلك إلى سببين رئيسيين :

*الاستعداد لإمكانية تفاقم الوضع ،واحتمال انتقال الحرب إلى الأراضي الإيرانية .

*تصنيف الولايات المتحدة الأمريكية لإيران ضمن دول محور الشر ،واتهامها بمحاولة امتلاك الأسلحة النووية،التي يمكن أن تهدد امن إسرائيل والمنطقة ككل[2] .

وفي ظل سعي إيران إلى امتلاك السلاح النووي ،تلقت العديد من المساعدات في هذا المجال فبعد تراجع التعاون الأمريكي ،بدأت ألمانيا في إنشاء قاعدة المفاعل النووي في بوشهر عام 1974 ،لكن التوتر الذي شهد الدولة حال دون إنهائه ،لكن العقد الذي أبرمته مع روسيا في عام 1995 ،الذي تم من خلاله إنهاء المشروع ، فعلى الرغم من الاعتراض الكبير من طرف الولايات المتحدة الأمريكية إلا أن موسكو التزمت بتعهداتها إزاء إيران،إلا أنها كانت فيذلك حريصة على:

- التعاون مع إيران في إطار الالتزامات الدولية الخاصة بنشر أسلحة الدمار الشامل.
- العائد الاقتصادي الوفير الناتج عن التعاون النووي مع إيران وعدم ترك المجال لدول أخرى في ذلك.
- الهدف المفاعل النووي الإيراني تحيط به السرية والغموض نما يجعل الأدلة على الهدف العسكري لا يمكن العثور عليها.
- إن جميع النشاطات التي تقام بتعاون بين روسيا وإيران تتم تحت رعاية أممية من اجل تطوير الطاقة السلمية ،أما الاعترافات بكونها عسكرية لم يأت إلا من قبل الولايات المتحدة الأمريكية.

- إن موسكو هي من أولى الموقعين على معاهدة الحد من انتشار الأسلحة النووية في عام 1970 ولثقتها إن ما يوجد في إيران لا يوجد ما يخشى منه[1].

1- طلال العتريسي، **إيران ...إلى أين**، لبنان ،مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 288 ،فيفري2003 ،ص،ص،36،24

2– شوقي عرجون ،**المشكلة النووية في الشرق الاوسط** ،المرجع السابق ،ص،ص،39 ،40 .

المطلب الثاني:

المشروع النووي الإيراني.

تم تقسيم البرنامج النووي الإيراني إلى قسمين في التسعينات ، وهما:

- برنامج نووي سلمي: يتم تحت إشراف أعضاء هيئة الطاقة الذرية .
- *برنامج نووي عسكري :يتم تحت إشراف أعضاء الحرس الثوري.

إلا أن هذا التقسيم لم يدم واختفى في عام 2000 ،حيث إن عملية صنع القرار النووي تحصر في ثلاثة هيئات تنسق القيادة فيما بينها :

- هيئة الطاقة الذرية : تهتم بالمسائل التقنية .
- وزارة الخارجية : تركز في عملها على التداعيات الخارجية للسياسات النووية .
- الوحدات الخاصة التابعة للحرس الثوري: تهتم بأمن المنشأة النووية [2].

أعطت القيادة السياسية الإيرانية منذ حرب الخليج الأولى اهتماما كبيرا للبرنامج النووي ،فقد حاولت الحصول على العديد من الرؤوس النووية ،من طرف جمهوريات أسيا الوسطى الإسلامية ،حيث تشير عدة مصادر غربية إلى أنها حصلت على عدد منها ،إلا أنها كانت تكتيكية وليست إستراتيجية ،كما شمل البرنامج الإيراني النووي عدة منشات ومفاعلات تختلف من ناحية طاقتها بين 5 ،10 ،27 ميغاوات ، إضافة إلى عملها على عقد اتفاق بينها وبين روسيا الاتحادية يهدف إلى استكمال بناء مفاعل تقدر طاقته ب:30 ميغاوات .إضافة إلى العديد من الاتفاقيات التي تتعرض لضغوطات شديدة من طرف الولايات المتحدة الأمريكية ،إلا إن التقديرات الدولية تشير لإمكانية قيام إيران بالعمل على تطوير برنامجها النووي بالرغم من تعدد العوائق .[3]

وقد شهد البرنامج النووي الإيراني تطورات عدة ،حيث ا ناول ظهور للاهتمام بهذا المجال ظهر في عهد الشاه ، وفي 1957 ،الاتفاقية الأمريكية – الإيرانية الهادفة إلى التعاون النووي ،والبدء بإنشاء المفاعل النووي بطهران بغرض الأبحاث ،و في سنة 1967 ،بدا عمل هذا المفاعل ،وفي عام 1980 ،تم

1-عاطف عبد الحميد معتمد،،**روسيا وإيران ...التفاعل النووي في المساحة الرمادية** ،الجزائر ،مركز البصيرة للبحوث والدراسات الإنسانية ،العدد الثاني ،جوان 2006 ،ص،ص،110 -111 .

2- شاهرام تشوبين ،المرجع السابق ،ص،73 .

3- محمد نبيل فؤاد ،**الخيار النووي في الشرق الأوسط:أعمال الندوة العسكرية التي نظمها مركز دراسات المستقبل** بجامعة اسيوط،بيروت ،مركز دراسات الوحدة العربية ،الطبعة الأولى ،سبتمبر 2001 نص،362 .

توقيع إيران على اتفاقية منع انتشار الأسلحة النووية (NPT)،كما قدمت إيران بالعمل مع مصر على دعوت من اجل جعل منطقة الشرق الأوسط خالية من الأسلحة النووية في سنة 1974 ،وفي نفس[1] الوقت قام شاه إيران بإنشاء منظمة الطاقة النووية في إيران(AEOTI)،وبدء أكثر البرامج النووية التي تشهد طموحا واسعا في الشرق الوسط بعد الكيان الإسرائيلي ،الذي كان مفترضا أن يقدم لإيران 23 محطة نووية في منتصف التسعينات . عام 1976 ،وافقت ألمانيا على بناء محطة نووية بمنطقة بوشهر تصل طاقتها إلى 1200 ميغاوات لكل مفاعل بها ، لكن تم توقيف البرنامج النووي الإيراني بسبب الحرب الإيرانية –العراقية من 1979 إلى 1984 ،وتمت العودة إلى الاهتمام بهذا المجال من خلال البدء في العمل في مفاعل طهران النووي للأبحاث ،إضافة إلى افتتاح مركز للأبحاث النووية جديد في جامعة أصفهان وهذا من خلال التعاون مع كل من :الصين ،فرنسا، و باكستان خلال سنة 1984 ، وبعد سنة تم التنسيق الداخلي من خلال المستويات العليا بين مراكز البحوث ،والسعي للعمل على إعادة التعاون من جديد مع الدول التي لها الخبرة في هذا المجال ،وتم بالطبع عرض باكستان لتدريب العلماء الإيرانيين وهذا مقابل تقديم إيران الدعم المادي لبرنامج باكستان النووي وهذا خلال السنة الموالية ، وعلى اثر هذا التعاون تم توقيع إيران وباكستان اتفاقية للتعاون الفني في المجال العسكري عام 1987 وكذلك اتفاقية مع الأرجنتين بهدف إمداد إيران باليورانيوم المخصب ، وفي الفترة ما بين 1987 و 1991 ،استطاعت إيران أن تتحصل على التقنية النووية، وبعد انتهاء الحرب العراقية الإيرانية أعلن الرئيس رافسنجاني عدم استطاعت إيرانت جاهل الطاقة النووية خاصة مع متطلبات العام الحديث ، وفي عام 1990، أبرمت إيران اتفاقية مع الصين بغرض1 التعاون العلمي التي تستمر لمدة 10 سنوات قد قامت اللجنة الدولية للطاقة الذرية بتفتيش على المنشأت النووية الإيرانية سنة 1992 ، ولقد تلت هذه الفترة استمرار الولايات المتحدة باتهام إيران بامتلاك أسلحة نووية وهذا في ظل استمرار إيران إنكارها لهذه الاتهامات[2] .

على امتداد سنوات 1991–2002 ،كانت مسالة التقديرات النووية الفعلية الإيرانية أنها قدرات محدودة واهمها هو المفاعل الذي أهدتها الولايات المتحدة الأمريكية وطاقته لا تتجاوز 5 ميغاوات ،وبعد الثورة أعلن رضا أمر الله مدير البرنامج النووي عام 1995 ،انه سيعمل على بناء 10محطات للطاقة النووية خلال السنوات التالية وهذا من خلال :

---

[1]–منصور محمد إبراهيم ،**الخيار النووي في الشرق الأوسط**،نفس المرجع ،ص،460 .

2–محمد نبيل فؤاد ،**الخيار النووي في الشرق الأوسط:أعمال الندوة العسكرية التي نظمها مركز دراسات المستقبل بجامعة اسيوط**، المرجع السابق ص،ص،460 ،461 .

1. العمل على بناء مفاعلين نوويين بطاقة 12000 ميغاوات وهذا عن طريق التعاون مع روسيا الاتحادية بمشروع تقدر تكلفته بحوالي 3مليار دولار[1] .
2. عقد اتفاق رسمي مع الصين ع8ام 1994 ،لبناء مفاعلين نوويين قدرتهما حوالي 300 ميغاوات[2].

ومنذ أن قررت إيران في 6 جانفي 2006 ،استعادة نشاطها المتعلق بتخصيب اليورانيوم ،التي قامت بتوقيفه في أكتوبر 2003 ،تجاوزا لقرارات الوكالة الدولية للطاقة الذرية في ثلاثة من مراكزها المتخصصة بالأبحاث النووية[3] .

البنية النووية التحتية الإيرانية :

* بوشهر : وهو مفاعل كان نتيجة للتعاون النووي الإيراني الروسي الذي تم عقده عام 1994 وهو يمثل العمود الفقري للبرنامج النووي الإيراني تصل طاقته إلى 1000 ميغاوات، وقد كانت عملية بناء هذا المفاعل أن تتم في نهاية السبعينات لولا قيام الثورة الإسلامية بإيران ،وبحلول عام 1979 انتهت الشركة الألمانية بنسبة 85 %من عملية بناء المفاعل الأول ،وقد تم التقيد جزئيا بحوالي 50% في بناء هذا المفاعل الثاني المجاور له ،وهذا المفاعل مزود بوقود نووي روسي من نوع (L.E.U)،وهو يعمل على إنتاج المياه الخفيفة [4].

* دار خوفين : وهي عبارة عن منشاة قوي نووية غير مكتملة وهي ذات مفاعل بطاقة 935 ميغاوات ،كانت فرنسا مكلفة ببنائها ،وكان متوقع من المخطط القيام بإنشاء محطة قوى نووية عليه حيث يحتوي على مفاعلان طاقتهما 300 ميغاوات يتم بناءه من طرف الصين .

* غورغان :وهو موقع كان مخطط لإنشاء محطة قوى نووية عليه تظم مفاعلان بقدرة 440 ميغاوات ،إما مسؤولية بناءه فمن طرف روسيا [5].

1- محمد عبد السلام ،**الاسئلة المتعلقة حول البرنامج النووي الايراني** ،مجلة السياسة الدولية ،العدد 154 ،اكتوبر 2003 ،المجلد 38 ،ص،ص،332 ،.333

2- نفس المرجع،ص،333 .

3- ليلى إحسان ،**أي المستقبل للردع النووي** ،مجلة الجيش ،العدد514 ،ماي 2006،الجزائر ،ص،25 .

4-محمد عبد السلام ،**الأسئلة المتعلقة حول البرنامج النووي الإيراني** ،المرجع السابق ،ص،334 .

1- افرايم اسكولاي ،**إسرائيل والمشروع النووي الإيراني** ،ترجمة الو هدبه ،لبنان ،مركز الدراسات الفلسطينية ،الطبعة الأولى، 2006 ،ص،ص،32-34 .

*أصفهان :وهو موقع تستخدم فيه وسائل تخصيب اليورانيوم (UCFE)،وبه تصنع مادة اليورانيوم وهي أهم المنتجات التي يتم استعمالها ،أما في تخصيب اليورانيوم أو تزويد المفاعلات النووية بالوقود، ويتم من خلاله تحويل اليورانيوم إلى الإشكال التالية :

1- غاز سداس الفلوريد الذي يستخدم في أنابيب نقل الغاز .

1- اوكسيد اليورانيوم الذي يستخدم معامل الوقود ،ولكن ليس النوع الذي تستخدمه إيران .

3- المعدن الذي غالبا يستخدم في أساس المتفجرات النووية [1].

*ناتانز :وهو الموقع الذي تم من خلاله عمليات تخصيب اليورانيوم الرئيسية يمتاز بأرضية محصنة جيدا ضد الهجمات الجوية ،ويضم حوالي خمسين ألفا من أجهزة الطرد الغازية لمركزية، الهدف إنشائه هو التزويد باليورانيوم المخصب بمستوى منخفض (L.E.U)،والوقود الذري لمفاعل بوشهر

علقت إيران العمل على مفاعل تخصيب اليورانيوم به عام 2003 ،غير أنها أعادت العمل به مؤخرا ،ويضم خمسين ألف من أنابيب نقل الغاز المتطورة ،ما يسمح لها من إنتاج ما يكفي من اليورانيوم من درجة الأسلحة لتطوير ما يزيد عن ثلاثين سلاحا نوويا.

– أراك: منشاة للمياه الثقيلة برزت إشارات لوجود هذه المنشاة ،قرب مدينة أراك للمرة الأولى حين نشأت صور التقطت في الجو [2]،وتم إنشائه بغرض توفير الكمية اللازمة من مادة البلوتنيوم لإنتاج القنبلة النووية ،يعمل هذا المفاعل على إنتاج المياه الثقيلة الطبيعة ،ولا يعتمد بالأساس على برامج تخصيب اليورانيوم[3].

–مركز الأبحاث النووية بطهران(T.N.R.C):وهو موقع مفاعل نووي بطاقة 5 ميغاوات ،تم إنشائه من طرف الولايات المتحدة الأمريكية ،تختص أبحاثه بالليزر المخصب ،ويعمل على تكرير المياه الثقيلة بغرض الحصول على البلوتونيوم من الوقود المشع ،وقد تم نقل معظم النشاط البحثي إلى أصفهان في عام 1987 [4].

بالإضافة إلى هذه المنشآت هناك العديد من مرافق الإنتاج النووي ،والتي من أهمها:

– شركة كالآية الكهربائية :تقع شمال غرب العاصمة طهران ،وتعمل تحت إشراف منظمة الطاقة الذرية الإيرانية لمسئولة عن البرنامج الخاص بأجهزة الطرد المركزي .

---

[1]– خالد بن محمد العلوي ، **التجاذب التقني والسياسي للملف النووي الإيراني**، المرجع السابق ،ص،20 .

[2]– نفس المرجع.

[3]– افرايم اسكولاي ،**إسرائيل والمشروع النووي الإيراني** ،المرجع السابق ،ص،ص،32 ،34 .[3]

[4]– احمد عبد الحليم، **الخيار النووي في الشرق الأوسط** ،المرجع السابق ،ص،462 .

– مجمع السابع من تير (هفت تير)الصناعي: يقع جنوب مدينة أصفهان ،وهو اكبر موقع صناعي لإنتاج الصواريخ.

– مركز فارايند التقني:وهو فرع رئيسي من شركة كالايه ،يقع في منطقة شوؤتجان الصناعية جنوب أصفهان ،يختص في إنتاج الحوامل التي ترتكز عليها أجهزة الطرد المركزي .

–ورشة التصنيع لمحركات بي 1 :وهي ورشة صغيرة بالعاصمة طهران تعمل على صناعة محركات السيارات المعروفة باسم بي 1 ،لكن في الحقيقة تقوم بتجميع القطع الواردة من مركز إيران للبحوث النووية[1] .

– وهذا إضافة إلى تقديرات أخرى بشان الترسانة النووية الإيرانية ،كأنواع الصواريخ التي تمتلكها إيران أبرزها صاروخ شهاب 3 الإيراني ،المجهز لحمل رؤوس نووية، وكيميائية وبيولوجية ،وغيرها من القدرات النووية التي لا يمكن التدقيق في وضع تقديرات بشأنها بسبب إتباع إيران على سياسات تعمل على مبدأ الغموض[2].

كما تم تحصل إيران على مجموعة من الصواريخ من خلال تعاونها مع كوريا الشمالية ،سواء كانت هذه الصواريخ من طراز سكود ،التي يصل مداها إلى 600 كلم ،إضافة إلى صاروخ Nondong 1،وصاروخ Nondong 2،الذي يبلغ مداهما 965 كلم[3].

كما قامت إيران ببذل جهود كبيرة في تشغيل منشاتها ،بغرض التمكن من إنتاج الكميات اللازمة التي تحتاجها الأسلحة النووية من المواد الأساسية لذلك،ومنها :

–ماكينات(ب–1):التي أصبحت تعمل الآن بأكثر من طاقتها ،حيث تستطيع خلال سنة على اليوانيوم الطبيعي بإنتاج ما يكفي من اليورانيوم عالي التخصيب لصنع رأس نووي .

–ماكينات(ب–2):وتعد أكثر تطورا من سابقتها ،وهي من أجهزة الطرد المركزي الأكثر كفاءة ،يلزمها حسب تقدير الباحثين ،عدة أسابيع من التشغيل المستمر بهدف إنتاج اليورانيوم العالي التخصيب ،لنتاج قنبلة نووية [4].

---

[1]– محمد صادق إسماعيل ،**من الشاه إلى نجاد...إيران إلى أين؟**،المرجع السابق ،ص،ص،222–227 .

[2]– احمد السيد تركي، **إبعاد إحالة الملف النووي الإيراني إلى مجلس الأمن** المرجع السابق ،ص،156 .

[4]– صامويل هانتغتون،**صدام الحضارات :إعادة صنع النظام العالمي** ،ترجمة:طلعت الشايب ،مصر،دار الكتاب المصرية ،1998 ،ص،304 .

[1]– بروس ريدل ,غازي سامور ،**استعادة التوازن: إستراتيجية للشرق الأوسط برسم رئيس جديد**،المرجع السابق،ص،144.

خلاصة الفصل :

ان تزايد اهتمام قادة دول الشرق الأوسط بالسياسات التسلحية ،حيث أصبحت الموضوع الاول في الاجندة السياسية ،حيث أصبح ينظر لأمن الدول كسلعة ترتبط بمدى قوتها فكلما زادت قوة الدولة التسلحية زاد أمنها ،بغرض البحث عن الامن والاستقرار دخلت دول المنطقة في صراع محتدم للسلاح ،مما زاد وتيرة الصراعات والتوترات بالإقليم ،واتساع فجوة القوة ،خاصة لصلح الكيان الصهيوني الذي احتل المرتبة الاولى بامتلاكه السلاح النووي ،وقد كان للجانب الغربي الدور البارز في ذلك ،فالولايات المتحدة بالخصوص ترى في اسرائيل الحليف الاستراتيجي الرئيسي لها بالمنطقة ،فهو بذلك المدعم الأول لسياسته ،وعملها المتواصل على اختلال توازن القوى بما يضمن التفوق الاسرائيلي الدائم ،وبالمثل ترى

اسرائيل في ذلك الوسيلة الوحيدة للحفاظ على تواجدها في اقليم تعتبر فيه كالجسم الغريب ،وكل طرف فيه يعمل على رفضه وانهائه ،وبالتالي فهي ركزت في سياساتها على ضمان التفوق في جانب الاسلحة كما ونوعا ،اضافة الى اعتمادها فكرة الحدود الامنة التي تضع كمبرر وراء عملياتها التوسعية وما تتطلبه ترسانة أضخم والاهم من ذلك ففي ظل اتساع دائرة العولمة ، فلا يمكن لإسرائيل أن تعيش في عزلة وبالتالي فابه عن طريق اكتسابها السلاح النووي من أجل فرض هيمنتها على كافة العلاقات التي تربط أهم العناصر المكونة للشرق الأوسط، والدخول معهم في صفقات وعلاقات تعاون متبادل ما يزيد من أمن اسرائيل من جهة ومن جهة أخرى الوصول الى مكاسب اقتصادية ولعب الدور القيادي الإقليم.

أما فيما يخص الدولة العراقية التي كانت في وقت سابق على علاقات جيدة بالولايات المتحدة الأمريكية ،ما منعها حق العمل على تطوير ترسانتها النووية ،وصولا إلى محاولة تبنيها محاولة القيام بمشروع نووي ،إلا انه بعد الحرب التي جمعتها مع الجمهورية الإيرانية اتضح للجانب الغربي أن العراق تمثل اكبر خطر على مصالحها الحيوية بالمنطقة خاصة مع تشدد القادة العراقيين ،ومعاداتهم للسياسات الأمريكية الموسومة بالهيمنة ،عملت الولايات المتحدة الأمريكية على ضم الجهود الدولية من اجل إلحاق اشد الخسائر بالعراق بسبب تطلعها إلى الريادة الإقليمية ،فقامت بالعديد من المحاولات بغرض ذلك وصولا إلى اتهامها بامتلاك أسلحة الدمار الشامل ،واعتبار ذلك كدافع لغزو العراق في 2003 ،وهذا ما أدى تدمير طموحات العراقيين ،وانهيار لكافة مشاريعها خاصة النووية منها .

في حين أن الدولة الإيرانية التي كانت على علاقة تحالف مع الدولة الأمريكية ،إلا أن هذه العلاقة سرعان ما اضمحلت نظام الشاه،وقيام الثورة الإسلامية لإيران ،التي عمل قادتها على اتخاذ كل الوسائل لتصبح إيران كأقوى دولة في الشرق الأوسط ،والمحدد الرئيسي للعلاقات التي تربط بين فاعلي الإقليم ،فعملت على إنهاء مشاريعها النووية على الرغم من الضغوطات الدولية والعقوبات التي فرضت عليها ،بهدف الحد من سياستها التسلحية خاصة النووي ،إلا أن القادة المتتاليين للحكومة الإيرانية كان مع مرور الوقت تشددها حيال هذا الموضوع ،واعتبارها أن التخلي عن برامجها النووية سيمس بكرامتها الوطنية ،حيث ربطت هويتها الشعبية بالسلاح النووي كونه الوسيلة المثلى التي بإمكانها أن توصلها إلى طموحاتها الإقليمية والدولية ،خاصة القضاء على المنافس الأول لها بالمنطقة ،المتمثل بالعراق التي ضاعت كل إمكانيات توصله للريادة الاقيليمية ،فقد أصبح السلاح النووي هو الضامن الوحيد لتحقيق امن الدولة الإيرانية في ظل التوترات المحيطة بها وتزايد الصراعات والخلافات بين دول المنطقة .

الفصل الثالث

تقديم الفصل

في ظل تزايد الطموحات للدول المكونة لإقليم الشرق الأوسط ،في احتلال المراتب القيادية وتنفيذ رغباتها ،بالهيمنة على العلاقات بين أطراف المنطقة بغرض تحقيق مصالحها ،إن هذه السياسات التسلحية ،خاصة منها المتعلقة بالسلاح النووي ،أدت إلى عدم الاستقرار بالإقليم ،وزيادة التوترات والشك بين الدول ،الذي من شانه تصعيد التهديدات التي تمس بآمن الشرق الأوسط ،مما شكل هذا تضاعف التحديات الأمنية أمام استقرار الشرق الوسط ،فقد كان لقضية انتشار الأسلحة النووية تداعيات ضخمة ،واحتلت كل من إسرائيل وإيران الريادة في ذلك ،وفي ظل هذه الأوضاع قامت مختلف الجهات بتقديم مبادرات عدة بغرض التقليص من هذه لتهديدات ،سواء كانت مبادرات على المستوى التقليمي أو الدولي ،بما فيها المبادرات العربية ،بهدف إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية ،ولقد تمت معالجة هذا الفصل من خلال المباحث التالية:

المبحث الأول :التهديدات النووية الإسرائيلية والإيرانية.

المبحث الثاني:المبادرات الدولية في حفظ الأمن في المنطقة.

المبحث الثالث:المبادرات الإقليمية من اجل امن منطقة الشرق الأوسط.

المبحث الأول

التهديدات النووية الإسرائيلية و الإيرانية.

لقد كان لامتلاك إسرائيل السلاح النووي،تداعيات عدة على استقرار منطقة الشرق الأوسط ،وهذا باعتباره الدخيل الوحيد على الإقليم ،والنظر إليها دائما نظرة شك وتوتر ،وما صعد الأزمة هو التوصل إلى السلاح النووي،حيث أصبحت تستعمله كوسيلة يتم من خلالها القيام بتحقيق مصالحها وأهدافها بالمنطقة،سواء عن طريق الردع ،أو غير ذلك ،حيث أصبح امتلاك إسرائيل لأسلحة الدمار الشامل يمثل اكبر تهديد لأمن منطقة الشرق الأوسط ،وبالمثل إن اكتساب إيران للسلاح النووي،له تداعياته الأمنية حيث أصبح يمثل تحدي امني ،على كافة دول الإقليم،نظرا لسياساتها العدائية ،خاصة مع دول الخليج العربي ،من خلال تشدد قياداتها في التعامل مع هذه الإطراف ،وفقا لمصالحها الإستراتيجية ،وقد اعتمدنا لمعالجة هذا المبحث ،مايلي :

المطلب الأول :التهديدات النووية الإسرائيلية لأمن المنطقة.

المطلب الثاني :التهديدات النووية الإيرانية لأمن منطقة الشرق الأوسط.

المطلب الأول

التهديدات النووية الإسرائيلية لأمن المنطقة.

لقد كان لسياسات إسرائيل في سعيها لامتلاك أسلحة نووية تداعيات أمنية تهدد الاستقرار العربي، الشرق الأوسط، حيث بدافع عدم رغبة أطراف الإقليم بتواجدها، وحدت من أسلحة الدمار الشامل وسيلة ضغط على هذه الدول لكي تتقبلها كعضو له رأيه بالمنطقة، ومع تزايد سياسات إسرائيل الدفاعية زادت نسبة التخوف والقلق لدى الدول العربية، كونها أصبحت محل خطر وهجوم محتمل.

ولقد كان الدافع الأساسي من وراء الشعور بالتهديد، من وراء عمل إسرائيل المتواصل وراء امتلاك أسلحة الدمار الشامل هو العقيدة التوسعية الصهيونية، التي تعد الركيزة الأساسية التي تبنى عليها الكيان الصهيوني، والتي تبدو ظاهرة بالأساس في سياسة الهجرة التي تؤدي بالضرورة للتوسع إضافة إلى عمل إسرائيل المستمر على ان تزيد في اضطراب المنطقة بغرض أن تستولي على السيادة والهيمنة على الإقليم، وهو إلى ترتب الجوانب الاقتصادية بما يزيد من منصب القيادة لديها[1]، وهذا يتم عن طريق العمل على فعل العلاقات بين دول الشرق الأوسط أكثر توترا، بزيادة الخلافات حول قضايا جوهرية بالنسبة للأمة العربية خاصة، ومن خلال دفع المجتمع الدولي إلى فرض عقوبات على الدول الطامحة في الريادة، والراغبة في امتلاك السلاح النووي[2] .

---

[1]– محمد نصر مهنا، **قضايا سياسية معاصرة**، المرجع السابق، ص ص. 222 ،223 .

[2]–Samer Amin, **Impérialisme and Unequal– Development**،New York, Monthey, RevriewPross, 1977.

إن القدرة النووية الإسرائيلية لها التأثير الكبير على الأمن العربي، وتهديد لقواته العسكرية، على الرغم من أن الاستعمال المباشر لهذه القدرة بعيد الاحتمال وهذا بسبب الموقع الجغرافي الذي يحتله الكيان الصهيوني، وما يترتب على ذلك من تداعيات تدميرية على مستوى إسرائيل، فإن استخدامه كإستراتيجية للردع، بهدف منع الجيوش العربية للقيام بعمليات عسكرية ضد الدولة الإسرائيلية، وبالتالي فإن استخدام القدرة النووية الإسرائيلية عسكريا يكون في حالتين:

*الخيار التكتيكي: فهو كإستراتيجية أكثر ملائمة لإسرائيل، وهذا بسبب صغر المساحة التي يحتلها الصهاينة، إضافة غلى قربها من الحدود العربية، ومن امتيازات هذا الخيار هو حماية الجيوش الإسرائيلية من الإشعاعات النووية أو آثارها، إضافة إلى حدود إسرائيل الغير متناسبة مع مساحتها، مما جعلها تأثر مؤثر على صناع القرار، إلى جانب أن هذا البديل يحقق تدمير الإمكانيات العسكرية العربية إضافة إلى الاحتياطات القريبة من مراكز الجيوش [1].

***الخيار الإستراتيجي:** على الرغم من القيود العديد على الاستخدام الإستراتيجي للقدرة النووية إلا أن إسرائيل لا تأخذ ذلك بعين الاعتبار، فصناع القرار الإسرائيليين قاموا بتطوير صواريخ اريحا3، إضافة إلى استخدام طائرات النقل المدني لذلك، وهذا بعد وضع خطط للهجوم النووي على أهداف إستراتيجية بالدول العربية بالمنطقة بعد تحديدها بدقة والتي تكون جاهزة ومعدة مسبقا.

وإن ما أكده الباحثون انطلاقا من السياسات الإسرائيلية وخططها أن الهدف من امتلاك القدرة النووية بالدرجة الأولى هي استعمالها للانتصار في الحرب، وكأداة سياسية بعدها بهدف إخضاع العرب لنزواتها[2] .

كما أن عمل الولايات المتحدة المستمر على الحفاظ على ميزان القوى الذي يبنى على جعل إسرائيل في وضع تفوق دائن على الدول العربية كونها الشريك الإستراتيجي لها بالإقليم، زاد من نسبة التوتر بين العرب واليهود بالمنطقة، وجعل كل محاولة إسرائيلية لزيادة تسلحها يصطحبها اضطراب وقلق كبير من جهة الطرف الآخر [3].

كما عملت إسرائيل على محاولة إخضاع الأطراف الأخرى بالإقليم لمصالحها وهذا عن طريق سواء التهديد الذي يؤدي في اتجاه الإخلال بالأمن السياسي العربي والأمن القومي حيث أنها تعتمد أيضا

1- عبد الوليد الحي، **التحديات الإسرائيلية للفكر الصهيوني**، المملكة العربية السعودية، مركز الجزيرة للدراسات، شباط 2012، ص ص. 3 -5.

2- نفس المرجع، ص،7 .

3- حاتم صادق، **إستراتيجية فرض السلام ونظرية الأمن الإسرائيلي**، مجلة السياسة الدولية، العدد 310، جانفي 1980، المجلد 19، ص. 14.

على سياسات التحريض بيم دول المنطقة ما ينتج عنه من علاقات اضطراب وتوتر بين الأطراف تنتج عنها سياسات تخلف مع الوقت جو غير آمن وعدم الاستقرار، في حين أن إسرائيل من خلال إحداث الإستقرار سيؤدي هذا بالدول المتأثرة إلى تسليح نفسها بغرض حماية أمنها، وهذا من شأنه أن يؤثر بشكل سلبي على الأمن الاقتصادي، فإن إسرائيل في إستراتيجيتها تتبع معادلة "الأمن والإنفاق العسكري"، حيث أنها كلما زادت الدولة وتوجهت أكثر نفقاتها في جانب التسلح، سيؤدي ذلك إلى شعورها بالأمن، وبالتالي غض النظر على عامل التنمية فتتراجع مع الوقت.

أما إسرائيل فهي تستثني نفسها من هذه المعادلة من خلال اعتمادها في تسليحها على المعونات المالية والعسكرية الأمريكية، في حين أن الجانب العربي يعتمد على اقتصادياته فقط [1].

كما أن اعتماد إسرائيل لسياسة نووية غامضة لحد ذاته يعتبر تحديا للأمن القومي العربي، بحيث أنها من خلال ذلك تعير الدول المجاورة على الاعتراف بها كقوة إقليمية على الرغم من التعنت العربي في هذا الشأن، إضافة إلى أنها من خلال سلاحها النووي تعمل على إقامة تحالفات جديدة، تزيد من نسبة التخوف العربي على أمنه بما ينعكس سلبا على استقرار المنطقة، حيث أن تركيا مثلا تعتبر كأهم طرف تم اكتسابه من طرف إسرائيل على حساب الدول العربية الإسلامية، وبالتالي وضعت إسرائيل سلاحها لإقامة حلف مع دولة إسلامية كبرى، ما مكنها من توسيع عقمها الإستراتيجي إلا أن هذا التحالف هو بمثابة تهديد حقيقي للأمن لمنطقة الشرق الأوسط، فمن الجانب التركي هناك علاقات جد متوترة مع العرب وإقليم الشرق الأوسط، خاصة إيران ومن الجانب الآخر إسرائيل كأكبر عدو في المنطقة[2] .

كما أن الهجوم الإسرائيلي على العراق الذي قام به في عام 1981، والتي تعد عملية ناجحة من الجانب العسكري، والذي تم تنفيذها بشكل مباشر على المفاعل النووي العراقي وهو توصل إسرائيل إلى الترسانة النووية حالية ضخمة فهناك تخوف إيراني كبير من إعادة إسرائيل ضرب إيران نفس الطريقة على الرغم من بعد المنشآت النووية الإيرانية وتحصينها، إلا أن التخوف من ذلك مطروح [3]، كما أن امتلاك إسرائيل للسلاح النووي أثار اجتماعية تبقى بالأساس عن القدرة التدميرية الهائلة، وانعكاساتها التي لا تميز بين الأفراد العسكريين وبين المدنيين، حيث نسبة الآثار الاقتصادية والسياسية تعد منخفضة بالنسبة للضحايا الناتجين عن استخدام الأسلحة النووية، وهدا على الجانب الجسدي أما عن الجانب النفسي

1- محمد سليمان مفلح الزيود، **التهديد النووي الإسرائيلي للأمن القومي العربي**، جامعة أسيوط، مركز دراسات المستقبل، الطبعة الأولى، 2001، ص ص. 245 – 249.

2- عبد الوهاب مسيري، **موسوعة اليهود واليهودية والصهيونية**، موقع الدكتور المسيري، على الرابط:
http://www.almostafa.com

3- إفرايم كام وآخرون، **إسرائيل والمشروع النووي الإيراني**، مرجع سابق، ص ،108 .

فللقدرة النووية الإسرائيلية انعكاس سلبي على الأمن القومي العربي بمختلف مستوياته بدء من عدم الاستقرار النفسي وصولا إلى المستوى القومي والإقليمي، وبالتالي لا يوجد طرف دولي بعيد عن هذا الخطر في ظل المعرفة اليقينية بإمكانية قدرة إسرائيل على ضرب أهداف تقع بأهداف العمق العربي [1]

إضافة إلى كل هذه التهديدات، إلا أن الجانب المتعلق بالسلامة البيئية هو الأخطر في البلدان العربية، حيث أنه حسب تقرير في المنتصف من عام 1993 أفاد بأن هناك أضرار قد تمس بالبيئة والمجال المائي الذي سيحدث نتيجة وجود تسريبات إشعاعية منبعثة من المفاعل الإسرائيلي ديمونا، وقد جذب هذا التقريب الجانب المصري كثيرا الذي قام باتهام إسرائيل بإسهامها في التلوث، من خلال عمليات إلقائها للنفايات الناتجة عن نشاطاتها النووية على الحدود المصرية مع إسرائيل 'ان معاناة الوطن العربي من الانخفاض الحاد الذي يمس ثقافته الأمنية خاصة جانبها النووي ونرى أن هذا الانخفاض ناتج عن احتكار الجانب الإسرائيلي للأسلحة النووية وعمله الدائم على تهويل وتضخيم الترسانة العسكرية النووية، مما جعل الأمن الثقافي العربي في تهديد مباشر من طرف المادة الإعلانية النووية الإسرائيلية وخطابات رئاسة الصهيونية وعدة قادة [2]، فمفاعل ديمونا الموجود بصحراء النقب والذي له أبعاد خطيرة على صحراء النقب وسيناء لا يتمتع بآي رقابة دولية ،ورغم القرارات الدولية والمعاهدات التي تعمل على الحفاظ على البيئة نجد العديد من الانتهاكات البيئية من طرف الكيان الصهيوني [3].

حيث تشير إسرائيل عبر وسائلها الإعلامية بشكل دائم إمكانية توجيه ضربة جوية إلى المفاعلات النووية الإيرانية، كما أن صحفها تفضح عن تفاصيل وخطط تم وضعها للسلاح الإسرائيلي لكي يتمكن من قصف نووي سريع على إيران وهو ما تم تسميته بخيار "OSIRAK" وقد تم إطلاق هذا الاسم عقب قصف إسرائيل للمفاعل العراقي النووي عام 1981، وترى إسرائيل أنه لنجاح هذه العملية لابد أن تكون الضربة متشعبة إلا أن هذا الخيار غير متوفر لدى إسرائيل حاليا حيث أن علاقات إيران مع جيرانها جيدة.

1- محمد سليمان مفلح الزيود، **التهديد النووي الإسرائيلي الأمن القومي العربي**، مرجع سابق، ص 253،254 .

2- عامر محمود طراف، **إرهاب التلوث النظام العالمي**، لبنان، مجد المؤسسة الجامعية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2002، ص،46 .

3-ابراهيم إسماعيل عيسى ،**تلوث البيئة أهم قضايا العصر :المشكلة والحل** ،مصر ،دار الكتاب العربي ،الطبعة الأولى ،2002 ،ص،77 .

وكذا خوفهم من رد فعل إيراني حاد في حال سماحهم باستعمال مجالهم الجوي لشن هجوم صهيوني على إيران تمنع حدوث هذا القصف[1] .

حيث أنه في دراسة قدمها بعض الباحثين إلى الأمين العام للأمم المتحدة بتاريخ 16 كانون الأول من سنة 1985 حيث أكد على الآثار الوخيمة للأسلحة النووية في مجال قيام حروب نووية والتي ينتج عنها انعكاسات خطيرة وأثار على البيئة والمناخ إضافة إلى تعريض الجانب الزراعي للعديد من الأخطار من جراء الحرائق التي تستعملها التفجيرات النووية والتي يمكن لأخطارها أن تطال الجيل البشري المستقبلي إضافة إلى احتمال تعطل لشبكات الاتصالات والمعدات الكهربائية والالكترونية وقد وضعت هذه الدراسات من خلال احتمال إسرائيل لارتكاب خطأ استخدام أسلحتها النووية، كونها تمثل الطرف الأكثر امتلاكا لها [2].

كما أن إسرائيل في عملها على امتلاك النظام الكامل لأسلحة الدمار الشامل التي تعمل في حالة استخدامها خاصة القنابل الهيدروجينية القنابل النيوترونية فهي تخلف تلوثا إشعاعيا كبيرا، إضافة إلى تعرض منشأة نووية في ديمونة لهزة أرضية التي بإنمانها أن تؤدي إلى تسريبات تصل تداعياتها الأمنية إلى جل مناطق الشرق الأوسط وهذا ما أدى إلى إثارة جدل كبير على نطاق العديد من دول العالم خاصة العربية بما تعنيه قضية المنشآت النووية الإسرائيلية من تهديد للأمن القومي العربي ما يؤدي بعملية السلام إلى انعدام التسوية بالتالي فإن امتلاك إسرائيل لهذه الأسلحة يشكل تهديد حقيقي لعملية الاستقرار في الشرق الأوسط [3]، وبالتالي الأمن والسلم به إضافة إلى تهديد شعوب المنطقة بإحداث تلوث إشعاعي قاتل الذي يؤدي إلى تلوث التربة ما بعد الخطر الأشد الذي يستمر لفترات زمنية طويلة ويؤثر كذلك على المنتجات الزراعية بالمنطقة .[4]

كما أن أسلوب التفاوض الإسرائيلي يبعث في الجانب العربي الخوف خاصة مع امتلاكه أسلحة الدمار الشامل من خلال اتخاذ الساسة الإسرائيليين مبدأ "الحاجة تبرر الوسيلة "كذلك امتياز المفاوضات

1-حصن حزم،**دراسة الملف النووي الإيراني وأثاره الإقليمية والدولية**، تم تصفح هذا الموقع بتاريخ:2011/03/6 ، http://alharah.net/alharah/14314-htm

2- عامر محمود طراف، **إرهاب التلوث النظام العالمي**، لبنان، مجد المؤسسة الجامعية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2002، ص،46 .

3- نفس المرجع، ص ص، 71،.72

4- يونس إبراهيم أحمد يونس، **البيئة والتشريعات البيئية**، الأردن، دار الحامد للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى،2007، ص،46 .

الإسرائيلية بالمماطلة والتهرب من الالتزامات الدولية مما يجعلها حرة في نشاطاتها النووية وعملها الدائم من اجل تفتيت الموقف العربي [1].

كما انه بامتلاك إسرائيل السلاح النووي مثل ذلك تهديد كبير على مستوى السياسة العربية فهي تستعمله كأداة ردع والتأكيد على أنها قوة لا يمكن قهرها للتعامل مع إسرائيل كطرف بالمنطقة ،كما يمكن للجانب الصهيوني أن يستخدمها كوسيلة للابتزاز والمساومة ،وهذا عن طريق الدخول في تحالفات معها من اجل الحماية ،في مقابل الأرباح الاقتصادية والسياسية[2].

حيث يقول شاي فيلدمان بان إسرائيل عندما تريد أن تهاجم الدول العربية فهي ستقصد خاصة كلا الأماكن التالية :

*مصر :القاهرة ،الإسكندرية ،الجيزة ،أسوان .

*سوريا:دمشق،حلب،حمص .

*العراق:بغداد، البصرة ،الموصل .

*الأردن :عمان الزرقاء،اربد.

*المملكة العربية السعودية :الرياض،جدة،مكة،الطائف .

*ليبيا:طرابلس،بنغازي[3].

إنما يدفع إسرائيل إلى ضرب هذه المدن بالتحديد ،هو تواجد الصحاري العربية خاصة سيناء التي تعد بمثابة الفاصل بين إسرائيل وأهدافها ،إضافة إلى منعها حدوث التلوث النووي بإقليمها.

كما انه من المتوقع أن تقوم إسرائيل من خلال استخدام قوتها النووية بقصف آبار ومنشات النفط في كل من بلدان الخليج العربي ،إضافة إلى العراق وحتى ليبيا ،بدافع نشر الرعب والخوف بالوطن العربي ،ومن خلاله ذلك يتم تدمير الاقتصاد العربي الذي يعتمد بالأساس على الصادرات النفطية ،كما أن هناك احتمال مستقبلي من إمكانية استهداف إسرائيل للأمن المائي العربي[4] .

1-هيثم الكيلاني ،**النظرية الإسرائيلية في التفاوض ،لبنان ،مركز الدراسات العربي الأوروبي** ،البحوث الإستراتيجية الأولى ،د.ذ.س.ن،ص،71 .

2-طلال العتريسي ،**الملف النووي والسلام** ،مجلة شؤون الأوسط ،العدد:41 ،ماي 1995 ،ص،6 .

3-محمد إبراهيم،**التهديد الإسرائيلي للأمن العربي : الخيار النووي في الشرق الأوسط**،المرجع السابق ،ص،268 .

4- نفس المرجع،ص،245.

كما أن التواجد الإسرائيلي بالضفة الشرقية لنهر الأردن الذي يشكل العمق الاستراتيجي للأمن الإسرائيلي ،بسبب القرب الجغرافي من شانه أن يزيد من التهديد النووي الإسرائيلي لأمن الشرق الأوسط[1]، كما أن ازدواجية الولايات المتحدة الأمريكية في التعامل مع الدول الحائزة على الأسلحة النووية ،زاد من التهديد الصهيوني ،من خلال عدم تخوف إسرائيل من فرض العقوبات في حالة عدة احترامه لقرارات وقوانين المجتمع الدولي ،بسبب الدعم الأمريكي الدائم لتفوقه ونشاطاته ،ما جعل الكيان الصهيوني حرا في أداء مهامه بالمنطقة[2] .

المطلب الثاني

التهديد النووي الإيراني لأمن منطقة الشرق الأوسط

لقد تزايدت منذ مطلع التسعينات التهديدات الإيرانية إلى مستوى أكثر خطورة ،وقد ارتبط ذلك بسبب سعي إيران المستمر لامتلاك الأسلحة النووية ،فالنسبة إلى إسرائيل فترى بان إيران هي أسوا واخطر تهديد يواجهها ،فهي ترى أن مستقبلها وبقائها مرتبط بالقوة الإيرانية ،حيث أن إيران منذ بداية التواجد الإسرائيلي بالمنطقة وهي رافضة له ،وبالتاي فهي مصدر خوف وقلق مستمر ،ففي العديد من المواقف أعلنت الحكومة الإيرانية عن رغبتها في القضاء على الكيان الصهيوني ،وهذا من خلال إمكانية استعمال أسلحة الدمار الشامل [3].

كما أن الطموح الإيراني في جانب الخليج العربي قد تضاعفت خاصة في فترة الثورة ،حيث قامت إيران بإبراز قوتها ،من خلال أعمالها الموسومة بالعنف ،ونذكر منها :حرب الخليج ،والتلويح بالتهديد باستخدام العنف ،ومع امتلاك السلاح النووي ،قد أحدثت إيران تحولا في الواقع الإقليمي ،حيث ازداد الاضطراب حدة خاصة فيما يتعلق بأمن الخليج العربي [4].

ولابد أن التهديد الإيراني ظهر بوضوح أكثر بعد حرب الخليج ،التي أثبتت اختلال التوازن في القوى الجهة العربية لصالح الجهة الإيرانية ،وما زاد التوتر في هذه المنطقة هو عدم التزام إيران بالتعهدات الدولية ،وحتى العقوبات التي يمكن أن تتعرض لها لم تؤثر في الجانب الإيراني ،ما أكد

1- هيثم الكيلاني ،**التعاون العسكري العربي-العربي في ظل تنامي القدرات العسكرية لدول الجوار الجغرافي :تحديات العالم العربي في ظل المتغيرات الدولية** ،مصر ،مركز الدراسات العربي الأوروبي،الطبعة الأولى ،1998 ،ص،280 .

2- محمد بومدين ،**الازدواجية في التعامل مع أسلحة الدمار الشامل** ،مجلة الحقيقة ،الجزائر ،منشورات جامعة ادرار ،العدد الثاني ،مارس 2003 ،ص،119 .

3- افرايم كام ،وآخرون ،**إسرائيل والمشروع النووي الإيراني** ،المرجع السابق ،ص،104 .

4- محمد نصر مهنا ،**قضايا سياسية معاصرة** ،المرجع السابق ،ص،336 .

للإطراف المكونة للنظام الشرق أوسطي ،عدم تخوف إيران من أي رد فعل قد ينتج عن تصرفاتها ،سواء الدولية أو الإقليمية .

كما أن السعي الإيراني المتواصل لامتلاك الأسلحة النووية ،وعملها على التهديد بتدمير إسرائيل ،والتي تعد الحليف الاستراتيجي للولايات المتحدة الأمريكية بالمنطقة ،فان هذا سيزيد بشكل كبير من حالة انعدام الأمن بالمنطقة واللااستقرار ،وهذا عند محاولة إيران فرض نفوذها على الشرق الأوسط [1]،سيؤدي ذلك بالولايات المتحدة الأمريكية للقيام بسياسات عدة بغرض زيادة القوة الإسرائيلية ،ما قد يضع المنطقة أمام صراع ماله الدمار الشامل لكل الأطراف .وهذا بسبب موقع مفاعل بو شهر الذي يثير خوف وقلق أمريكا وإسرائيل ،بسبب قدرته العالية [2].

كما أن ابرز تهديد نووي إيراني ،ينتج عن القوة الإيرانية الإسلامية الشيعية والتي تضاعفت مع امتلاك السلاح النووي،وما زاد في توتر دول الخليج العربي هو التواجد الشيعي بالمنطقة وعمل إيران المستمر على جذبهم بغرض تحقيق مصالحها الحيوية بالإقليم .[3]

كما أن تخوف إسرائيل من البرنامج النووي يعود بالأساس إلى عدوانية إيران ،كما انه من شان القدرات النووية أن تعزز المكانة الإقليمية لإيران ،ما يزيد من قوة العناصر الإسلامية بالمنطقة وخارجها ،ما يتسبب في دفع الدول المعتدلة من التقرب أكثر نحو إيران ،الذي من شانه أن يعيق مسارات السلام التي تعمل عليها إسرائيل مع العالم العربي ،كما أن امتلاك إيران للأسلحة النووية يؤدب إلى تضاعف سباق التسلح في المنطقة ،وهذا إضافة إلى تقديم إيران المساعدة العلنية لحزب الله اللبناني ،ما يزيد من التخوف الإسرائيلي[4] .

كما تضاعف التحدي النووي الإيراني لأمن المنطقة ،من خلال ظهور العديد من المعطيات حول دعم الحكومة الإيرانية للمجموعات المسلحة في الشرق الأوسط،وقيامها بعمليات إرهابية ،هذا إضافة إلى التصريحات التي يقدمها القادة الإيرانيون ،التي تعمل على تعزيز الهواجس والمخاوف [5].

1- طارق الكركيت ،**التحدي النووي الإيراني :الآفاق – العقبات – المواجهة** ،القاهرة ،المركز العربي الدراسات ماي 2010 ،ص،169 .

2- هيثم غالب الناهي ،**السياسة النووية وآثرها على منطقة الشرق الأوسط** ،المرجع السابق ،ص،288 .

3- عبد الستار لبيب ،**قصة الخليج تفاعل دائم وصراع مستمر :1988** ،المرجع السابق ،ص،187 .

4-طارق الكركيت ،**التحدي النووي الإيراني :الآفاق – العقبات – المواجهة** ،المرجع السابق ،ص ص،169 ،171 .

5-علي حسن باكير ،**رؤية مجموعة الأزمات الدولية للخروج من المأزق النووي الإيراني** ،المرجع السابق ص،95 .

كما يرى مسئولون إماراتيون انه إلى جانب التهديدات الأمنية للبرنامج النووي الإيراني التي تتضح جليا من خلال احتلاله للجزر الإماراتية الثلاث الواقعة بالخليج العربي ،فهو يعتبر اكبر تهديد للبيئة داخل المنطقة وحتى خارجها ،ما دفع بهم إلى توحيد الجهود عملا على إنهائه[1].

كما أن رفض إيران الحل السلمي للقضية الفلسطينية ،ودعمهم المستمر للمنظمات الفلسطينية ،ترى فيه إسرائيل تهديدا لأمنها القومي ،خاصة الجماعات المتطرفة منها وتزويدها بكافة المعدات ،إضافة إلى عملها على أن يكون منظارها لفض النزاعات هو المطبق على ارض الواقع ،على الرغم من الرفض الدولي لاتخاذ الجانب العسكري كخيار لحل أزمات المنطقة [2].

كما أن دعم الحكومة الإيرانية إلى الجماعات الإرهابية والتي في مقدمتها تنظيم القاعدة ،إضافة إلى حزب الله اللبناني ،وبعد الغزو الأمريكي للعراق ،تضاعف التدخل الإيراني بالدولة.[3]

وامتلاك إيران للسلاح النووي من شانه إن يشكل تحديا يغير مسار السياسات الصهيونية التي تقوم على أساس عدم الاتفاق على مبادئ ومعاهدات السلام، إلا في الحالة التي يكون فيها في اتجاه مصلحتها وتحقيقا لنفوذها، حيث إن تواجد قوة إقليمية هو بمثابة الرادع أمام تحقيق هذه الاستراتيجيات التي قامت وتواصل تنفيذها على التوالي الحكومات الإسرائيلية[4] .

هذا إضافة إلى أن التهديد الإيراني أصبح أكثر خطورة على امن الخليج ،وهذا من خلال تفرد إيران بالامتلاك القوة النووية، إلى جانب الترسانة التسلحية التقليدية التي تم تطويرها ،مما يفتح المجال أمامها لكي تصبح المحدد لصياغة امن الخليج وتوازناته وفق وما يتماشى مع مصالحها الإستراتيجية على حساب مصالح دول الخليج العربية واستقرارها ،وبالمثل سياساتها اتجاه الجانب العراقي[5] .

1- حسن التلاوي ،**إيران وتخصيب اليورانيوم ،الصدمة وسيناريو المستقبل** ، نفس المرجع ،ص ص،108 ،109 .

2- Jaberfoua,**thefalestine resistance and arab politics** ,London, rand corporation,1971 , p,17.

3- حسن علي ،**هل ستصبح إيران دولة نووية تخشاها الدول المجاورة لها "القنبلة النووية الشيعية** "،الكتاب الثاني ، د.ذ.س.ن،ص،25 ،على الرابط:

http://www.kotobarabia .com.

4- وليد شميط ،**إمبراطورية المحافظين الجدد،التضليل الإعلامي وحرب العراق** ،لبنان ،دار الساقي ،الطبعة الأولى ،2005 ،ص،223 .

5- عصام نايل المجالي ،**تأثير التسلح الإيراني على الأمن في الخليج** ،المرجع السابق،ص ،64 .

وفي هذا الصدد تعتبر الولايات المتحدة الأمريكية الدولة الإيرانية هي المدعم الأكبر للجماعات الإرهابية[1] ،وتمثل القائد الأول لها ،وبتوصلها إلى امتلاك وتطوير أسلحتها النووية والبيولوجية 'وأيضا الكيماوية ،فهي تمثل التحدي الأول أمام الاستقرار العالمي كل والأمن في منطقة الشرق الأوسط خاصة.

فحسب إعلان الإستراتيجية الأمريكية لسنة 2002 ،قبل غزو العراق ،التي تضمنت اتهامات لحكومة الرئيس السابق صدام حسين ،تتطابق إلى حد بعيد مع الاتهامات التي تم توجيهها إلى طهران في الوثيقة الصادرة عام 2006 ،حيث ترى أن النظام الإيراني يدعم الإرهاب ويهدد الوجود الإسرائيلي كما أن سعيه المستمر إلى تطوير الترسانة النووية التسلحية ،فهو بذلك يعمل على تحطيم السلام في المنطقة [2] .وقد يرجع التوجه الأمريكي في رؤيته للتهديد الإيراني بالإقليم إلى تزايد النفوذ الإيراني إلى حد أصبح يمثل اكبر خطر على محاولة الولايات المتحدة الأمريكية الهيمنة على المنطقة ،نظرا لما تحتويه على مصادر طاقوية عديدة ،وهو ما أدى إلى تصنيف إيران في خانة دول "محور الشر "إلى جانب كل من العراق وكوريا الشمالية .

كما أن التهديد الإيراني تأخذه الولايات المتحدة كمبرر لسياساتها التحالفية مع دول الشرق الأوسط ،باعتبار أن ذلك سيكون له الأثر الأعظم مقارنة بالتحالفات السابقة[3]،حيث ترى كل من دول مجلس التعاون الخليجي والعراق أن مثل هذا التحالف سيكون بمثابة درع أمام التهديد الخارجي الإيراني ،كون أن الولايات المتحدة الأمريكية تمثل القوة الأعظم في العالم إضافة إلى امتلاكا امتيازات دولية المتمثلة خاصة في حق الفيتو داخل الهيئة الأممية[4] .

هذا إضافة إلى إعلان الحكومة الإيرانية في عدة مناسبات ،رفضها المطلق للوجود الإسرائيلي بالمنطقة ،ما يؤدي إلى معارضتها للتسوية السلمية للصراع العرب الإسرائيلي ،فهي ترى بعدم أحقية الإسرائيليين بالتواجد بالإقليم ،ولا باقي الأطراف راغبة في ذلك .في حين بعد استمرار الخلافات الحدودية مع دول الخليج ،خاصة قضية احتلال الجزر العربية الثلاث ،كما أنها تقوم بتدعيم النشاطات المشبوهة في الدولة العراقية ،خاصة العناصر المتطرفة بها ،بهدف هز استقرار الحكومة[5] .

1– محمد صادق الصابور ،**الصراع في الشرق الأوسط والعالم العربي** ،المرجع السابق ،ص،54 .

2– خليل حسن ،**النظام العالمي الجديد والمتغيرات الدولية** ،لبنان ،دار المنهل اللبناني ،الطبعة الأولى،2009 ص،452.

3- عبد القادر رزيق ،**الشرق الأوسط الجديد بين الفوضى البناءة وتوازن الرعب** ،المرجع السابق ،ص ،307 .

4- أمين مشا قبة ،سعد شاكر شبلي ،**التحديات الأمنية للسياسة الخارجية الأمريكية في الشرق الأوسط :مرحلة ما بعد الحرب الباردة** ،المرجع السابق ،ص،145 .

5– أمين مشا قبة ،سعد شاكر شبلي،**التحديات الأمنية للسياسة الخارجية الأمريكية في الشرق الأوسط :مرحلة ما بعد الحرب الباردة** ،نفس المرجع ،ص،169 .

ومع تدهور الوضع الأمني في العراق ،أصبحت إيران اكبر قدرة على تهديد دول مجلس التعاون الخليجي تهديدا نوويا في غياب المنافس العراقي ،وباحتلالها موقعا استراتيجيا جعلها قادرة على تهديد إمدادات النفط الخليجية ،والعمل على دفع حلفائها الإقليمين في كل من سوريا ،وتنظيم حزب الله اللبناني إلى دعم تهديداتها بالإقليم .[1]

كما أن إيران في سعيها إلى امتلاك أسلحة الدمار الشامل ،فهي تعمل على لعب دور الراعي الإقليمي لمواجهة إسرائيل ،من خلال إقامة علاقات تحالف مع دول الجوار المعادية للكيان الصهيوني بسبب اعتداءاته عليها ،فهي حليفة سوريا التي تؤرقها مشكلة الجولان ،ومدعمة لحزب الله المواجه لإسرائيل ،في حين تعتبر تحديا لإسرائيل من الداخل بفلسطين من خلال حركة حماس والجهاد الإسلامي ،فهي تعمل على إيجاد صراع إيراني عربي ولكن بأدوات عربية[2] .

في مطلع يناير 2012 ،قامت إيران بتنفيذ إحدى اكبر مناوراتها البحرية ،في منطقة شرقي ضائق هرمز ،إذ تعتبر هذه المناورات تعبيرا عن السياسة التسلحية المستمرة لإيران وحملة دعائية ،تتضمن تهديدات واضحة باحتمال إغلاق الضائق ،وكان الغرض الأساسي من قيام إيران بهذه المناورات والتصريحات المتتالية من طرف القادة الإيرانيين ،هو الردع الدولي من أي إمكانية لمهاجمة الدولة الإيرانية ،آو إي محاولة لاتخاذ قرارات أو سياسات من شانها أن تؤول عليها بالخطر ،سواء فيما تعلق بالعقوبات أو فرض الحصار البحري ،وأيضا رفع التكلفة المحتملة لأية مواجهة معها في المستقبل ،وفي هذا الصدد تكررت تصريحات إيران بعدم ترددها بإغلاق الممرات المائية ،ومع تزايد الضغوط الدولية أصبح التوجه الإيراني أكثر حدة ،بهدف إقناع أعداء إيران بواقعية قدرتها العملية على تنفيذ تهديداتها بإغلاق هذه الممرات في حالة قيام أي نزاع مستقبلي[3] .

وما زاد في التهديد الإيراني هو إمكانية تعطيل حركة النقل البحري في الضائق ،حيث تشكل معبر لحوالي 40بالمائة من تجارة النفط العالمية ،باعتبار مضائق هرمز من أهم الممرات المائية في العالم ،فكل تعطيل لحركة ناقلات النفط العابرة بهذه الممرات سينعكس بالسلب على أسواق الطاقة العلمية ،باعتبار منطقة الخليج التي تصدر ما يتراوح نسبته 90 بالمائة من الصادرات النفطية عبر هذه الضائق

---

[1]– عصام نايل المجالي ،**تأثير التسلح الإيراني على الأمن في الخليج** ،المرجع السابق،ص ،64 .

3- عبد القادر رزيق ،**الشرق الأوسط الجديد بين الفوضى البناءة وتوازن الرعب** ،المرجع السابق ،ص ،275

4- غاموس بادين ، بوتيلغوزانسكي، **التهديد الإيراني بإغلاق مضائق هرمز :التحدي والرد عليه** ،مجلة دمياط عال ، العدد:345 ،06/18/ 2012 .

التي هي تحت سيادة عمان وإيران ،ففي سنة 2011 ،تم عبور حوالي 27 مليون برميل من النفط خلال اليوم الواحد ،أي بمعدل 15 ناقلة في اليوم ،كانت تقوم بنقل النفط من العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة ،الكويت ،إيران ،العراق ،باتجاه الأسواق الأسيوية خاصة [1].

كما أن سيطرة إيران على بعض الجزر القريبة من الضائق ،سهل عليها إمكانية السيطرة ،وتعطيل حركة النقل البحري بها ،مما يضع الدول التي تدرس إمكانية فرض نزع السلاح النووي الإيراني اخذ هذه المعطيات بالحسبان .

كما حذر الرئيس الأمريكي جورش دبليو بوش في أكتوبر 2008 ،من التداعيات الأمنية لسياسات إيران التسلحية ،وخاصة توصلها إلى اكتساب السلاح النووي ،الذي من شانه أن يؤدي إلى قيام حرب عالمية ثالثة. وصولا لقوله إلى انه في حالة فشل العمليات الدبلوماسية في الوصول إلى النتائج المرجوة،ستقوم بعمليات عسكرية للإيقاف التهديد الإيراني لمخططاتها ومصالحها بالمنطقة[2] .

أكد وزير الدفاع الإسرائيلي موشيه يعالون أن البرنامج النووي الإيراني يشكل التهديد الأكثر أهمية ليس فقط لإسرائيل ولكن لدول الشرق الأوسط والدول المتقدمة أيضا.

ونقلت صحيفة يديعوت أحرنوت الإسرائيلية عن يعالون قوله "إن المجتمع الدولي يجب أن يقود المعركة ضد إيران، ولكن يجب على إسرائيل أن تأخذ في الاعتبار احتمال اضطرارها للدفاع عن نفسها منفردة ،يذكر أن رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو كان قد صرح مؤخرا بأن إيران كانت و مازالت تمثل التهديد الأول لإسرائيل، لكنها لم تتجاوز حتى الآن الخط الأحمر الذي حدده من قبل، مضيفا "إن المسار الدبلوماسي لن ينجح في وقف التقدم النووي الإيراني[3].

يثير المشروع الإيراني – بالمعنى السياسي للكلمة – أصداء متعددة سواء على الصعيد الدولي أو على الصعيد الإقليمي.

فإقليميا أثار المشروع شكوك و مخاوف الدول العربية المجاورة وبالتحديد دول الخليج التي طالما كانت تخشى من فكرة تصدير الثورة الإيرانية فكيف بإيران يقودها نظام متشدد يبحث عن الزعامة و السيطرة في المنطقة ، وفي هذا الاتجاه فإن هناك من الكتاب والمحللين من يعتقد أن الخطر النووي

---

[1]- باسكال بونيفاس ،**المصالح الدولية في منطقة الخليج**،المرجع السابق ،ص،88 .

2- شانون.ن. كايل ،**الحد من الأسلحة النووية وعدم انتشارها :التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي** ،الكتاب السنوي 8008 ،ترجمة عمر أيوبي، وآخرون ،معهد ستوكهولم لأبحاث السلام الدولي ،ص،556

3- **النووي الإيراني يهدد دول الشرق الأوسط تماما كإسرائيل**،منتديات النور والظلمة،بتاريخ 2013/05/16- 12: 49 ،على الرابط: http://www.light-dark.net/vb/showthread.php?p=1040318197

الإيراني ربما أصبح أكبر من الخطر النووي الصهيوني على الأمن القومي العربي، لأسباب قد يكون من بينها الاعتقاد السائد بأن الصراع مع إسرائيل قد رسم إطاره وإن لم يحسم في الواقع، كما أن المعادلة السياسية مستقرة في تل أبيب، في حين لم تجد الملفات الإيرانية . العربية المعقدة طريقها للحل، أي مشكلة الجزر الإماراتية الثلاث والمشاكل المتولدة عن الوضع العراقي الجديد[1].

كما صنفت إيران منذ عام 1984 ،كدولة راعية للإرهاب ،إلا انه في السنوات الأخيرة تخطت ذلك لتعتبر من بين أكثر الدول الراعية للنشاطات الإرهابية ،كما أن استمرار طموحاتها لامتلاك أسلحة الدمار الشامل ،واعتمادها على سياسات تمتاز بالغموض ،كل هذه المعطيات جعلتها في قائمة الدول الأشد تهديدا ،وفي نفس الصدد قال السيناتور ريتشارد لوغار :"إن احتمال أن تصبح إيران قادرة على صنع أسلحة نووية خطر بشكل خاص ،بسبب علاقات النظام الإيراني مع الإرهابيين"[2].

المبحث الثاني

المبادرات الدولية في حفظ الأمن في المنطقة

في ظل تصاعد التوترات والصراعات في منطقة الشرق الأوسط،من جراء التسابق نحو التسلح خاصة بامتلاك إسرائيل للسلاح النووي والترسانة العسكرية الغامضة،وتفشي الأسلحة التقليدية،جعل دول المنطقة متخوفة من خطر هذه الأسلحة وخاصة النووية وهذا لصعوبة التحكم في تقنيتها أو حدوث خطا

1- علي عبد الباقي، **النووي العربي المنتظر لردع الصهاينة أم لمواجهة المد الشيعي** ؟، نقلا عن موقع:
http://www.islammemo.cc/article1.aspx?id=3353

2- شاهرام تشوبين ،**طموحات إيران النووية** ،المرجع السابق ،ص 92، 93 .

ما أو وصولها لأيدي الجماعات الإرهابية فكل هذه الاحتمالات واردة.لقد عبر المجتمع الدولي عن قلقه من جراء هذه الأسلحة وما تجلبه للإنسانية من أحزان،وبذلك فعلت المجهودات الدولية للحد من ظاهرة انتشار الأسلحة النووية خاصة في الشرق الأوسط،ومنه فعلت عدة مبادرات تشرف عليها الأمم المتحدة بهيئاتها المختلفة للبحث في هذه الظاهرة من خلال إرساء القوانين للحد منها والحث على تطبيق العقوبات اللازمة ومن أهم هذه الاتفاقيات اتفاقية عدم انتشار الأسلحة النووية،وكذا الوكالة الدولية للطاقة الذرية فعلت جهودها للحد من انتشار هذه الأسلحة النووية والحث على استخدامها في جوانبها السلمية ومحكمة العدل الجنائية هي الأخرى أكدت على خطورتها من خلال منعها لجل جرائم الحرب وغيرها،ولخطورة الوضع في الشرق الأوسط فقد أدرج موضوع إنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل إلا انه واجه عدة صعوبات من بينها التعنت الإسرائيلي،كل هذه الاتفاقيات وغيرها أكدت على ضرورة التوقيع عليها وتعهد بعدم استخدامها للأغراض العسكرية إلا أنها وفي كثير من الأحيان تبقى حبر على ورق خاصة بسيطرة الدول الكبرى عليها وتوجيهها وفق مصالحها.وسنتناول في هذا المبحث مايلي:

المطلب الأول:الأمم المتحدة وجهود منع انتشار الأسلحة النووية.

المطلب الثاني:الأمم المتحدة ومبادرة إنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل.

المطلب الثالث:الأمم المتحدة من خلال جهود الوكالة الدولية للطاقة الذرية والمحكمة الجنائية الدولية.

المطلب الأول

الأمم المتحدة وجهود منع انتشار الأسلحة النووية

لقد بات من الضرورة أن يواصل المجتمع الدولي ضغطه من أجل تخفيض الأسلحة النووية، تخفيضا تدريجيا والقضاء عليها نهائيا، فلخطورتها البالغة التي تهدد البشرية جمعاء تشكل هذا الدافع القوي لإبرام المعاهدات والمبادرات وإصدار القوانين والتوصيات، وهذا للحد من مخاطر السلاح النووي، وهذا من خلال الرغبة لدى الدول في اقتناء التقنية النووية ومحاولة تكديسها بدل القضاء عليها، ومنه تعرقل الجهود الدولية الرامية إلى التنمية واستقرار المجتمع الدولي.

ويمكن تقسيم المعاهدات حسب عدد أطرافها إلى ثلاث تصنيفات:

أولا: المعاهدات الثنائية

وهي المبرمة بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفياتي سابقا (روسيا الفدرالية حاليا)، وهذا لكونهما تملكان أكبر عدد من الرؤوس النووية وهذا بالمقارنة مع باقي الدول النووية، والهدف من ذلك تفادي حرب نووية، مثل اتفاقية "سالت1" اتفاقية الحد من الأسلحة الاستراتيجية المبرمة في موسكو في 26 ماي 1972.

اتفاقية "سالت2" المبرمة في 18 جويلية 1979 التي تم من خلالها وضع تحديد كيفي وكمي للأسلحة الاستراتيجية النووية للدولتين، معاهدة ستارت2 التي تلزم كل طرف بتخفيض عدد الرؤوس النووية إلى حد 3500 رأس نووي، وهناك معاهدات أخرى لتخفيض عدد الرؤوس النووية[1].

ثانيا: المعاهدات الإقليمية:

وهي معاهدات تمنع وتحظر على دول معينة في منطقة جغرافية معينة صنع أو حيازة أو اقتناء أسلحة نووية، وتكون عادة هذه الدول متجاورة جغرافيا ومتفقة جميعها على حظر النشاط النووي العسكري، واصطلح عليها تسمية المعاهدات المنشئة للمناطق الخالية من الأسلحة النووية.

ثالثا: المعاهدات المتعددة الأطراف:

وهي المعاهدات الأكثر أهمية وهذا لتعدد أطرافها وبالتالي إمكانية نجاحها أكثر من سابقاتها، فهي تعكس رغبة المجتمع الدولي بأكمله لإزالة الأسلحة النووية بصفة تدريجية، وأولى هذه المعاهدات هي:

1-معاهدة الحظر الجزئي للتجارب النووية المبرمة بين الولايات المتحدة الأمريكية والإتحاد السوفياتي وبريطانيا العظمى في سنة 1963.

2-معاهدات متعلقة بالمبادئ المنظمة لنشاطات الدول في ميدان استكشاف واستخدام الفضاء الخارجي في سنة 1967.

3-معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية التي فتحت للتوقيع في 01 جويلية 1968 وتعتبر من أهم المعاهدات ودخلت حيز التنفيذ في 1970 وتم تمديدها سنة 1995 إلى أجل غير مسمى، وهي معاهدة عالمية (أنظر الملحق رقم 01 لمعرفة أحكام المعاهدة)، وهناك معاهدة حظر وضع الأسلحة النووية

---

[1]- نجيب بن عمر عوينات، **القانون الدولي والطاقة الذرية**، الأردن، مؤسسة حمادة للدراسات الجامعية والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2011، ص ص 39-45

وغيرها من أسلحة الدمار الشامل على قاع البحار والمحيطات، ودخلت هذه المعاهدة حيز التنفيذ في 18 ماي 1972 وعدد أطرافها أكثر من 100 دولة.

وفي 10 سبتمبر 1996 أبرمت معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، وهذه المعاهدة لم تدخل حيز التنفيذ[1].

لقد تزايد الاهتمام بالحد من انتشار الأسلحة النووية وعدم إنتاجها وهذا لمخاطرها، وحصر استخدامها في المجال السلمي، ومن هذا لقد تعددت الهيئات الدولية والإقليمية التي تحث على الحد من انتشار السلاح النووي، ومن بين هذه الهيئات الوكالة الدولية للطاقة الذرية والتي تعمل بنظام "الضمانات الشاملة" والذي تكون فيه الغالبية العظمى من المواد القابلة للانشطار في الدول غير النووية خاضعة للتدابير الوقائية تحت إشرافها وهذا للتحقق من عدم استخدامها في الصناعات النووية، وهذا في إطار معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية[2].

لمحة عن معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية:

Non-proliferation of nuclear weapons treaty (NPT)

وقد صدرت في سنة 1968 وهذا بعد ثلاث سنوات من المفاوضات وأصبحت سارية المفعول منذ 1970 وتضمنت بندا ينص على عقد مؤتمرات مراجعة كل خمس سنوات، وعقدت هذه المؤتمرات بالفعل في 1975، 1980، 1985، 1990، 1995، 2000، وفي عام 2005 يكون بذلك مؤتمر المراجعة السابع، وتسبق هذه المؤتمرات انعقاد اللجنة التحضيرية، وهناك بند في المعاهدة ينص على أن مدة المعاهدة هي 25 عاما، وفي سنة 1995 قرر أن يكون سريان المعاهدة إلى أجل غير مسمى، وتعتبر هذه المعاهدة هي الأقوى في تقييد انتشار السلاح النووي ولها أهداف آجلة وأخرى عاجلة، أما العاجلة فهي:

- منع انتشار الأسلحة النووية.

- تطوير استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية[3].

أما الأهداف الآجلة:

---

[1]- نجيب بن عمر عوينات، **القانون الدولي والطاقة الذرية**، المرجع السابق، ص 45-47 .

[2]- نفس المرجع، ص47-49.

[3]- خالد بن عبد العزيز العيسي، **مآل العلوم والتقنيات النووية في ظل السياسات الوطنية الراهنة والتشريعات الدولية**، المرجع السابق، ص5 .

— منع الحرب النووية.

— تأمين سلامة الشعوب.

— منع سباق التسلح النووي.

— العمل على توقيف التجارب النووية.

— التخفيف من التوتر الدولي.

— محاولة وقف صناعة الأسلحة النووية[1].

وتتضح لنا مبادرات الأمم المتحدة من خلال نزع السلاح ومحاولة تنظيمه والوصول إلى السلم والأمن كما جاء في نص كوفي عنان: "من أحر أماني الجنس البشري أن يرى الأسلحة النووية وقد أزيلت تماما من على وجه البسيطة، وتعبيرا على هذا المطلب الجليل تعكف الأمم المتحدة منذ إنشائها على التصدي على سبيل الأولوية العليا لمسألة نزع السلاح وعدم الانتشار النوويين" كوفي عنان الأمين العام السابق للأمم المتحدة.

يعتبر موضوع نزع السلاح وعدم الانتشار النووي من المواضيع ذات الأولوية في جدول الأعمال الدولي، ونتيجة المناقشات والمفاوضات داخل الأمم المتحدة أو خارجها، فقد أبرمت عدة اتفاقيات ومبادرات الهادفة إلى الحد من الترسانة النووية واستبعاد نشر الأسلحة النووية في بيئات ومناطق معينة[2].

وتنقسم التدابير الرامية إلى الحد من الأسلحة والأنشطة العسكرية إلى فئتين: تحديد أو تنظيم الأسلحة ونزع السلاح.

وتفرض تدابير تحديد الأسلحة قيودا سياسية أو قانونية، كما يمكنها أن تضع قيودا كمية أو نوعية على إنزال المعدات العسكرية إلى الميدان، وأيضا تتضمن اتفاقات عدم الانتشار أو تحظر تصدير أو تطوير أو نقل بعض الأسلحة، ويمكنها أن تشمل أي نوع من الأسلحة، وتسعى تدابير تحديد الأسلحة إلى تخفيض مستوى القدرات العسكرية أو حظر فئات معينة من الأسلحة المنتشرة، أما نهج نزع السلاح فيقوم على افتراض أن التسلح يمثل في حد ذاته مصدرا للتوتر والحرب، ومنه يهدف نزع السلاح إلى العمل

---

[1]– نفس المرجع ، ص6 .

[2]– شاو يو وانغ، **الأمم المتحدة، حولية نزع السلاح**، نيو يورك، مركز شؤون نزع السلاح، 2004، ص 1.

على خفض احتمال نشوب نزاع مسلح وهذا من خلال تجريد الأطراف كاملا أو جزئيا من قدراتها العسكرية، ويمكن فرض تدابير نزع السلاح عقب نزاع مسلح كوسيلة لمعاقبة بلد ما[1].

أولا: نزع السلاح وتنظيم التسليح: أكدت الأمم المتحدة ضرورة العمل من أجل الحد من التسليح وتنظيمه وفرض قيود عليه، والتوصل إلى نزع كامل للسلاح وخاصة أسلحة الدمار الشامل، وتتأسس جهود الأمم المتحدة على ما قررته المادة 1/11 من الميثاق من أن: "للجمعية العامة أن تنظر في المبادئ المتعلقة بنزع السلاح وتنظيم التسليح، كما أن لها أن تقدم توصياتها بصدد هذه المبادئ إلى الأعضاء أو إلى مجلس الأمن"، وما قررته المادة 260 من الميثاق من أنه: "رغبة في إقامة السلم والأمن الدوليين وتوطيدهما بأقل تحويل لموارد العالم الإنسانية والاقتصادية إلى ناحية التسليح يكون مجلس الأمن مسؤولا بمساعدة لجنة أركان الحرب عن وضع خطط تعرض على أعضاء الأمم المتحدة لوضع مناهج لتنظيم التسليح"[2].

وبالتطرق إلى لجنة أركان الحرب والتي تتألف من رؤساء أركان حرب الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن، أو من يقوم مقامهم، وتوضح المادة 1/47 من الميثاق أنها تتمثل في إسداء المعونة إلى المجلس وخاصة في المسائل المتعلقة بحاجات حربية لحفظ السلم والأمن الدوليين، واستخدام القوات الموضوعة تحت تصرفه، وقيادتها وتنظيم التسليح ونزع السلاح بالقدر المستطاع.

وقد أكد ميثاق حقوق وواجبات الدول الاقتصادية الصادر عن الجمعية العامة عام 1974، الذي يقرر في المادة 15 منه أن: "من واجب جميع الدول العمل على تحقيق نزع السلاح العام والكامل في ظل رقابة دولية فعالة، واستخدام الموارد التي تتوفر نتيجة لتدابير نزع السلاح الفعلي في الإنماء الاقتصادي والاجتماعي للدول".

وتقع مسؤولية نزع السلاح وتنظيم التسليح وفق أحكام ميثاق الأمم المتحدة على كاهل كل من:

- مجلس الأمن.
- الجمعية العامة للأمم المتحدة.

---

[1]– ستيف توليو وتوماس شمالبرغر، **نحو الاتفاق على مفاهيم الأمن: قاموس مصطلحات تحديد الأسلحة ونزع السلاح وبناء الثقة**، جنيف، معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح، منشورات الأمم المتحدة، 2003، ص 8.

[2]– إبراهيم محمد العناني، **الخيار النووي في الشرق الأوسط**، بيروت، مركز دراسات المستقبل، الطبعة الأولى، 2001، ص 104.

وكان أول قرار أصدرته الجمعية في 1946، والذي يتعلق بنزع السلاح، التي قررت إنشاء لجنة الطاقة الذرية وعهدت إليها تقديم مقترحات إلى مجلس الأمن وهذا لضمان استخدام الطاقة الذرية للأغراض السلمية، وأيضا التخلص من الأسلحة الذرية وأسلحة الدمار الشامل والملحق رقم 02 يبين ذلك.

وفي سنة 1947، أنشأ مجلس الأمن لجنة الأسلحة التقليدية ومهمتها تقديم مقترحات وهذا للخفض العام من التسليح والقوات العسكرية، وأيضا وضع وسائل علمية وفعالة للرقابة، وقد أبدى المعسكرين عدم رضاهما عن اللجنتين وما توصلت إليه من قرارات أو مقترحات، فقررت الجمعية العامة في عام 1952 إنشاء لجنة واحدة تتولى مهام اللجنتين وسميت بلجنة نزع السلاح، والتي تظم كندا إلى جانب مجلس الأمن، توقف نشاط هذه اللجنة في 1965 واستأنف عام 1978 تحت مسمى "هيئة نزع السلاح" وتكون مهمتها دراسة مشاكل نزع السلاح وتقديم التوصيات، وقد أنشئ مؤتمر لجنة نزع السلاح في عام 1969، والذي يعرف بمؤتمر نزع السلاح ويضم في عضويته 39 دولة، ومقره جنيف بسويسرا.

وقد عقدت الجمعية العامة عددا من الدورات الخاصة للنظر في نزع السلاح ورقابة التسليح.

رغم كل هذا ما زال سباق التسلح متواصلا بمحاولات مستمرة لتطوير التقنية أكثر فأكثر، الأمر الذي يحتاج جهودا أكبر من جانب الأمم المتحدة والمجتمع الدولي ككل.[1]

المطلب الثاني

الأمم المتحدة ومبادرة إنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل

إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية: وقد أدرج هذا الموضوع لأول مرة في جدول أعمال الجمعية العامة للأمم المتحدة وهذا في عام 1974 وهذا باقتراح من إيران ثم انضمت مصر لاحقا، واشتركتا في تقديم مشروع قرار أعدته الجمعية العامة في ما بعد، وهذا بوصفه القرار رقم (3263) (د.29) بتاريخ ديسمبر 1974، وقد ذكرت إيران أنه لا يمكن إنشاء مثل هذه المنطقة في هذا الجزء من العالم إلا في وجود هذه الثقة، ووجود نية لدى الأطراف المعنية بعدم إدخال أسلحة نووية إلى المنطقة، وقد ركزت مصر بدورها على ضرورة الانضمام إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية والذي يكون شرطا مسبقا، ودعت الجمعية جميع الأطراف إلى الإعلان فورا عن ضرورة الامتناع عن إنتاج الأسلحة

[1]– إبراهيم محمد العناني، **الخيار النووي في الشرق الأوسط**، بيروت، مركز دراسات المستقبل، الطبعة الأولى، 2001، ص ،105.

النووية أو اقتنائها على أي نحو كان، كما طلبت من الأمين العام للأمم المتحدة استطلاع آراء الأطراف المعنية، وتقديم تقرير إلى مجلس الأمن وإلى الجمعية العامة في دورتها بالثلاثين المعقودة في عام 1975،ومنذ عام 1973 ظلت الجمعية العامة تتخذ سنويا قرارا يتعلق بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط،واتخذ القرار لأول مرة من دون تصويت في عام 1980.

في عام 1984 استحدث مقدموا مشروع القرار صيغة جديدة في نصه والذي تؤكد بموجبه دور الأمم المتحدة الأساسي في إنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل في منطقة الشرق الأوسط [1].

وفي عام 1988، قدمت مصر من خلال الدورة الإستثنائية الخامسة عشر للجمعية العامة اقتراحا جديدا ويتكون هذا الإقتراح من:

1. دعوة جميع دول المنطقة بما فيها الدول الحائزة على الأسلحة النووية خارج المنطقة إلى إعلان أنها لن تدخل الأسلحة النووية إلى المنطقة.

2. أم يؤذن للأمين العام بتعيين ممثل له أو فريق خبراء للإتصال بدول المنطقة لصياغة مشروع معاهدة نموذجية وعملية لإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في منطقة الشرق الأوسط.

3. دعوة الوكالة الدولية للطاقة الذرية إلى إعداد دراسة وتقديم توصيات متعلقة بتدابير التحقق والتفتيش اللازمة.

رغم كل هذه الإقتراحات لم يتخذ أي إجراء من هذه الإقتراحات المصرية ولم تتوقف مصر عند هذا الحد فقد أعربت عن ذلك في عدة محافل دولية[2].

وبالرغم من مرور 20 سنة على ظهور فكرة إقامة المناطق الخالية من الأسلحة النووية لأول مرة، لم يتم وضع تعريف محدد لها حتى سنة 1975، حيث أن الجمعية العامة لمنظمة الأمم المتحدة وفي قرارها 3472 والذي صدر في ديسمبر 1975 قامت بتعريف المنطقة الخالية من الأسلحة النووية.

ثم إن تحليل تعريف المناطق بالخالية من الأسلحة النووية طبقا لقرار الجمعية العامة لمنظمة الأمم المتحدة، يشير إلى وجود عناصر أساسية وهي:

---

[1]– ممدوح حامد عطية، **أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط: بين الشك واليقين**، القاهرة، الدار الثقافية، الطبعة الأولى، 2004، ص 123.

[2]– ممدوح حامد عطية، **أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط: بين الشك واليقين**، المرجع السابق، ص ،124.

- توافق أطراف هذه المنطقة وفق معاهدة تحدد حدود المنطقة.
- إنشاء نظام للتحقيق والسيطرة على التسهيلات النووية في الإقليم.
- اعتراف الجمعية العامة لمنظمة الأمم المتحدة بها.
- اعتراف الدول المالكة للأسلحة النووية بالمناطق الخالية وبأعضائها.[1]

ويمكن الاستخلاص مما سبق حول تعريف المنطقة الخالية من الأسلحة النووية ما يلي:

– وجود منطقة جغرافية محددة تحديدا دقيقا.

– وجود منع كلي ونهائي للأسلحة النووية في المناطق المراد تجريدها وضرورة وجود جهاز رقابة وضرورة احترامها كمنطقة خالية.

وتعتبر فكرة إنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط فكرة لم يسبق لأية منطقة من العالم أن مرت بها، فإخلاء منطقة من ثلاثة أنواع من أسلحة الدمار الشامل هو أمر مهم جدا وعلى درجة بالغة من التعقيد خاصة في ظل إصرار إسرائيل على الرفض[2].

إن المنطقة الخالية من الأسلحة النووية هي منطقة جغرافية لا يجوز فيها للدول بناء وامتلاك ونقل ونشر أو اختبار الأسلحة النووية

أما بخصوص أسلحة الدمار الشامل التي يراد إخلاء المنطقة منها: وهو كل الأسلحة النووية بمختلف أنواعها والأسلحة الكيميائية والمواد البكتريولوجية بجميع تصنيفاتها.

ويخرج ما يلي عن دائرة الإخلاء:

– وسائل حمل أسلحة التدمير الشامل الضرورية والتي تكون في شكل صواريخ أو طائرات.

– الاستخدام السلمي للطاقة الذرية، أي الاستخدام السلمي للطاقة النووية والمركبات الكيميائية والمواد البيولوجية من خلال تبادل المعلومات السلمية فيما بينها[3].

أما فيما يخص الأطراف التي يتم الإخلاء فيها أو فيما بينها، فتحدد المعاهدة هذه الأطراف وذلك عن طريق التقسيم الجديد لدول منطقة الشرق الأوسط من خلال أنها إما تملك جزءا من أسلحة التدمير الشامل، أو لا تملك هذه الأسلحة، وسيأخذ هذا التقسيم بعين الإعتبار التقسيمات الأخرى المتداولة، وهي

---

[1]– نجيب بن عمر عوينات، **القانون الدولي النووي والطاقة الذرية**، المرجع السابق، ص ص، 67–68.

[2]– نجيب بن عمر عوينات،**القانون الدولي النووي**،نفس المرجع، ص ص، 69–71

[3]– ممدوح حامد عطية، **أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط: بين الشك واليقين**، المرجع السابق، ص ،143

دول كبرى، دول صغرى، دول غنية، ودول فقيرة وغيرها، وفيما يلي جوانب الالتزامات بالنسبة للدول المالكة لأسلحة الدمار الشامل.

وتمتنع الدول المالكة لأسلحة الدمار الشامل عن:

- نقل تلك الأسلحة ذاتها أو الإشراف عليها لأي متلق بطريقة مباشرة أو غير مباشرة.
- الامتناع عن تقديم المساعدة أو تشجيع صناعتها أو تبيع أو تؤجر أي سلاح غير تقليدي.

أما فيما يخص جوانب التحريم للدول غير المالكة لأسلحة الدمار الشامل فيما يلي:

- الإمتناع عن تلقي أي أسلحة للتدمير الشامل.
- الإمتناع عن صنعها أو الحصول عليها بأية طريقة.
- عدم السعي للحصول على أي منها.
- قبول مبدأ التفتيش على نشاطاتها السلمية.
- أحقية هذه الدول في استخدامها في جوانبها السلمية[1].

ومن كل هذا يمكن أن يكون إنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل عاملا مهما يضمن استقرار وأمن المنطقة، فلا تشعر أية دولة بأن أمنها مهدد، ويمكن أن يكون إنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل أكثر فاعلية وتأثيرا من جل المعاهدات والإتفاقيات الدولية وهذا من خلال أنها ستضمن إجراءات للتحقق أوسع وأشمل وأيضا يمكنها إنشاء قيود جديدة وإضافية وأكثر صرامة للأنشطة النووية السلمية، ولكن كل هذا لن يتحقق إن لم يحدث هناك تقدم في حل النزاعات الأساسية القائمة في المنطقة[2].

وقد لاقت مجهودات إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط عدة مشكلات، ومن خلال تناول موضوع إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية فهو لا يختلف عن معالجة المنطقة الخالية من أسلحة الدمار الشامل إلا في نظام الرصد والتحقق.

---

[1]– ممدوح حامد عطية، **أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط: بين الشك واليقين**، نفس المرجع ،ص،14

[2]– نفس المرجع، ص ،77–78.

وهناك عدة متطلبات لإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية ونجملها في:

1. القرار السياسي الذي تتخذه النظم السياسية في دول المنطقة.
2. وجود معاهدة متفق عليها.
3. وجود التزامات قانونية في إطار قانوني دولي.
4. وجود آلية للتحقق من التزامات الدول.
5. وجود آلية الجزاءات والعقوبات وهذا عند انتهاك القوانين أو المعاهدة[1].

وبالعودة إلى المشاكل التي تواجه إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية فهي فيما يلي:

- **المشاكل الجغرافية:** من خلال صعوبة الإتفاق على تعريف واحد للمنطقة تجمع عليه كل الأطراف، ومنه أن إقامة منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط يلاقي صعوبة تطبيقه على أي نوع من المفاهيم، فكل دولة تنظر إلى المنطقة بمفهوم مغاير وهذا على أساس مصلحتها التي تجدها فيها.

- **المشاكل أو الصعوبات السياسية:** وتعتبر إسرائيل هي محور هذه المشاكل، فكانت إسرائيل تشترط التفاوض وهذا قبل بدء مؤتمر مدريد للسلام وطورت موقفها من خلال ضرورة توافر العديد من الإجراءات السياسية حتى يسهل الحد من التسلح في المنطقة، وقد طلبت إسرائيل إقامة علاقات دبلوماسية مع كل دول المنطقة وهذا ما تم مناقشته بعد إجراءات السلام مع الدول العربية وقد وضع هذا في لجنة ضبط التسلح والأمن الإقليمي من خلال ضرورة بناء الثقة وهذا حسب المفهوم الإسرائيلي، وترى إسرائيل أنه من المستحيل التفاوض على إنشاء هذه المنطقة في غياب إيران والعراق.

ويلاحظ تحكم إسرائيل في القرار السياسي والذي تحكمه عوامل داخلية وخارجية يعزز من احتكارها للسلاح النووي تبرز امتلاكها للأسلحة النووية وعدم وجود أي نية لتتخلى عنها بالأمن الإسرائيلي المهدد والذي يحفظ لها ذلك في المنطقة[2].

ومنه يعتبر الصراع العربي الإسرائيلي هو نقطة الإختلاف والصراع في المنطقة فهو الصعوبة الأساسية لإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية، ومن ذلك لا يمكن التوصل إلى هذا إلا بتسوية الصراع في إطار أمني.

---

[1]– فوزي حمادة، عادل محمد أحمد، **الخيار النووي في الشرق الأوسط**، المرجع السابق،ص ص ،51–53.

[2]–نفس المرجع، ص،67–70.

ومن بين المشاكل السياسية أيضا صعوبة الإتفاق على نوعية الحظر: هل يتم إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية أو منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل؟.

فإسرائيل مثلا تقول بعدم التركيز على الأسلحة النووية والتركيز على الأسلحة التقليدية، وإذا كان أنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل فيكون البدء بالأسلحة الكيميائية ثم البيولوجية وأخيرا النووية، وأيضا تقول إسرائيل بضرورة منع استيراد تقنية الصواريخ وليس منع تصنيعها ومن ذلك تعمل إسرائيل على حظر توريدها لدول المنطقة العربية.

أما بخصوص الموقف العربي فهو يطالب بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وهذا كان مطلبه في البداية، لكن هذا الطلب هو صعب المنال لعدم وجود سلاح نووي عربي تتخلى عنه مقابل السلاح النووي الإسرائيلي أنه لمن الضرورة أن يتطور الموقف العربي ليشمل جميع أسلحة الدمار الشامل في إطار صفقة شاملة تتنازل فيها إسرائيل عن سلاحها النووي وباقي أسلحة الدمار الشامل مقابل تنازل العرب عن أسلحة الدمار الشامل[1].

-الصعوبات والمشاكل الأمنية: وهنا بتركيز إسرائيل على الصعوبات أو التهديدات الأمنية غير العسكرية مثل الوضع الاقتصادي، الإرهاب، التطرف، وتقول أنه يجب التركيز عليها بالدرجة الأولى، أما الدول العربية فتركز على التهديدات العسكرية والمتمثلة في اختلال التوازن الإستراتيجي بامتلاك إسرائيل للسلاح النووي، وتركز أيضا إسرائيل على مبدأ تبادل الثقة الذي تساويه مع إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية من خلال تبادل المعلومات وعدة إجراءات أخرى، ومنه ترى إسرائيل أن السياسة هي التي تهدد الأمن وليست الأسلحة، وهذه حجة لتبرير امتلاكها للأسلحة النووية.

–**الصعوبات الفنية:** من خلال توافر القدرات والتكنولوجيات والوسائل الفنية سواء البشرية أو التكنولوجية فباستثناء مصر وإسرائيل، فباقي الدول تفتقر إلى هذا النوع من القدرات[2].

[1]– فوزي حمادة، عادل محمد أحمد، **الخيار النووي في الشرق الأوسط** ،نفس المرجع ، ص ص،69–70.

[2]– نفس المرجع ، ص ،71.

المطلب الثالث

مبادرات الأمم المتحدة من خلال الوكالة الدولية للطاقة الذرية والمحكمة الجنائية الدولية.

أولا: الوكالة الدولية للطاقة الذرية

تم إنشاء الوكالة الدولية للطاقة الذرية والتي تعتبر إحدى منظمات هيئة الأمم المتحدة في سنة 1957، وكان هذا يهدف إلى تنمية وتسريع النشاطات السلمية للتقنية النووية في دول العالم والتأكد من استعمالاتها السلمية وهذا من خلال إشرافها المباشر على إجراءات التحقق من تنفيذ هذه المعاهدة والمعروفة بالضمانات الشاملة (safeguard)، وقد مرت بعدة مراحل من عام 1966 حتى عام 1972.والهدف من الضمانات الشاملة هو التأكد من أن أية دولة طرفا لا تقوم بتحويل أنشطتها النووية السلمية إلى اتجاهات عسكرية، وهو نظام لا يتم تطبيقه بمجرد تصديق الدول على المعاهدة، وإنما يوقع بشأن اتفاق ثنائي يتم التفاوض حوله بين الوكالة الدولية للطاقة الذرية والدولة العضو، ويطلق عليه "نظام الضمانات الشاملة"[1].

ويعرف نظام الضمانات كما يلي:"هو مجموعة الإجراءات التي يتم التحقق من خلالها من عدم استخدام الدولة لفعالياتها النووية في صناعة أسلحة نووية أو أي نوع من أنواع المتفجرات النووية الأخرى وذلك طبقا للإلتزامات التي أخذتها على نفسها".

وهي أيضا "نظام قانوني وفني يرمي إلى ضمان أن المواد النووية والتجهيزات والمعدات والمشروعات والخدمات في مجال الطاقة الذرية لن تخدم أي غرض عسكري"[2].

لقد تطور نظام الضمانات النووي وتمت مراجعته من قبل الوكالة الدولية للطاقة الذرية منذ عام1991 وانتهت عام1997 وهذا في إطار ما يسمى ببرنامج (93+2)والذي أسفر عن إقرار المؤتمر العام للوكالة للبروتوكول النموذج الإضافي،وقد طرح على الدول العضو في الوكالة الدولية للتوقيع عليه وبموجبه تصبح الوكالة الدولية لها الحق في توسيع معاينة المعلومات والمعاينة المادية للأنشطة النووية[3]

---

[1]– خالد بن عبد العزيز العيسي، **مآل العلوم والتقنيات النووية في ظل السياسات الوطنية الراهنة والتشريعات الدولة**، المرجع السابق، ص 6.

[2]– سعد حقي توفيق، **الإستراتيجية النووية بعد انتهاء الحرب الباردة**، المرجع السابق، ص 220.

[3]– خالد بن عبد العزيز العيسي،**مآل العلوم والتقنيات النووية** ،نفس المرجع،ص،7.

.أما فيما يخص أهداف الوكالة الدولية للطاقة الذرية فحسب المادة الثالثة من نظامها الأساسي تهدف إلى تحقيق غايتين أساسيتين وهما:

*العمل على استخدام الطاقة الذرية لمصلحة السلام والإنسانية.

*ضمان استخدام الطاقة لأغراض سلمية وفي ظروف آمنة[1].

*القيام بمراقبة الاستعمال السلمي للمواد النووية في البلدان التي لا تملك أسلحة نووية.[2]

وفي عام 2003 واصلت الوكالة الدولية للطاقة الذرية مجهوداتها من أجل تنفيذ نظام للضمانات المعززة، وقد انخفض عدد الدول التي ينفذ فيها بعد إبرامها لاتفاقات الضمانات الشاملة من 48 دولة في نهاية عام 2002 إلى 45 دولة في نهاية عام 2003، مع إضافة دولة طرف جديد في المعاهدة هي تيمور – ليشتيوتواجه الوكالة الدولية للطاقة الذرية تحديات التحقق في جمهورية إيران الإسلامية وفي العراق.

ففي العراق استأنفت في نوفمبر 2002 عمليات التفتيش التي تقوم بها الوكالة الدولية للطاقة الذرية في العراق عملا بقرار مجلس الأمن (1991) وعندما انسحب مفتشوا الوكالة في مارس 2003 بناء على إخطار من حكومة الولايات المتحدة الأمريكية الذي يفيد بأن قوات التحالف ستبدأ في القيام بأعمال عسكرية.

وتم الإضطلاع بـ 237 عملية تفتيش في 148 موقع، ومنها 27 موقعا جديدا وحتى ذلك التاريخ لم يسجل أي دليل على وجود أو عودة الأنشطة النووية العراقية المحظورة بموجب قرار مجلس الأمن 687 (1991) وهذا في إطار أن الوكالة الدولية مكلفة باتفاق الضمانات الذي أبرمته العراق معها في إطار معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية[3].

جمهورية إيران الإسلامية: وقد أجرت الوكالة الدولية للطاقة الذرية مناقشات واسعة النطاق مع إيران في 2003، وهذا حول مختلف الوسائل التي تحتاج إلى إيضاح في إطار الضمانات بموجب معاهدة عدم الإنتشار، وقد أشار تقرير أن إيران لم توف بما يفرضه اتفاق الضمانات المبرم معها وهذا فيما يتعلق بالإبلاغ عن المواد النووية وعن تجهيز تلك المواد، وتمت مطالبة إيران بوقف كل أنشطة تخصيب اليورانيوم والتوقيع على بروتوكول إضافي والتصديق عليه وتنفيذه، وقد خلصت الوكالة الدولية

---

[1]– نجيب بن عمر عوينات،**القانون الدولي النووي**،المرجع السابق،ص،24.

[2]– مجلة الجيش الوطني الشعبي،**اي مستقبل للردع النووي**،العدد 514،ماي 2006،ص،27.

[3]– شاو يو وانغ، **الأمم المتحدة حولية نزع السلاح** المرجع السابق، ص ص، 41–44.

إلى أن برنامج إيران النووي هو برنامج مخصص للأغراض السلمية حصرا سيستغرق وقتا أطول، وقد وقعت إيران بروتوكولا إضافيا وهذا في ديسمبر 2003.

الجماهيرية العربية الليبية: في سنة 2003، أبلغت ليبيا مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة والوكالة الدولية للطاقة الذرية أنها قررت التخلص من جميع المواد والمعدات والبرامج التي تؤدي إلى إنتاج أسلحة محرمة وبما في ذلك الأسلحة النووية، وقد كشفت ليبيا أن برنامجها لتخصيب اليورانيوم الذي لم تشكف عنه لا يزال في مرحلة مبكرة من التطور، وأنها لم تنتج أية كميات من اليورانيوم المخصب وأعربت أنها تعتزم التوقيع على بروتوكول إضافي[1].

وبالعودة إلى إيران تقول الوكالة الدولية أن إيران ترفض السماح لمفتشيها للوصول بحرية إلى المنشآت والنشاطات، وبالرغم من أن هناك جهودا ديبلوماسية لوقف برنامج إيران النووي إلا أنها ما زالت تسعى إلى ذلك من خلال المنشآت النووية المدنية بالضمانات.

وطبقا لتقرير حديث جدا صدر عن الوكالة الدولية للطاقة الذرية في سبتمبر 2008 فقد تمكنت إيران من استكمال بناء وحدة للطرد المركزي مؤلفة من 3000 ماكينة في منشأة "ناتنز" للتخصيب النووي[2].

وقد اتهمت إيران من قبل أمريكا وإسرائيل بدعمها للإرهاب وامتلاك الأسلحة الكيميائية وبرنامج للأسلحة النووية،حيث قال البيت الأبيض في ديسمبر 2002 بأنه قلق بشكل كبير حيال مصنعين نوويين سريين إيرانيين وادعت واشنطن انه يمكن أن تستخدمهما إيران لإنتاج أجزاء من أسلحة نووية فمن غير المعقول ولا توجد منفعة لإيران بما أنها دولة اقتصادية غنية بالنفط والغاز، أن تذهب لبناء منشآت مرتفعة التكلفة لتدوير الوقود النووي.

وقد أكدت إيران أن مواقعها والتي يدور حولها الشك هي لإغراض سلمية وهي مفتوحة تماما أمام الخبراء النوويين التابعين للأمم المتحدة،وقد جاء أيضا على لسان احد المسؤولين الأمريكيين أن موقعي "ناتانزوآراك" صالحين لصنع أسلحة نووية،في حين تؤكد إيران عزمها على استخدام التكنولوجيا النووية لأغراض السلمية .[3]

---

[1]– شاو يو وانغ، **الأمم المتحدة حولية نزع السلاح** نفس المرجع، ص 45.

[2]– بروس ريدل وغاري سامور، **استعادة التوازن إستراتيجية للشرق الأوسط برسم الرئيس الجديد**، المرجع السابق، ص ص 142–143.

[3] –جيف سيمونز،**عراقالمستقبل:السياسة الأمريكية في إعادة تشكيل الشرق الأوسط**،المرجع السابق،ص ص،223–225.

وقد سجل فشل الوكالة الدولية للطاقة الذرية في الكشف عن برنامج تطوير أسلحة الدمار الشامل في العراق ومنه أدى ذلك إلى تفعيل أدائها من خلال برنامج (93+2)[1].

وكذلك الشأن بالنسبة لإيران، فالوكالة الدولية للطاقة الذرية عجزت عن ممارسة عمليات التفتيش والتحقيق بالشكل المطلوب في إيران، ففي عام 2002 كشفت منظمة "مجاهدي خلق" الإيرانية المعارضة عن وجود منشآت لتخصيب اليورانيوم، وهذا ليس بناء على إخطار إيراني للوكالة، فإذا كان لإيران الحق في استخدام اليورانيوم لغرض سلمي حسب معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية إلا أنه مرتبط بإخطار الوكالة الدولية للطاقة الذرية، فإن لم تبلغ عن ذلك فهو يعتبر خرقا للمعاهدة.

ومنه تظهر لنا أوجه القصور في قدرة الوكالة الدولية على اكتشاف أو مراقبة هذه النشاطات، خاصة في ظل أن العديد من الدول أنشأت معاهدات أخرى وفق مصالحها مثل معاهدتي ستارت1 وستارت2، فكل هذا يهمش دور الوكالة الدولية وينقص من فعالية قراراتها وأحكامها[2].

أما فيما يخص إسرائيل ففي جويلية 2004 صرح الوزير الإسرائيلي حينذاك أرييل شارون عند زيارة السيد البرادعي لغرض الإنفاق مع إسرائيل لإبلاغ الوكالة الدولية للطاقة الذرية بوارداتها وصادراتها النووية قائلا "السياسة الغامضة التي نتبعها بخصوص النووي أثبتت جدواها ..... إسرائيل مجبرة على أن تحوز بين أيديها كل مكونات القوة الضرورية لدفاعها" فترفض أن تضع منشآتها تحت رقابة الوكالة وترفض الانضمام إلى معاهدة الحد من الانتشار في إعادة تشكيل الشرق الأوسط،المرجع السابق،ص ص،223-225.النووي[3].

ولم تسمح إسرائيل بتطبيق ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية إلا في مفاعل إسرائيلي في ناحال سوريك ويعود سبب ذلك هو الإجراءات الوقائية التي نصت عليها الإتفاقية بين إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية حول عدم استخدام هذا المفاعل لأغراض عسكرية، ومنه السماح للوكالة بالقيام بالتفتيش، ولم تؤكد الوكالة الدولية للطاقة الذرية على السلاح النووي الإسرائيلي كما فعلت في العراق وهذا ما توضحه زيارة البرادعي في 2004 التي تمحورت حول ضرورة إخلاء المنطقة من أسلحة الدمار الشامل دون التطرق إلى كيفية البحث عن إلزام إسرائيل بالتخلي عن أسلحتها.

ومن كل هذا تبدو الوكالة الدولية كإحدى المؤسسات التابعة لأجهزة الدول الغربية.

---

[1]- أفرايم إسكولاي، **إسرائيل والمشروع النووي الإيراني**، ترجمة أحمد أبو هدبة، المرجع السابق، ص 117.

[2]- نجيب بن عمر عوينات، **القانون الدولي النووي والطاقة الذرية**، المرجع السابق،ص ص 289-290.

[3]- مجلة الجيش الوطني الشعبي، **أي مستقبل للردع النووي**، العدد 514، ماي 2006، ص 27.

ففي ليبيا هي الأخرى لم تضع الوكالة الدولية للطاقة الذرية برنامجها إلا في أواخر 2003، وهذا بعد المفاوضات السرية التي قامت بين أمريكا وبريطانيا من جهة وليبيا من جهة أخرى لإقناعها بالتخلي عنها، وأعلنت ليبيا أنها ملتزمة بأحكام البروتوكول الإضافي للضمانات الأمنية، في حين أنها تولي كل الاهتمام والضغط على البرنامج النووي الإيراني وهذا تحت ضغط أمريكي من خلال البحث عن الأسباب التي من شأنها إحالة الملف الإيراني إلى مجلس الأمن، وفي سنة 2007 توصلت إيران والوكالة الدولية إلى "اتفاقية إطار" من خلال وضع جدول زمني تقدم خلاله إيران ردودا على جميع الأسئلة حول برنامجها النووي، ولكن أمريكا تراه غير كافي ولا بد من تبني قرارات يمكن من خلالها فرض عقوبات إضافية على إيران[1].

ثانيا: المحكمة الجنائية الدولية ومنع انتشار أسلحة الدمار الشامل

إذا كان المجتمع الدولي قد افتقر إلى وجود جهاز قضائي جنائي دولي متخصص في الماضي، فقد فعل المجتمع الدولي ومنذ نهاية الحرب العالمية الأولى وكثفت الأمم المتحدة جهودها في هذا السبيل من خلال لجنة القانون الدولي المنبثقة عن الجمعية العامة للأمم المتحدة والتي تعنى بتدوين قواعد القانون الدولي ومنه نتج عن ذلك إقرار وثيقة النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية في روما سنة 1998 ويمثل نقطة تحول رئيسية في مجال منع الجريمة الدولية ومكافحتها.

وقد أوضحت المحكمة في مادتها الثامنة من النظام الأساسي للمحكمة جرائم الحرب التي تنظر فيها المحكمة وقد ذكرت:

1- استخدام السموم أو الأسلحة المسممة.

2- استخدام الغازات الخانقة أو السامة أو غيرها من الغازات وجميع ما في حكمها من السوائل أو المواد أو الأجهزة.

3- استخدام أسلحة أو قذائف أو مواد أو أساليب حربية تسبب أضرارا وتكون موضع خطر شامل.

ومنه إذا كانت المحكمة الجنائية الدولية، وحين يدخل نظامها حيز النفاذ سوف تشكل آلية مهمة قضائية نحو منع انتشار أسلحة الدمار الشامل، إلا أن دورها سيبقى قاصرا على استخدام هذه الأسلحة في وقت النزاع المسلح الدولي ومحاكمة الأشخاص الطبيعيين وحدهم ،وهذا ما يضعف من عملها والنتائج

[1]- نجيب بن عمر عوينات، **القانون الدولي النووي والطاقة الذرية**، المرجع السابق، ص ص، 296-300.

المتوقعة منه أي المنع الكامل لإنتاج وتخزين واستخدام هذا السلاح ما دام أن الدول لن تخضع للمساءلة الدولية[1].

وفي سنة 1992 أكد أعضاء مجلس الأمن في اجتماع القمة الذي عقد في لندن اهتمامهم بنزع السلاح وتحديد الأسلحة وأشير فيه إلى أسلحة الدمار الشامل، وقد تعهدوا بتفعيل دور الأمم المتحدة، ومن ذلك قرر مؤتمر نزع السلاح الشروع في مفاوضات لإبرام معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، كما أوصت الجمعية العامة بالتفاوض لإبرام معاهدة حظر إنتاج المواد الانشطارية وتعزيز اتفاقية حظر استحداث وتخزين الأسلحة البيولوجية والتكتيكية وتدميرها[2].

وقد فتح باب التوقيع على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، وهذا كان في سبتمبر 1996، ، ويبدأ نفاذ المعاهدة بعد أن يتم التصديق عليها من قبل 44 دولة تمتلك مفاعلات للطاقة أو البحوث النووية.

وفي الأعوام 1999 و 2001 و 2003 على الترتيب دعا الأمين العام للأمم المتحدة وهذا بصفته وديع المعاهدة ثلاثة مؤتمرات بهدف تسهيل بدء نفاذ المعاهدة إلى الإنعقاد، وقد دعا الدول التي لم توقع على المعاهدة إلى فعل ذلك وفي أقرب وقت.

ولم يتمكن مؤتمر نزع السلاح خاصة باعتباره المحفل الوحيد المتعدد الأطراف للتفاوض بشأن نزع السلاح من الشروع في أعماله منذ عام 1998 وهذا لاختلاف المواقف حيال أولويات التفاوض بشأن نزع السلاح خاصة في ظل إعلان كوريا الشعبية الديمقراطية انسحابها من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.

وفي سنة 2005 تم الإعراب عن القلق لبطء التقدم المحرز في مجال نزع السلاح النووي، وكان هذا في الدورة الثانية للجنة التحضيرية لمؤتمر استعراض المعاهدة لعام 2005، وقد تم التنويه فيها أيضا بالتخفيضات التي سجلتها الترسانة النووية، وتم الإعراب أيضا عن قلق المجتمع الدولي إزاء البرنامج النووي لجمهورية إيران الإسلامية في ظل مواصلة الوكالة الدولية أعمالها الرامية لتسوية الملف الإيراني.

وقد أعلنت ليبيا أنها قررت التخلص من المواد والمعدات والبرامج التي يمكن استخدامها في إنتاج الأسلحة المحظورة، بحيث أعلنت ليبيا أنها ستلتزم دوليا وتعمل على تسهيل مهمة المفتشين للتحقق من التزاماتها الدولية.

---

[1]– إبراهيم محمد العناني، **الخيار النووي في الشرق الأوسط**، المرجع السابق، ص ص ،114–118.

[2]– نفس المرجع، ص، 106.

ولقد أكدت الدول الأطراف مجددا أن معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية هي حجر الزاوية للنظام العالمي لعدم الانتشار، وهي السند الأساسي لمتابعة نزع السلاح النووي، وأكدت على ضرورة المحافظة على المعاهدة خاصة في ظل انتشار أسلحة الدمار الشامل، ومنه التزامها بقرارات مؤتمر 1995 لاستعراض المعاهدة وتمديدها، وهذا كان في الوثيقة الختامية لمؤتمر الاستعراض لعام 2000، وقد طالبت الدول بضرورة انضمام الهند وإسرائيل وباكستان إلى المعاهدة كدول غير حائزة للأسلحة النووية، وأن تتراجع كوريا الشعبية عن قرارها بالانسحاب[1].

وقد شاركت الأمم المتحدة ولا نزال في عدة مجالات من مجالات الرصد والتحقق في الأنشطة المحظورة وهذا من خلال أعمال اللجنة الخاصة للأمم المتحدة ولجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش في العراق.

في حين سجل تعاون العراق مع مفتشي الأسلحة الدوليين وهذا حسب وثائق من الأمم المتحدة:"كانت السلطات العراقية حريصة على ضمان تقدم عملية التفتيش من دون أي حادث وقدم العراق كل الدعم الذي طلبته فرق التفتيش،بحيث كان الوصول إلى داخل جميع المواقع والمناطق المنوي تفتيشها مضمونا،ولم يواجه الفريق أي مشاكل في تنفيذ خطة عمله"وثيقة الأمم المتحدة 1993/26910.

"لقد أتاح السلوك العراقي للمفتشين القيام بعملهم بفاعلية،وساهم إلى حد كبير في تسريع إقامة نظام الرقابة والتحقيق وفق ما تقتضي به قرارات مجلس الأمن"وثيقة الأمم المتحدة:1994/1151."واصل العراق تقديم الدعم المطلوب من اللجنة في القيام بأعمال التفتيش والتحقيق"وثيقة الأمم المتحدة:1995/864.[2]

وتقوم الأمم المتحدة بتسيير، جمع وتصنيف ونشر التقارير المعدة عن تدابير بناء الثقة وهذا يكون بموجب اتفاقية الأسلحة البيولوجية والتكتيكية[3].

إن المبدأ الذي ورد النص عليه في ميثاق الأمم المتحدة، وهذا في الفقرة الرابعة من مادته الثانية، هو أحد المبادئ الرئيسية التي يقوم عليها نظام الأمم المتحدة لأنه مقوم أساسي لنظام الأمن الجماعي الدولي وقد شدد على:"امتناع أعضاء الأمم المتحدة جميعا في علاقاتهم الدولية عن التهديد باستخدام القوة

---

[1]– شاو يو وانغ، **الأمم المتحدة، حولية نزع السلاح**، المرجع السابق، ص ص ،2–9.

[2]– جيف سيمونز،**عراق المستقبل السياسة الأمريكية في إعادة تشكيل الشرق الأوسط**،ترجمة سعيد العظم ، بيروت ، دار الساقي،الطبعة الأولى،2004،ص ص،223–225.

[3]– يوكانانأيوين، **التحقق بجميع جوانبه، بما في ذلك دور الأمم المتحدة في مجال التحقق**، نيو يورك، إدارة شؤون نزع السلاح، منشورات الأمم المتحدة، 2008، ص 14.

أو استخدامها ضد سلامة الأراضي والاستقلال السياسي لأية دولة، أو على أي وجه لا يتفق ومقاصد الأمم المتحدة".

وفي إطار العمل من أجل إحراز تقدم فعال نحو نزع السلاح العام والكامل في ظل رقابة دولية صارمة وفعالة، بما في ذلك حظر وإزالة جميع أنواع أسلحة التدمير الشامل، وقد أبرمت في 1993 اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين واستعمال الأسلحة الكيميائية وتدميرها، وأوضحت ديباجة الاتفاقية ضرورة تحقيق مقاصد ميثاق الأمم المتحدة، ومبادئ بروتوكول جنيف 1925، وأيضا أحكام اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين الأسلحة البيولوجية والتكسينية وتدمير هذه الأسلحة التي أقرتها الجمعية العامة للأمم المتحدة 1971.

ومنه استقر العرف الدولي على تجريم استخدام أسلحة الدمار الشامل والتي تعتبر جريمة حرب وضد الإنسانية، وهذا يتضح من خلال المنع والحظر على استخدامها وما تلزمه مختلف المعاهدات و الإتفاقيات الدولية من تدابير تشريعية وتنفيذية[1].

وفي ما يلي يتم عرض كيفية مواجهة الأمم المتحدة لمسألة تكاثر وحظر استعمال الأسلحة النووية، الإشعاعية، الكيماوية والبيولوجية والمهددة لأمن الأفراد والدول:

أولا: تحريم بعض الأسلحة التقليدية

وهذا بقرار من الجمعية العامة رقم 3464 المؤرخ في 11 ديسمبر 1975 وهذا حول السلاح المحرق.

ثانيا: تحريم الأسلحة الكيماوية

وهذا بقرار من اللجنة السياسية للأمم المتحدة في 17 نوفمبر 1972 والذي ينص على منع الأسلحة التي تخلف تشويها جسديا، وعقد مؤتمر الأمم المتحدة بجنيف سنة 1979 و1980 حول هذا الموضوع.

ثالثا: تحريم السلاح البيولوجي

وهذا من خلال اتفاقية الأمم المتحدة لسنة 1972 الخاصة بمنع استعمال الأسلحة البيولوجية.

رابعا: تحريم السلاح الذري

[1]– إبراهيم محمد العناني، **الخيار النووي في الشرق الأوسط**، ، المرجع السابق، ص ص ،107–113.

من خلال إنشاء لجنة الطاقة الذرية سنة 1946 والتي تخص تبادل المعلومات المتعلقة باستخدام الطاقة الذرية في أغراضها السلمية، وأنشأت أيضا الأمم المتحدة لجنة علمية لمتابعة تأثيرات الإشعاعات النووية وهذا من خلال معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية (12 جوان 1968) وأبرمت اتفاقية دولية تمنع استعمال السلاح النووي أو التهديد به سنة 1983[1].

لقد أصيب مؤتمر حضر انتشار أسلحة الدمار الشامل بنكسة وهذا نظرا للمناورات السياسية، فقد تحطم هذا المؤتمر والذي انعقد في عام 2005، والذي قام بمراجعة معاهدة حظر انتشار أسلحة الدمار الشامل (NPT) ولكن لم يتفق على أية وثيقة نهائية تواجه بها التحديات التي تواجه نظام حظر انتشار أسلحة الدمار الشامل.

وقبل المؤتمر اقترح مدير عام الوكالة الدولية للطاقة النووية محمد البرادعي عدة إجراءات تعزز من قدرة وفعالية معاهدة حظر انتشار أسلحة الدمار الشامل، من خلال منع انتشار التقنيات النووية وتطوير المواد الانشطارية، وتعليق النشاطات ووسائل تخصيب اليورانيوم وفصل البلوتونيوم وهذا على المستوى العالمي ولمدة خمس سنوات، وأن يتحول البروتوكول الإضافي ليصبح معيار أساسي ومهم في التحقق من هذه الأنشطة ويطلب من مجلس الأمن التدخل إذا حدث انسحاب من المعاهدة وبخاصة في منطقة الشرق الأوسط.

ولكن مع انسحاب كوريا الشمالية من المعاهدة في 2003 أصبح الأمر تحديا لمعاهدة حظر انتشار أسلحة الدمار الشامل، ورفض الولايات المتحدة الأمريكية هي الأخرى لمعاهدة منع الاختبارات والخطط الشاملة لتطوير أسلحة نووية، وأيضا البرنامج النووي الإسرائيلي والذي لم يلاق القبول من مصر وإيران، فطالبت مصر أن يدرج الملف الإسرائيلي على جدول أعمال المؤتمر، فإسرائيل تشكل عقبة أمام مقترح جعل منطقة الشرق الأوسط منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل، وقوبل هذا بصرف النظر عن الموضوع النووي الإيراني.[2]

في حين تواصل الولايات المتحدة الأمريكية الإصرار فقط على أن الأنشطة النووية التي تقوم بها كل من إيران وكوريا الشمالية هي التي تشكل خطورة على المعاهدة، ووسط كل هذا تطرح نفس القضايا

---

[1]– محمد سعادي، **قانون المنظمات الدولية: منظمة الأمم المتحدة نموذجا**، الجزائر، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2008، ص 194–195.

[2]– إميلي لندوا، **إسرائيل والمشروع النووي الإيراني**،ترجمة ابو هدبة، بيروت، مركز الدراسات الفلسطينية، الطبعة الأولى، 2006، ص ص، 91– 92.

حول الدول المالكة للسلاح النووي لا تعمل لتأكيد التزامها بنزع أسلحتها غير التقليدية وفقا لمعاهدة حظر انتشار أسلحة الدمار الشامل.

الشيء الواضح هو أنه بعد خمسة وثلاثين عاما من دخول معاهدة حظر انتشار أسلحة الدمار الشامل حيز التنفيذ، وبعد عشر سنوات على امتدادها اللا محدود فإن الضعف متواصل في هذه المعاهدة التي تحمل الكثير من التناقض، فتتضح الرسالة المتناقضة للمعاهدة أنه طالما أن الأسلحة النووية تشكل أمرا سيئا للأمن الدولي وأن هذه الأسلحة قد تعزز من أمن هذه الدولة في الوقت نفسه، وقد جاء من الرئيس الباكستاني الذي أوضح هذا التناقض وهذا عندما سئل "برويز مشرف "عن رأيه في الطموحات النووية الإيرانية فأجاب "أنه ضد طموحات أي بلد في امتلاك أسلحة الدمار الشامل، وعندما ضغط عليه ليبرر امتلاك الباكستان نفس هذه الأسلحة قال: في الحالة الباكستانية هناك مسألة الحدود مع الهند فلا أحد يقبل بأي تهديد وجودي له، لهذا السبب هو يفخر بالأسلحة الباكستانية"[1].

المبحث الثالث

المبادرات الإقليمية من اجل امن منطقة الشرق .

بسبب تأزم الوضع في منطقة الشرق الأوسط ،والانتشار الواسع لأسلحة الدمار الشامل بين دوله ،أدت إلى تقديم العديد من المبادرات الإقليمية ،بهدف الحد من التهديدات خاصة النووية المتعلقة بالتحدي الأمني في منطقة الشرق الأوسط ،فقد عمل الاتحاد الأوروبي محاولا إيجاد حلول لهذا التهديد النووي من خلال محادثاته التفاوضية مع الدول ذات الطموح النووي ،بهدف إقناعهم بالتخلي عن الرغبة في امتلاك هذا السلاح أو حتى الإيقاف الجزئي والمحدود للبرامج النووية ،عملا بذلك قدمت العديد من

[1]– نفس المرجع، 93–94.

المبادرات بهذا الشأن ،كما كان للدور العربي تواجد ملحوظ لحل تصاعد الأزمة ،سواء من خلال منظمة الجامعة العربية ،أو المبادرات الدول العربية خارج إطار الجامعة ،وقد تضمن هذا المبحث:

المطلب الأول :دور الأوروبي في امن منطقة الشرق الأوسط.

المطلب الثاني:المجهودات العربية في حفظ الأمن بالمنطقة.

المطلب الأول

دور الاتحاد الأوروبي في امن منطقة الشرق الأوسط.

لقد أكدت الدول الأوروبية على أهمية قضية السلام في الشرق الأوسط ،في عدة مناسبات سواء كانت رسمية أو دون ذلك ،ويمكن أن توضح ذلك جليا ،في انعقاد المجلس الأوروبي ،الذي تم في 22 يونيو 1996 ،ومن خلاله حدد المبادئ الأساسية التي لابد من توفرها ،والعمل عليها لتحقيق عملية السلام بشكل دائم ،والتي ربطتها خاصة بالقضية الفلسطينية [1] ،فقدمت بيان تضمن الأتي :

*تأكيد أن السلام ،في منطقة الشرق الأوسط يمثل مصلحة أساسية للدول الأوروبية.

1- صدام مرير ألجميلي،**الاتحاد الأوروبي ودوره في النظام العالمي الجديد** ،بيروت ،دار النهل اللبناني للطباعة والنشر والتوزيع ،الطبعة الأولى ،2009 ،ص،144 .

*الاحترام والالتزام ببنود الاتفاقيات التوصل إليها في اتفاقيات مدريد وأوسلو .

*العمل على تنفيذ قرارات مجلس الأمن (425-338-242)،هدف إقامة السلام الشامل والدائم.

*دعم إجراء المفاوضات واستئناف المفاوضات بين إسرائيل وكل من سوريا ولبنان.

*التحذير من النتائج الخطرة ،من عملية إجراء إغلاق الحدود على الاقتصاد الفلسطيني [1].

كما قام الاتحاد الأوروبي من خلال مبادرته لتحقيق السلام بالإقليم بتعيين ممثل خاص له بمنطقة الشرق الأوسط ،هو"ميغيل انحل موراتينوس" [2] .

إن التصور الشامل لمفهوم للأمن المعاصر ،الذي أصبحت من خلاله الأخطار التهديدات الممكنة على منطقة معينة ،تهديدا للعالم ككل ،وهذا في ظل قاعدة الاعتماد المتبادل .وبالتاي فموضوع التسلح في الشرق الأوسط له أهمية بارزة في الأجندة الأوروبية ،كما أن العامل الجغرافي ،الذي يؤدي إلى التعاون الأمني المشترك بين الإقليمين (العربي-الأوروبي)،وهو ما يلقي مسؤولية على المجموعة الأوروبية للمشاركة الفعالة ،بغرض تحقيق السلام في الشرق الأوسط،والعمل على إحلال الأمن وتسيد السلام [3].

لقد شهدت إيران بعد الغزو الأمريكي للعراق في مارس 2003،انسدادا لعلاقاتها مع الولايات المتحدة الأمريكية ،حيث تلقت طهران رفضا لإجراء المحادثات معها بصدد القضايا المتعلقة ،خاصة الملف النووي الإيراني ،وفي هذه الأثناء ظهر الطرف الأوروبي كمفاوض في هذه المسالة ،وقد تجسد التواجد الأوروبي في كل من:فرنسا ،ألمانيا ،وبريطانيا.وهذه الدول الثلاثة شكلت مايسمى "الترويكا الأوروبية "،التي كانت كحاجز يعرقل مسعى الولايات المتحدة الأمريكية في جهدها لإحالة الملف الإيراني إلى مجلس الأمن الدولي،وهذا بغرض العمل على فرض عقوبات تحت مبرر انتهاك إيران لمعاهدة حظر الأسلحة النووية [4] .وهنا اعتمدت إيران في إجراء مفاوضاتها مع الترويكا الأوروبية على مبدأين ،أو شرطين أساسيين:

2- بشارة الأخضر ،**أوروبا وفلسطين من الحروب الصليبية حتى اليوم** ،بيروت ،مركز الدراسات الوحدة العربية ،الطبعة الأولى ،2003 ص،545 .

3- علي الحاج ،**سياسات دول الاتحاد الأوروبي في المنطقة العربية عد الحرب الباردة** ،بيروت ،مركز دراسات الوحدة العربية ،الطبعة الأولى ،2005 ،310 .

4- ابراهيم أمين حمادة ،وآخرون،**العلاقات العربية –الأوروبية :حاضرها ومستقبلها** ،مركز الدراسات العربي الأوروبي ،الطبعة الأولى ،1997 ،ص،ص،75 ،77.

1- ريتشارد .ن.هاسن،مارتينأنديك،**استعادة التوازن :إستراتيجية للشرق الأوسط برسم رئيس جديد**،ترجمة :سامي الكعكي،لبنان ،دار الكتاب العربي ،الطبعة الأولى ،2006،ص،138 .

1- التصميم القوي على استكمال نشاطاتها المتعلقة بتوفير دور الوقود الذي تحتاج إليه صناعاتها، تحت دافع البحث على أنواع جديدة للطاقة.

2- لكي تظهر رغبتها في التعاون الدولي، وسعيها أيضا في مسيرة البحث عن السلام والأمن بالمنطقة.

وفي هذه الأثناء أصبح للاتحاد الأوروبي دور بارز، يتضح من خلال محاولاته الدبلوماسية المتعددة بهدف ضمان تمسك إيران بتعهداتها ،والوفاء بالتزاماتها الناتجة عن معاهدة الحد من انتشار الأسلحة النووية ،وفي هذا الصدد توصلت الترويكا الأوروبية إلى عقد اتفاق سيدني مع إيران عام 2003 [1] ،أو ما يعرف باتفاقية سعد أباد ،وهو عبارة عن بروتوكول إضافي الذي تم القرار توقيعه مقابل اعتراف هذه الإطراف بحق إيران باستعمال الطاقة النووية ،وذلك في المجال السلمي ،ومن خلال هذا البروتوكول الإضافي استطاعت إيران العمل بحرية بمحطة بوشهر ،وذلك دون التعرض لأية ضغوطات من كافة الجوانب [2].في حين إن الغرض من هذا الاتفاق هو تعليق أنشطة اليورانيوم ،غير إن هذا الاتفاق لم يدم طويلا ،وهذا بسبب تنصل إيران من التزاماتها في شهر حزيران من عام 2004 ،واستكملت بذلك نشاطاتها بتخصيب اليورانيوم.

لقد سعت الترويكا الأوروبية لحل أزمة الملف النووي الإيراني، باعتماد نموذج الفعالية والدبلوماسية في تدخلها من اجل حل،وإدارة الأزمات الدولية وحتى الإقليمية ،حيث وجدت دول ها فرصة للتدخل في المسالة الإيرانية ،وهذا بعد إصدار قرار مجلس الأمناء الخاص بالوكالة الدولية للطاقة الذرية ،الذي تم في 12 سبتمبر 2003 ،وهذا راجع إلى إن دول الترويكا الأوروبية تعتمد في عملها على تقارير الوكالة الدولية للطاقة الذرية،الناتجة عن العمليات التفتيشية ،والتي كشفت عن وجود انتهاكات إيرانية تمس بمبادئ معاهدة الحد من الانتشار النووي،أو إنتاجها لأسلحة نووية [3]،في حين إن قرارها في 12 ديسمبر 2003[4]،الذي اتهم طهران حسب المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية محمد ألبرادعي ،بالكذب على

2- افرايم.ب.لنداو ،افرايم اسكولاي،**إسرائيل والمشروع النووي الإيراني**،ترجمة :احمد أبو هدبه ،لبنان /مركز الدراسات الفلسطينية الطبعة الأولى ،2006،ص،76 .

3- أوسامة السليمي،**علاء لعبيدي إيران المنظور الأمني الإقليمي بعد الحرب الباردة:الدوافع و الإمكانيات**، المرجع السابق ،ص ،152 .

1- حبيبة زلاقي، **تأثير التحولات الدولية لما بعد الحرب الباردة على السياسة الخارجية الإيرانية**،مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلاقات الدولية ،تخصص علاقات دولية ودراسات إستراتيجية ،باتنة ،جامعة الحاج لخضر ،دفعة:2010/2009 ،ص،192 .

2- محمد عبد السلام ،**الأسئلة المعلقة حول البرنامج النووي الإيراني** ،مجلة السياسة الدولية ،العدد154 ،أكتوبر 2003 ،المجلد 38 ص،336 .

الوكالة مبررا ذلك بكون إيران لم تقم بتقديم معلومات كاملة حول برنامجها النووي ،هذا ما أدى إلى انعدام الشفافية في معطياتها وطرحه لأسئلة حول إمكانية وجود برنامج سري للأسلحة النووية تديره إيران [1].

وفي هذه الأثناء قامت الترويكا الأوروبية بمحاولة أخرى ،وهذا من خلال مطالبة إيران بالوقف الدائم ،أو التعليق لأنشطتها لمدة تتراوح عشرة سنوات ،وهذا فيما يخص جانب تخصيب ومعالجة الوقود النووي ،إلا أن إيران تمسكت بحقها في استمرار أنشطتها في النطاق التجاري وهذا باعتباره تنازلا منها ،وإضافة إلى تقديمها لتعهدات سياسية ،وترتيبات لتعزز الشفافية ،وقد قامت بكل ذلك بغرض زيادة الثقة ،بأنها لن تقوم باستخدامات عسكرية ،وقد توصلت المحاولات الأوروبية إلى التفاوض على تأخير امتلاك إيران السلاح النووي ، والالتزام ببعض القيود ،وقد كان للضغوط الدولية ،والمخاطر التي تحدق بالأمن الإيراني دور في ذلك [2].

ولقد اعتمد الاتجاه الأوروبي في سياسته على الحوار النقدي ،الذي تجلى في مواجهة السياسة الأمريكية ،التي تعمل على توجيه ضربة عسكرية للمنشات الإيرانية ،وهذا من خلال إحالة ملفها لمجلس الأمن .وتم إظهار المعارضة الأوروبية في عدة مواقف ،منها مؤتمر قمة الدول الصناعية السبع الكبرى ،الذي تم بمدينة ليون الفرنسية في جوان 1996 ،حيث صرح الرئيس الفرنسي "جاك شيراك" معارضته لفكرة العقوبات الاقتصادية ،وميله إلى الاكتفاء بالحوار مع الجانب الإيراني إضافة إلى كل من ليبيا وكوريا الشمالية،وعدم إجراء قطع للعلاقات نهائيا مع هذه الدول هذا بالإضافة إلى الجهود الدبلوماسية من أطراف أخرى كالاتحاد الأوربي الذي حاول أن يركز و باستمرارية على الحل الدبلوماسي كأفضل سبيل لتفادي مخاطر حروب أخرى و كذلك للحفاظ على مصالحه الاقتصادية مع طهران[3].

وهذا من جانب إن عدم العداء،والاقتراب من هذه الدول بغرض السلام والمحافظة على الأمن والعدالة في العالم.وهذا ما تم تأكيده من طرف رئيس المجموعة الأوروبية "جاك سانتر" من خلاله قوله :"إن الاتحاد الأوروبي سيظل متمسكا بسياسة الحوار النقدي ،ما لم يلبث بالدليل القاطع الإدانة لإيران في الاتهامات الموجهة إليها من طرف الولايات المتحدة الأمريكية "،[4]وعلى الرغم من الضغوط التي تمارسها

---

[1]– نفس المرجع ،ص،336 .

4- ريتشارد .ن.هاسن،مارتين انديك،،**استعادة التوازن :إستراتيجية للشرق الأوسط برسم رئيس جديد**،المرجع السابق ،ص،138، 139 .

1- جوزيف س.ناي،**هل الهجوم على إيران أمر ضروري؟** نقلا عن موقع:

http://www.project-syndicate.org/commentary/nye33/Arabic

2- حبيبة زلاقي ،**تأثير التحولات الدولية لما بعد الحرب الباردة على السياسة الخارجية الإيرانية**،المرجع السابق ،ص،ص،192، 193 .

أمريكا ضد الأوروبيين ،إلا إن محاولة الترويكا نجحت مرة أخرى في تشرين الثاني من عام 2004 ،حيث تم عقد اتفاق مع إيران ،وذلك بعد التأكد من إمكانية طرح القضية إمام مجلس الأمن الدولي ،حيث تطوعت إيران بموجب هذا العقد ،بتعليق برنامج التخصيب ،في مقابل تجديد محادثات الاتفاق التجاري والتعاون بين أوروبا و إيران ،إلا إن هذا التعليق جزئي ولا يشمل كل البرامج الإيرانية ،وهذا ما أدى إلى عدم توقف نشاطاتها طبقا لما كشفت عنه الأقمار الصناعية ،وفي عام 2005 ،أعلنت إيران عن نيتها في استعادة أنشطة التخصيب ،وتصميمها على المضي قدما بالمشروع ،وتطوير عشرين آلة للطرد المركزي تعمل على الغاز،وهي التكنولوجيا الأساسية التي تستعملها إيران في برنامجها للتخصيب [1].

إن اختلاف مواقف الدول الأوروبية حول القضية الإيرانية ،حيث أن ألمانيا تقول باتخاذ أسلوب العقوبات، وهو ما عبر عنه وزير خارجيتها "فرانك فالترشتاينماير "في مؤتمر الدول الخمسة الدائمة العضوية ،بقوله:"إن الإيرانيين سوف يواجهون العزلة في نهاية الأمر"،في الوقت الذي رفضت فيه النمسا ذلك استنادا إلى تداعيات ذلك ،من صعوبة التعرف على التطورات الحاصلة بالبرنامج النووي الإيراني ،والبعض الأخر يرجع اعتراضه لذلك إلى الخسائر الاقتصادية التي ستنعكس على الأوروبيين إذا حدثت عقوبات على إيران[2] .

إن إقناع الأوروبيين بموقفهم المرن والوسطي بمجال الملف النووي الايراني ،أدى إلى إقناع الولايات المتحدة الأمريكية من اتخاذ موقف اقل تشددا ،وهذا تبني الدبلوماسية كأداة لمعالجة القضية ،في ظل بتقديم بعض التنازلات من اجل تفادي صدام مباشر مع إيران[3] .

ومع تولي نجاد مهامه كرئيس للجمهورية ،قام بفتح قنوات الحوار للحوار ليس مع الطرف الأوروبي فقط ،بل ركز على ضرورة الانفتاح على بقية الدول التي يتمتع بالمكانة والتأثير داخل مجلس المحافظين للوكالة الدولية للطاقة الذرية أو مجلس الأمن الدولي ، وقد قامت طهران بذلك لكي تصل إلى إقامة تحالفات تمكنها من الضغط على الإطراف التي تعمل على احتكار التكنولوجيا النووية ،وهذا ما جسد فعليا في إعلان روسيا رسميا رفضها تحويل الملف النووي الايراني إلى مجلس الأمن ،في نفس

---

[1]– افرايم.ب.لنداو ،افرايم اسكولاي،**إسرائيل والمشروع النووي الايراني** ،المرجع السابق ،ص،ص74 ،75 .

1- حسين التلاوي ،**إيران وتخصيب اليورانيوم :الصدمة وسيناريوهات المستقبل** ،مجلة دراسات الإستراتيجية العدد 2 ،جوان 2006،الجزائر ،

2- احمد السيد تركي ،**إبعاد إحالة الملف النووي الإيراني إلى مجلس الأمن** ،مجلة السياسة الدولية ،العدد164 ،افريل 2006 ،المجلد 41 ،ص،154 .

الوقت كانت إيران تعمل على زيادة الثقة بينها ،وبين الترويكا الأوروبية، من خلال إعلانها استعدادها لقبول الشروط اللازمة التي تضمن عدم تحويل برنامجها النووي لأغراض عسكرية[1] .

وبعد زيارة النسق الأعلى للسياسة الخارجية بالاتحاد الأوروبي "خافيير سولانا " ،لطهران في 6 يونيو 2006 ،مقدما عدة حوافز لإيران بهدف إقناعها بالتنازل عن منشاتها النووية ،وقد تم موافقة إيران على ذلك ،بشرط أن تجدول زمنيا هذه الحوافز الاقتصادية ،وإعطاء دور إقليمي امني بارز لها في خالة موافقتها على العرض، في الوقت الذي رفضت فيه إيران طلب مجلس الأمن بوقف عمليات تخصيب ،التي لمحت فيها إمكانية الحد في ظل المفاوضات التي أعلنت الاستعداد لها في 23 أغسطس 2006[2] ،وهذا ما تخلص في المحادثات التي أقيمت يومي التاسع والعاشر من سبتمبر 2006 ،بين إيران والاتحاد الأوروبي ،أين أعلنا أن هناك إمكانية للتوصل إلى تسوية سياسية فيما يخص أزمة الملف النووي الايراني ،وهذا من خلال إما السماح لطهران بتنفيذ عمليات محدودة لتخصيب اليورانيوم ،أو كما جاء في طلب مجلس الأمن الدولي التعليق المؤقت الذي يمتد شهرا أو شهرين [3]،وهو الخيار الذي تتبناه وتعمل على تطبيقه كل من الصين وروسيا ،وأيضا ككسب للوقت بالنسبة للجانب الإيراني ،وذلك على أساس أن تقوم الوكالة الدولية للطاقة الذرية بالسيطرة على الأنشطة السلمية لتخصيب اليورانيوم ،على الرغم من إن الاتجاه الأمريكي والأوروبي يقرون بان حتى القدرة على التخصيب بمستوى منخفض ،قد يساعد طهران على تطوير قدرة عسكرية سرا تحت غطاء برنامج مدني[4].

ولعل من ابرز المقترحات الأوربية الأخرى هو إمكانية حصول إيران على الوقود النووي من قبل مصادر أوروبية ،وهذا مقابل تخلي إيران عن عملية تخصيب اليورانيوم ،لكن إيران قامت برفض هذا المقترح كونه ذو هدف اقتصادي تنافسي يعمل على تحديد مصادر إنتاج الوقود النووي في العلم ،لكن المخاوف الإيرانية من التحالف الأمريكي –الأوروبي ،لحرمان إيران من حقها في امتلاك التكنولوجيا النووية لإغراض سلمية [5].

3- سيد حسين موسوي ،**المسار الموضوعي للتفاوض حول برنامج إيران النووي** ،مجلة شؤون الأوسط،لبنان ،مركز دراسات الإستراتيجية ،العدد120 ،خريف 2005 ،ص،6 .

4- محمد عباس ناجي،**الملف النووي الإيراني مرحلة تقريب المسافات** ،مجلة السياسة الدولية ،العدد:166 ،أكتوبر 2006 ،المجلد 41 ،ص ص،176 ،177 .

1- ناظم عبد الواحد عبد الجاسور،**الشرق الأوسط الكبير :تأثير الخلافات الأمريكية- الأوروبية على قضايا الأمة العربية حقبة مابعد الخرب الباردة** ،بيروت ،مركز الدراسات العربية ،الطبعة الأولى ،2005 ،ص،399 .

2- خليل جداوي ،**أنظمة خطر انتشار الأسلحة النووية :إشكالية البرنامج النووي الايراني** ،مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية ،تخصص:علاقات دولية ،جامعة الجزائر ،2008 ،ص،151 .

3- ريتشارد .ن.هاسن، ،**استعادة التوازن :إستراتيجية للشرق الأوسط برسم رئيس جديد**،المرجع السابق ،ص،214 .

كما أن سياسة التفاوض التي يعتمدها الاتحاد الأوروبي تجسدت فيما يخص قضية الخرب على العراق،وهنا تم انقسام الجانب الأوروبي إلى قسم مؤيد للحرب وهذا تبعا لاختيارهم الوسيلة العسكرية للتعامل مع الأزمة العراقية ،في حين أن الاتحاد الأوروبي رفض رسميا المشاركة في الحرب ولعل الدور البارز في ذلك ،يعود لكل من فرنسا و ألمانيا [1]،التي شجعت الأمم المتحدة على إتباع سياسة الحوار مع العراق منذ سنة 2002 ، وهذا بهدف وضع آلية لتطبيق القرار 1284 ،وفي المقابل أقنعت العراق بإعلان الموافقة على عودة المفتشين دون قيد أو شرط[2] .

وفي مارس 2003 ،اصدر وزراء خارجية كل من فرنسا وألمانيا وروسيا ،بيانا مشتركا ذكروا فيه" أنهم في الظروف السائدة لن يوافقوا على مشروع قرار يحول استخدام القوة [3]"،غير أن هذه التوجهات الأوروبية الرافضة لقيام الحرب لم تنجح ،وبحلول 21 مارس 2003 ،بدأت الولايات المتحدة الأمريكية حربها على العراق .

فقد دلت الحكومة الفرنسية العديد من الجهود بغرض إقناع العراق بعودة المفتشين في إطار لجنة الانموفيك ،وذلك بموجب القرار 1248 ،وهذه المبادرات أدت بكوفي انان إلى الإدلاء بالتصريح الأتي:" استئناف عمل المفتشين الدوليين بالعراق لن يبدأ قبل موافقة العراق على تنفيذ القرار 1284 "،أما بريطانيا فقد طالبت عن طريق "جاك كاسترو "في أغسطس من عام 2002 ،بإعطاء العراق مهلة محددة تتولى قبل انتهاء دعوة المفتشين للعودة إلى عملهم بالعراق[4] ،في حين طالب الاتحاد الأوروبي في سبتمبر 2002 ،على العمل بطريقة عقلانية وودية لحل الأزمة العراقية .ومما سبق فان المقاربة الأوروبية بالنسبة لقضية الحد من الأسلحة ، والعمل على نزعها وانتشارها ،خاصة السلاح النووي صارمة في جانب الصادرات[5] .

4- هانز بليكس ،**نزع سلاح العراق :الغزو بدلا من التفتيش** ،ترجمة :داليا حمدان ،بيروت ،مركز الوحدة العربية ،2006 ،ص ص،80 ،83 .

5- صدام مرير الجميلي ،**الاتحاد الأوروبي ودوره في النظام العالمي الجديد** ،بيروت ،دار المنهل اللبناني للطباعة والنشر والتوزيع ،الطبعة الأولى ،2009 ،ص ص،128 ،129 .

1- ناظم عبد الواحد عبد الجاسور ،**الشرق الأوسط الكبير :تأثير الخلافات الأمريكية- الأوروبية على قضايا الأمة العربية حقبة مابعد الحرب الباردة** ،المرجع السابق ،ص ،299 .

4- جعفر، النعيمي ،**الاعتراف الأخير :حقيقة البرنامج النووي العراقي** ،المرجع السابق ،ث ث،230 ،231 .

3- ابان انطوني،**التوجهات الرئيسية في مجال الخد من الأسلحة والقضاء على الانتشار :التسلخ ونزع السلاح والأمن الدولي**،الكتاب السنوي،2004،ترجمة حسن الحسن ،وآخرون ،بيروت ،مركز دراسات الوحدة العربية،2004، ص ،819 .

وأيضا التزامه بالمعايير والقواعد التي نصت عليها معاهدة عدم الانتشار ،وهذا مع الآخذ بعين الاعتبار عدم فرض العقوبات الجماعية للحد من أسلحة المار الشامل ،إلا إذا جاء دلك نتيجة لقرار الهيئة الأممية[1] .

إن سياسات دول أوروبا الشرقية الموالية للولايات المتحدة الأمريكية ،خلال أزمة العراق ،والتي في مقدمتها بريطانيا واسبانيا تخت رئاسة "أزنار"،التي شجعت الخيار العسكري ،وهذا ضنا منها انه الحل الوحيد للازمة،وعملت على إقناع الدول الأعضاء في مجلس الأمن بضرورة إصدار قرار في هذا الشأن،وهذا تحت شعار"عملية تحرير العراق"،وكتطبيق لذلك قدمت هذه الحكومات ،عددا من قواتها المسلحة بغرض المساعدة في عملية إعادة الأعمار،وحفظ الأمن في العراق .لن سياسات هذه الدول لم تأتي من ملء إرادتها ،بل كان هذا نتيجة التهديد الأمريكي بحرمانها من المساعدات التي وعدتها بتقديمها لها[2].

إن المبرر وراء طرح فكرة الخيار العسكري في العراق ،هو العمل بالقرار 1284، الذي يقر بالية التفتيش الجديدة من طرف الانموفيك ،وهذا لتصنيف العراق من بين الدول المكونة "لمحور الشر"[3] ،وتم الأخذ بهذا الخيار من اجل إزالة التهديد لأسلحة الدمار الشامل التي تمتلكها العراق ،وبقيت دول أوروبا تعتبر أن رفضها لما طرح في الشأن العسكري،حيث قامت باقتراح بديل فرض عقوبات والحظر ، إضافة إلى تكثيف عمليات التفتيش [4].وفي إطار ذلك ،ذكرت القوى الأوروبية للولايات المتحدة الأمريكية بسياساتها الازدواجية ،التي تتبلور في عملها على التدخل العسكري في العراق ،في حين أنها تعمل على تمويل التسلح الإسرائيلي وتجاهل ذلك[5] .

ومن هنا نجد الأزمة العراقية قد أظهرت الدور الأوروبي ،وتأكيده على إيجاد إستراتيجية موحدة لإيقاف تهديد أسلحة الدمار الشامل ،من خلال تقدير التحديات وتداعيات الأسلحة النووية ،خاصة البحث في التوصل إلى الوسائل اللازمة لذلك ،وهذا في إطار الأمم المتحدة[6].

4- ناظم عبد الواحد عبد الجاسور،**الشرق الأوسط الكبير :تأثير الخلافات الأمريكية- الأوروبية على قضايا الأمة العربية حقبة مابعد الحرب الباردة** ،المرجع السابق ،ص ،299 .

1- شارون ويهيتا ،**العدالة فيما بعد الصراع :تطورات المحاكم الدولية:التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي** ،الكتاب السنوي ،2004،المرجع السابق ، ص،221 .

2- نرمين النوارى،**الاتحاد الأوروبي والشرق الأوسط** ،مجلة السياسة الدولية ،العدد:142 ،أكتوبر 2000 ،ص،89 .

3- هانز بليكس ،**نزع سلاح العراق :الغزو بدلا من التفتيش**،المرجع السابق ،ص،73.

4- جيري سمبسون ،**الإرهاب والقانون :المقاربة الدولية في الماضي والحاضر :التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي** ،الكتاب السنوي ،2004،المرجع السابق ، ص،221.

6- سمير أمين ،**جيو سياسة الامبريالية المعاصرة** ،المستقبل العربي ،العدد:303 ،ماي 2000،ص،112 .

المطلب الثاني

المجهودات العربية في حفظ الأمن بالمنطقة.

إن الحديث عن المبادرات العربية في الشرق الأوسط ليس وليد الفترة الحالية ،بل عود إلى فترة الخمسينيات،وثم تصاعد بعد نهاية حرب أكتوبر سنة 1973 ،إلا انه بشكل أكثر الفتا للنظر مع أوائل التسعينيات ،وفي جميع الحالات كانت مصر هي المطالب الأول بعملية نزع السلاح في الشرق الأوسط ،وقد ارتبط التخوف العربي من الانتشار للسلاح النووي بالخطر الإسرائيلي ،وقد كان أول طلب قدمته مصر في هذا الشأن في عهد الرئيس عبد الناصر ،بغرض تحقيق السلام بين البلدين ،في الوقف الذي تزامن فيه الميول الإسرائيلي غالى امتلاك السلاح النووي ،وبقت هذه القضية تؤرق الساسة ،حيث لم يفصل الرئيس أنور السادات بين هذه الإشكالية ،والتداعيات التي واجهتها الدولة المصرية ،بعد حرب سنة 1967[1] .

كما أن مصر عند انعقاد مؤتمر مالطا لوزراء خارجية دول البحر المتوسط لحركة عدم الانحياز مشروع غرضه "إنشاء منطقة الشرق الأوسط كمنطقة خالية من الأسلحة النووية "،وقد تمت موافقة المؤتمر على ذلك ،على الرغم من الرفض الإسرائيلي للتوقيع على اتفاقية حظر انتشار الأسلحة النووية ،مما زاد التهديد الذي يواجه عمليات السلام بالمنطقة ،وفي عام 1975 ،أثناء انعقاد الدورة العادية للجمعية العمة قدمت كل من:مصر ،إيران،الأردن ،البحرين ،تونس،والكويت ،مشروعا يخمل نفس المضمون السابق ،وفي الدورة التالية سنة 1976 ،عمل الممثل المصري بالجمعية على إبراز أهمية إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية بإقليم الشرق الأوسط ،مؤكدا على آن إسرائيل هي الدولة الوحيدة بالمنطقة الرافضة لذلك ،مدعما خطابه بأنه مع توقيع إسرائيل على المعاهدة الخاصة بحظر انتشار السلاح النووي ،ستصدق عليها هي أيضا ،وفي نفس الصدد دعت البلدان المعنية بالسلام في الشرق الأوسط ،بالتعهد على عدم حيازة هذه الأسلحة ،ووضع أنشطتها تحت الرقابة الدولية [2]،وهذا حسبما جاء في كلمة وزير الخارجية المصري ،بطرس بطرس غالي :"إن إعلان منطقة الشرق الأوسط منطقة خالية من الأسلحة النووية ،إنما يشكل عنصرا أساسيا للقضاء على التوتر وعدم الاستقرار في المنطقة،أما تنفيذ

1- ممدوح حامد عطية ،**أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط :بين اليقين والشك؟**،المرجع السابق ، ص ص،148 ،149 .

2- محمد بهاء الدين الغمري، **الخيار النووي في الشرق الأوسط،أعمال الندوة العسكرية التي نظمها مركز دراسات المستقبل** ،المرجع السابق ،ص ص،123 ،124

هذا الإعلان فهو أمر يتطلب اتخاذ إجراءات مناسبة ،وفعالة لتحديد الأسلوب الأفضل لتحقيق هذا الهدف ".[1]

أما أن الحكومة الإيرانية كان لها دور بارز ،حيث قامت بتدعيم جهود الجامعة العربية ،فقد عملت على تسهيل حركتها داخل هيئة الأمم المتحدة ،والتي اتضح جليا خلال انعقاد الدورة الاستثنائية العاشرة ،والتي تم تكريسها خصيصا بغرض البحث في قضية نزع السلاح،التي انعقدت سنة 1978 ،فمن خلال هذه المبادرة قررت الجمعية العامة للهيئة الأممية بضرورة العمل على إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية بإقليم الشرق الأوسط.[2]

وبعد سنة من ذلك ،كمبادرة مصرية من اجل التقليص من التهديد النووي الإسرائيلي لبلدان المنطقة ،حيث أنها من خلال هذه المحاولة احتلت الصدارة ،من ناحية كونها الدولة العربية الأولى ،التي اتخذت قرار توقيع معاهدة السلام مع الطرف الذي يعد العدو الأخطر والمباشر بمنطقة الشرق الأوسط [3] .

كما أن مبادرة كامب ديفيد ،التي تتمحور حول اجتماع الرئيس المصري أنور السادات مع رئيس الوزراء الإسرائيلي ،إضافة إلى الرئيس الأمريكي جيمي كارتر ،بمدينة كامب ديفيد في الفترة التي تتراوح ما بين 5 و17 سبتمبر 1987 ،حيث تم في هذا الاجتماع بحث قضية إنشاء سلام دائم في منطقة الشرق الأوسط ،ما أدى إلى توقيع اتفاقية كامب ديفيد ،التي تنص على تسوية الصراع بين الجانبين العربي والإسرائيلي ،ومحاولة ضم الدول المعنية للاتفاقية ،كما أنها تعمل مستقبلا على إجراء [4] مفاوضات الطرق الصهيوني مع الدول المجاورة بالإقليم ،بغرض التوصل إلى اتفاق من شانه أن يعمل على تعزيز السلام والأمن ،كما أن السياسة العربية تقر بضرورة تحقيق حظر التسلح ،عملا بقرارات مجلس الأمن الدولي (242-337) ،ويتم ذلك عبر عمليات التفتيش والرقابة التي بإمكانها أن تنذر بشكل مبكر عن التهديدات المحتملة ،وعمليات التسليح خاصة في منطقة الشرق الأوسط. [5]

ففي عهد الرئيس حسني مبارك ،تم تقديم الدولة المصرية مبادرة للقمة العربية المنعقدة ببغداد ،بتاريخ 28 ماي 1990 ،للتأكيد على إقامة منطقة خالية من الأسلحة النووية بالمنطقة وعدم إرسال

3- نفس المرجع،ص ،124 .

4- حسين علي هلال،**هل ستصبح إيران دولة نووية تخشاها الدول المجاورة ؟**،الكتاب الأول ،المرجع السابق ص،13.

[3]- ميشيل جرينون،**النزاع وعدم الاستقرار في الشرق الأوسط** ،المرجع السابق ،ص،81 .

2- يحيى احمد الكعكي،**الشرق الأوسط وصراع العولمة**،لبنان ،دار النهضة العربية ،الطبعة الأولى،2002 ص،293 .

[5]- نفس المرجع ،ص،293 .

الولايات المتحدة الأمريكية السفن المحملة بالأسلحة النووية إلى بحار المنطقة التي من شانها لن تزيد من تأزم الوضع ،مع التركيز على ضرورة انضمام إسرائيل لمعاهدة الحد من انتشار الأسلحة النووية[1].

وقد شملت المبادرة المصرية مقترحات ضبط التسلح التالية :

*التطابق الكيفي والكمي للقدرات العسكرية لدول المنطقة ،بما يعني تحقيق التوازن بين الدول.

*أهمية انضمام إسرائيل إلى كل الوثائق القانونية التي تنظم مسالة أسلحة الدمار الشامل ،والتي من بينها :اتفاقية منع الانتشار النووي لسنة 1996 – حظر الأسلحة البيولوجية لعام 1972 .

* توافر الحقوق والمسؤوليات والالتزامات لمختلف دول المنطقة .

* الإشراف الدولي من طرف أجهزة الأمم المتحدة للحد من مستويات التسلح .

* استعداد مصر للمشاركة البناءة في مؤتمر جنيف ،والتقدم بمقترحات في هذا الصدد.

* أن يسير موضوع الحد من التسلح مع جهود السلام.[2]

ومع تراجع الأمن القومي العربي بسبب التوترات التي تواصلت بالإقليم، إذ أدت إلى تعرض المنطقة إلى العديد من الهزات أثرت بدرجة عالية على استقرارها، والتي كانت في معظمها إسهاما للسياسات الغربية، إلى حد أصبحت الدول الخليجية ترى مدى الارتباط الوثيق بين أمنها والأمن القومي العربي، وفي هذا الصدد أشار الأمين العام لجامعة الدول العربية إلى ضرورة أن تكون للقوات العربية الأولوية في التدخل في المنطقة بغرض الحفاظ على أمنها

ضمان استقرارها من خلال تقوية الروابط بين الدول العربية ما يتيح لها الإمكانيات الأساسية لكي تتحرك في ظل تكتلات متجانسة[3].

كما رأت المبادرة العربية أن اعتماد الإطار القانوني بين الدول العربية من جهة، والحكومة الإيرانية من جهة أخرى، من شأنه أن يعمل على تحقيق المصالح المشتركة والمتبادلة لأكبر قدر ممكن، خلافا عن آثار النزاعات بينهما، والتي ستكون نتائجها وخيمة على الصعيدين خاصة استنزاف لقدرتهما

4- ممدوح حامد عطية،**البرنامج النووي الإسرائيلي والأمن القومي العربي** ،مصر ،الهيئة المصرية العامة للكتاب ،الطبعة الأولى ،19996 ،ص،212 .

1- محمد بهاء الدين العمري، **الخيار النووي في الشرق الأوسط:** أعمال الندوة العسكرية التي نظّمها مركز دراسات المستقبل، المرجع السابق، ص ص، 121-122.

2- محمد سعد أبو عامود،**النظام الإقليمي العربي ومستجدّات ما بعد أزمة الخليج**، مالطا ،مستقبل العالم الإسلامي، 1992، 26 .

في مقابل التفوق الإسرائيلي الذي يمثل التهديد المباشر لهما معا[1]. ويرى الباحثون ضرورة التوصل إلى مشروع مشترك يهدف لإعادة إعمار المنطقة التي أضعفتها الحروب السابقة والحالية، والذي سيتم عبر إيجاد علاقات تقوم على المصالح المشتركة بين أعضاء المنطقة، ما يجعل من إمكانية حدوث التصادم شبه مستحيلة نظرا ... مقارنة بعلاقات التعاون.

فعلى الرغم من تعدد المبادرات العربية، إلا أن ضعف التنسيق العربي أدى إلى صعوبة التوصل إلى القرارات والنتائج المنشودة، حيث أن الوفود العربية خلال عام 1991 لم تتوصل إلى الإتفاق النهائي فيما يخص مشروع القرار المتعلق بإنشاء منطقة الشرق الأوسط خالية من أسلحة الدمار الشامل، والتركيز الأكبر على السلاح النووي، إلا أنه في النهاية تم التصديق على هذا القرار في المؤتمر العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية، إلا أن الوفد الصهيوني لم يعر هذا القرار أية أهمية، وهذا ناتج عن الدعم الأمريكي الدائم لتفوقه، وفي العام التالي لدى اجتماع جامعة الدول العربية بهدف مراجعة جدول أعمالها وصياغة مشروع قرار، تم تقديم المملكة العربية السعودية عبر ممثليها مشروع قرار يتضمن هذا الأخير ضرورة دعوة إسرائيل للتوقيع على معاهدة عدم الانتشار، إضافة إلى اتفاقية الضمانات، وهذا بهدف إخضاع المنشآت النووية الإسرائيلية للتفتيش من قبل الوكالة الدولية للطاقة الذرية، إلا أنه على الرغم من الوفاق العربي، إلا أن الجانب الغربي وقف في اتجاهات منقسمة حيث وافقت الولايات المتحدة الأمريكية إلى جانب الطرف الأوروبي على الفكرة من حيث المبدأ إلا أنها ترفض التعرض لإسرائيل، في حين أن الهند قد طلب عدم الاهتمام بالمشروع مبررا ذلك بانتهاء فترة تقديم المشاريع إلى الأمانة العامة، وفي هذا الإطار وافقت مصر على عدم ذكر إسرائيل ما كان يوضح ملامح الانقسام في الجانب العربي[2].

ومع تعدد المبادرات العربية، تأكدت منظمة جامعة الدول العربية أن الولايات المتحدة الأمريكية عند صدور أي مشروع يخص الترسانة النووية الإسرائيلية سترفض ذلك لكن ليس عن طريق سياسات علنية، كونها دولة تمثل الراعي العالمي للسلام، بالتالي فهي تتجنب أخذ موقف حازم في قضية انضمام إسرائيل إلى معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية[3].

3- وليام لورنس، توماس بيكرنبج،**إيران: ما هي مبادرة دبلوماسية جديدة**، ترجمة ناجي العرفاوي، أخبار الخليج، 08 فيفري 2009.

1- فوزي صلوخ، **الواقع الإقليمي والدولي: قضايا ومواقف**، لبنان، دار المنهل اللّبناني للطباعة والنشر، الطبعة الأولى، ص ص، 22،23.

2- مراد إبراهيم الدسوقي، **بين السلاح النووي الإسرائيلي ومعاهدة الانتشار النووي**، مجلة السياسة الدولية، العدد 160، أفريل 1995، ص 144.

شهد عام 1992 عن تحديد القوات المسلحة المصرية عبر وزير دفاعها عن العوامل التي من خلال يمكن أن تجعل المنطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل وهي:

أ- تشكيل الإقناع الكامل لدى أطراف المنطقة بأن التفوق العسكري الشامل هو أمر لا يمكن لطرف من الأطراف تحقيقه على حساب طرف آخر.

ب- التوصل إلى الحلول التي تكفل إنهاء الصراعات والمشاكل بين دول المنطقة وتؤدي إلى تحسين العلاقات فيما بينها.

ج- تنمية إجراءات بناء الثقة بين دول المنطقة، وتنمية العلاقات والروابط بينها من خلال فتح مجالات التعاون على اختلافها.

د- التدرج في طرح إجراءات ضبط التسلح والحد منه، بحيث يتم ذلك عبر مراحل زمنية، وبحيث تأخذ الموضوعات التي تبشر باحتمالات نجاح أكبر متقدمة في قائمة تلك المراحل.

ه- إشراك أطراف دولية أخرى، وتكثيف الاستعانة بمنظمة الأمم المتحدة كأطراف محايدة تضمن تطبيق الاتفاقيات.

و- ضرورة أن تشمل الاتفاقات التي يتم التوصل إليها جميع أسلحة الدمار الشامل وألا تقتصر على نوع دون آخر.

ز- أن تحظى هذه الإجراءات وتلك الجهود بدعم ومساندة المجتمع والقوى الدولية[1].

وفي عام 1993 أكد الرئيس المصري حسني مبارك في مؤتمر جنيف المنعقد لنزع السلاح بتاريخ 28 يناير، رفض التوقيع على اتفاقية نزع السلاح الكيميائي، في حين لدولة إسرائيل الحق في التسلح من دون قيود ولا ضغوطات. وفي إطار العمل العربي المشترك الذي تمثل في طلب كل من الدولتين سوريا ومصر عبر رؤسائها تقديم طلب عدة مرات من إسرائيل من أجل التوقيع على معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية بهدف العمل على إزالة أسلحة الدمار الشامل الإسرائيلية التي تمثل أكبر تهديد للأمن القومي العربي، إلا أنه في القمة المنعقدة خلال عام 1995، أعلنت إسرائيل عملها المتواصل من أجل التفوق المطلق على الجانب العربي، وبالتالي رفضها الواضح عن توقيعها للمعاهدة، وما زاد من حدة

1- محمد بهاء الدين العمري، **الخيار النووي في الشرق الأوسط:** أعمال الندوة العسكرية التي نظمها مركز دراسات المستقبل، المرجع السابق، ص ص، 128،129 .

التوتر العربي في هذه القضية هو إقدام الولايات المتحدة الأمريكية على تشكيل اتفاقية تعاون استراتيجي، ما يؤكد حقيقة عملها على عدم الاستقرار بالمنطقة[1].

كما أن القمة العربية التي أعلنت عن دعمها لفكرة انضمام إسرائيل لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وهذا أثناء انعقادها بالقاهرة في الفترة ما بين 21 و23 حزيران 1996، والتي بموجبها ستخضع إسرائيل كافة برامجها النووية لعمليات التفتيش الدولية التابعة للوكالة الدولية للطاقة الذرية، كما أنها دعمت مبدأ إنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل بالشرق الأوسط، وبصفة خاصة السلاح النووي، ويعد الكيان الصهيوني من بين الأطراف المعنية بذلك، ومن خلال هذا ترى المبادرة العربية أن حماية المنطقة تستوجب التخلص من هذه الأسلحة، وتجنب سباق التسلح الذي ينعكس بالسلب على موارد المنطقة والعلاقات التي تربط أطرافها[2].

ولقد كان لكل من مجلس التعاون الخليجي والجامعة العربية عدة سياسات تبشر بالعديد من الإنجازات بهدف تحقيق موقف عربي يكون له هيبة وتأثير على الاستراتيجيات الدولية الأخرى التي استهدفت منطقة الشرق الأوسط[3].

كما قد أدرجت المجموعة العربية على أن تقوم بتقديم مشاريع خلال الدورات العادية من أجل ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية في الشرق الأوسط، وأيضا في مجال القدرات النووية الإسرائيلية، والعمل على دفع إسرائيل للتوقيع على معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، واتفاقيات الضمانات، إلا أن كل المجهودات باءت بالفشل في ظل وقوف الولايات المتحدة الأمريكية إلى جانب إسرائيل التي تعد كباعث لعدم الاستقرار ما يؤدي في النهاية إلى إعطاء قرارات توصف بالعمومية، على الرغم من أن إسرائيل هي الباعث الأول لغياب الأمن بالإقليم[4].

أما مجلس التعاون الخليجي الذي ترجع الخطوات الأولى لإنشائه إلى عام 1975 إثر المحادثات التي جمعت رئيس مجلس وزراء الكويت مع شقيقه رئيس دولة الإمارات المتحدة، وإصدار بيان مشترك دعا إلى تشكيل لجنة وزارية يرأسها وزيرا خارجية البلدين وتجتمع مرتين كل سنة[5]، وفي ماي 1976 تم

---

[1]– عامر محمود طراف،**إرهاب التلوّث والنظام العالمي**، المرجع السابق، ص 19.

1– هادي الخضراوي، **أبرز قضايا السياسة الدولية المعاصرة: من خلال المفاهيم والبُنى**، لبنان، دار الكتب الحديثة للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2002، ص 42.

[3]– فوزي صلوخ، **الواقع الإقليمي والدولي: قضايا ومواقف**، المرجع السابق، ص 20.

[4]– نفس المرجع، ص ص، 20،21 .

4- مانع جمال عبد الناصر، **التنظيم الدولي: النظرية العامة والمنظمات العالمية والإقليمية المتخصصة**، مصرن دار الفكر العربي، الطبعة الأول، 2007، ص، 108.

إنشاء وحدة خليجية في 25 ماي 1981 بهدف تحقيق التعاون في شتى المجالات وقد كان تشكيل المجلس كرد فعل لتطورين هما:

أ- قيام الثورة الإسلامية في إيران.

ب- نشوب الحرب العراقية الإيرانية.

وفي ديسمبر 2000، عمل قادة دول مجلس التعاون الخليجي على توقيع اتفاقية الدفاع المشترك في قمة العشرين بمدينة المنامة بغرض توحيد جهود أعضاء المجلس للعمل على دفاع العناصر التالية: إقليم، مصالح مشتركة، ومقومات المنطقة، كما حدّدت الاتفاقية أهداف ومجالات التعاون العسكري، وبالتالي إنشاء مجلس الدفاع المشترك، واتضح التنسيق الخليجي بشأن قضية الشرق الأوسط عام 2000، فقد شهدت هذه السنة تأسيس المؤتمر الشعبي الخليجي لمقاومة التطبيع مع إسرائيل، وقد كانت هذه المبادرة تهدف إلى إعطاء المواقف الخليجية المناهضة للضغوطات العالمية، محاولة هذه الأخيرة دعم الكيان الصهيوني، ولقد كانت معاهدة الدفاع العربي المشترك من أضعف المعاهدات التي انبثقت عن جامعة الدول العربية مع أنه كان بالإمكان تفعيلها ووضع آليات تنفيذ لها، والعمل على التأكيد عليها في مؤتمرات القمم العربية المتلاحقة، وقد تجلى ذلك بوضوح في تجاهلها وعدم ذكرها في جلسات مؤتمرات القمة لوزراء خارجية العرب، والذي تطلب وقفة خاصة، والعمل على إعادة إحيائها بشكل أو بآخر، والذي يعد من أهم التحديات التي تواجه الضامن العربي المنشود[1].

ومن خلال المستجدات عمل قادة الدول العربية على وضع خيارات إستراتيجية لمواجهة التهديدات النووية الإسرائيلية، وتتمثل كالآتي:

أ- إقامة مجلس عربي قومي للبدء بمشروع نووي موحد، أو العمل على إحياء دور المجلس العلمي المشترك للطاقة الذرية.

ب- الاستفادة من ميزة الكم البشري والمساحة بغرض إعداد قوات وتسليحها بأسلحة متطورة تتناسب مع مفاهيم التسلح الحديث.

1- محسن البدوي، **تحديات التكامل الاقتصادي العربي في عصر العولمة**، لبنان، منشورات الحلبي الحقوقية، الطبعة الأولى، 2011، ص ص، 191،192 .

ج- تمسك البلدان العربية بقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة الذي يقوم على إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط[1].

ولقد كشف الموقف العربي اتجاه غزو العراق في مارس 2003، وقبل ذلك في غزو الكويت، أن الجانب العربي هو الأضعف، مما أدى إلى التفكير الجاد في إنشاء اتحاد دفاع مشترك، وتشكل قوة عربية دفاعية موحدة يكون درع الجزيرة جزء منها، وإعطاء دور أكبر لجامعة الدول العربية كمنظمة يجب أن تصبح قراراتها وهيئاتها ذات قناعة للالتزام بها من خلال آلية جديدة ترتكز عليها[2].

كما وضعت الحكومة المصرية خلال عام 2004 مبادرة لتفعيل دور الجامعة العربية، ورأت أن النظام العربي بات في حاجة إلى مبادرة كبرى تجمع بين ما هو سياسي وما هو قانوني، وقد بنيت هذه المبادرة على عدة محاور كان أهمها:

1- احتواء المنازعات العربية – العربية وتسويتها.

2- إقامة نظام للأمن القومي العربي.[3]

2- ممدوح حامد عطية، **البرنامج النووي الإسرائيلي والأمن القومي العربي**، المرجع السابق، ص ص، 210، 211 .

3- يوسف عاكف صوفان، المنظمات الدولية والإقليمية، مصر ،دار الأحمدي للنشر ،الطبعة الأولى،2004.

،المرجع السابق، ص ،50 .

1- أمين مشا قبة، سعد شاكر شلبي، **التحدّيات الأمنية للسياسة الخارجية الأمريكية في الشرق الأوسط: مرحلة ما بعد الحرب الباردة**، المرجع السابق، ص ص، 84،78 .

خلاصة الفصل :

على الرغم من القرارات والضغوطات الدولية ،إلا انه تبقى العديد من الدول تعتزم التعنت في سياساتها التسلحية ،وصولا إلى امتلاك أسلحة الدمار الشامل ،التي تعد بمثابة الركيزة الأساسية التي تضعها مختلف الحكومات ضمن أولوية أجندتها الدفاعية ،بغرض حماية أمنها والحفاظ على بقاء استقرارها ،ومن خلال ذلك تسير شؤونها وصولا إلى تحقيق مصالحها القومية ،غير أن لكل هذه السياسات تداعيات سلبية على امن الدول الأخرى ،فبامتلاك إسرائيل السلاح النووي ،وطموح إيران النووي ،يعرض هذا دول الشرق الأوسط لمخاطر أمنية جمة ،باعتبار أنهما يمثلان القوى الكبرى بالمنطقة في غياب التوازن الاستراتيجي بالإقليم ،وفي ظل رفض الجانبين للتخلي عن الخيار النووي أو حتى الإيقاف النسبي له ،فان هذا الوضع أدى بالمنطقة لتوقع إمكانية قيام حرب ،بسبب العلاقات العدائية التي تربط بين القوتين وتزايد القضايا الخلافية التي تزيد من تأزم العلاقات وتوترها ،مما يرجح قيام احد لطرفين بالقيام الضربة الأولى للطرف الأخر ،بهدف تدميره والتوصل إلى السيطرة والهيمنة على الإقليم ،وفي ظل تضاعف التهديدات الأمنية لمنطقة الشرق الأوسط ،تكاثفت الجهود بهدف الحد من الانتشار النووي أو حتى التقليص من تداعيات امتلاكه ،وقد كان للمنظمة الأممية دور بارز في هذا الشأن ،ويظهر ذلك بشكل أكثر وضوح بمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ،التي تعتبر من أهم المعاهدات الدولية التي تم عقدها منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية بغرض مواجهة أخطار الأسلحة النووية التي تمثل اكبر تهديد لأمن البشرية، وأنها ستصبح مدعاة لزيادة احتمالات نشوب حرب نووية ،لذا عمل المجتمع لدولي جاهدا للحد من انتشارها وتحريم إنتاجها واستخدامها ،غير أن المعاهدات الدولية ،بما فيها قرارات مجلس الأمن التي تجرم امتلاكها ،وتقوم بفرض عقوبات عدة على الدول التي اكتسبتها للحد من أخطارها إلا أنها تخضع إلى تسييس وضغوطات من الدول الكبرى وفقا لمصلح هذه الدول وتطلعاتها، وبالمثل المنظمات الدولية والقانون الدولي ،هذا على الصعيد الدولي ،أما إقليميا فقد قام التحاد الأوروبي خاصة من خلال

ما يسمى بالترويكا الأوروبية ، بمجهودات كبيرة بغرض إيقاف تعنت الدول الشرق أوسطية في امتلاك السلاح النووي ،خاصة الجانب الإيراني الذي شهد مفاوضات أوروبية عديدة لإقناع إيران بالتخلي عن ملفها النووي مركزة في ذلك على الجانب العسكري ،الذي يعود بتهديدات عدة على الدولة في حد ذاتها ودول الإقليم ككل ،وتقدمت بالكثير من الحلول لطهران وفي نفس الصدد ، تدخل الجانب العربي عن طريق جامعة الدول العربية ،التي عملت على إقناع الأطراف للتوقيع على معاهدة الحد من انتشار الأسلحة النووية ، مركزة بذلك على الكيان الصهيوني الذي رفض آي قيد قانوني على تسلحه ، إضافة إلى تقديم عروض واتخاذ مفاوضات مع الجانب الإيراني ،وبالتالي لم يقف العالم كمحايد في ظل التهديدات النووي التي تتعرض لها منطقة الشرق الأوسط ،وهذا لما لها من تداعيات أمنية على العالم بأكمله ،خاصة المصالح الدولية الموجودة بالإقليم .

خاتمة

الخاتمة:

من كل ما جاء يتبين أن منطقة الشرق الأوسط تشهد النزاعات والتوترات الإقليمية والتي غالبا ما تتدخل فيها مصالح خارجية،مصالح الدول الكبرى.

والتي ترى في الشرق الأوسط منطقة الثراء،النفط،والمال،وهي منطقة الحروب التي يجب أن تكون فيها قوة كبرى حتى تفرض الاستقرار والأمن وإسرائيل هي الحل لذلك في رأي الدول الكبرى وهذا لتحقيق مكاسب إقليمية ودولية،ومن ذلك وبدخول إسرائيل للمنطقة عن طريق اغتصاب الأراضي الفلسطينية فقد عرفت المنطقة عدة حروب وعلى عدة جبهات،اشتركت فيها دول عربية مجتمعة ضد إسرائيل لإخراجها من المنطقة،ومنه وفي تلك الفترة يتضح لنا أن القضية الفلسطينية قوت الروابط العربية وعززت الأمن القومي العربي وزادت من التلاحم والتعاون لإخراج العدو الذي هو عدو الأمة العربية ككل.ولقد تطورت

القضية الفلسطينية بسبب الأعمال الإسرائيلية المناهضة لعمليات السلام ،إضافة إلى الحرب العراقية-الإيرانية،والغزو العراقي للكويت،وأزمة النفط وتداعياتها خاصة على منطقة الخليج العربي والدول المجاورة،كلها عوامل أدت إلى زيادة سباق التسلح في المنطقة.

إن لاختلال التوازن الاستراتيجي دور كبير في تأزم العلاقات بين دول الإقليم،وهذا من خلال سعي الكيان الصهيوني المستمر لتضخيم الترسانة التسلحية، وصولا إلى امتلاك السلاح النووي،الذي يعد أساس العقيدة الأمنية الإسرائيلية،ثم إن قيام هذه الأخيرة بمناورات عسكرية متتالية لإثبات قدراتها عمل على زرع الخوف وزاد من تهديد امن شعوبها وإقليمها،ومنه دفعها إلى زيادة وتيرة سباقات التسلح التي طالت دول هذه المنطقة على اختلافها،نتيجة ذلك عرفت المنطقة انتشار واسع للأسلحة التدميرية فأنفقت الكثير والكثير على حساب تنمية اقتصادها ومختلف قطاعاتها الاجتماعية وهذا مازاد من تخلفها وتدهور أوضاعها الأمنية التي أصبحت عرضة للمشاكل والتوترات الداخلية والانقسامات السياسية.

لقد كان للعامل الخارجي واختلاف مصالح الدول الكبرى دور كبير في تسلح،وخير مثال المساعدات الخارجية لإسرائيل ،وخاصة منها الأمريكية باعتبارها تمثل الحليف الاستراتيجي لها بالإقليم وبالتالي تعمل على ضمان تفوقها العسكري على دول المنطقة وأيضا دعمها سياسيا من خلال المحافل الدولية عن طريق تأييد مواقفها وسياستها المنتهجة وتبرير أعمالها الاستيطانية وخير مثال على ذلك أنها لا تفرض عليها نفس العقوبات الدولية التي تفرضها على إيران على الرغم من أنها لم توقع على معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية،وأيضا أنها تعرقل جهود إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل،وتبرر ذلك بأن إسرائيل تعمل على إقامة علاقات مع دول المنطقة على أساس مبدأ بناء الثقة من خلال الاعتراف بها، وهذا ليس فقط على مستوى السلطة السياسية بل حتى بالنسبة للشعوب،وأيضا إقامة علاقات دبلوماسية واقتصادية وتعتبر الولايات المتحدة الأمريكية ذلك حق شرعي لإسرائيل.

ثم إن سعي الولايات المتحدة الأمريكية على إبقاء التفوق لصالح إسرائيل ومنه قلب جل الموازين لصالحها جعل الدول العربية تشعر بالاهانة والضعف ومنه سعيها إلى تقوية الترسانة العسكرية،فالعراق مثلا سلك طريق تقوية الجانب الدفاعي ومنه تسخير الإمكانيات اللازمة لتنفيذ مشاريع بناء برنامج نووي بغرض تحقيق طموح اكبر واقوى دولة إقليمية في المنطقة ،ولفرض منطق التفوق الإسرائيلي فقد اتخذت عدة سياسات قاسية على العراق من خلال فرض العقوبات وإخضاعه لضرورة التفتيش الدولي والذي اثبت عدم صحة التقارير القائلة بامتلاكه للسلاح النووي ،إلا أن الولايات المتحدة الأمريكية بقيت مصرة على تحطيم العراق وبالفعل هذا ما حدث في الغزو الأمريكي للعراق في 2003 وتحطيم بنيته التحتية الاقتصادية والاجتماعية.

إن السياسة الأمريكية التي طبقت على العراق والتي آدت إلى تدميره كليا وتحطيم طموحاته التي كانت تراها أمريكا قريبة المنال تعمل أمريكا الآن على تطبيقها على إيران، على الرغم من أنها تقول بان برامجها النووي هو لأغراض سلمية وقد وجد للاستفادة من الطاقة النووية المدنية إلا أنها وحسب القادة

الأمريكيين الذين يرون عكس ذلك وقد تم تصنيفها في العديد من التقارير الدولية كأكبر مدعم للجماعات الإرهابية وأنها تعمل على زيادة أنشطتها المحفزة على إثارة الخلافات في المنطقة كل هذا وغيره دفع الولايات المتحدة الأمريكية إلى الضغط على الهيئة الأممية عبر جميع فروعها من مجلس امن، والوكالة الدولية للطاقة الذرية ،وغيرها لآجل فرض عقوبات قاسية على إيران للتخلي على برنامجها النووي في شقه العسكري.

كل هذه السياسات جعلت المنطقة تعرف تداعيات أمنية مما جعلها أمام تحدي كبير لفرض الأمن والاستقرار في المنطقة ،وعملا بذلك تمت العديد من المبادرات للحد من انتشار الأسلحة النووية التي تؤرق الشعوب من خلال اللاأمن الدائم الذي تعيشه خاصة في ظل تنامي ظاهرة الإرهاب العالمي والخوف من وصول هذه التقنية الخطيرة إلى أيديهم زد على ذلك صعوبة التحكم في تكنولوجيتها التي تؤثر على الإنسان و البيئة.

وبالعودة إلى المبادرات والاتفاقيات الدولية فقد عملت الوكالة الدولية للطاقة الذرية جاهدة على كبح طموحات الدول، لامتلاك أسلحة الدمار الشامل من خلال مبدأ الضمانات وعمليات التفتيش الصارمة خاصة التي أكد عليها من خلال البرتوكول الإضافي للوكالة الدولية،إضافة إلى ذلك فالجمعية العامة ومجلس الأمن بدورهما أكدا على ضرورة التخلي على ذلك من خلال معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية واتفاقيات أخرى،وبالمثل كانت هناك العديد من المبادرات الإقليمية،فالاتحاد الأوروبي ممثلا بالترويكا الأوروبية بذلت العديد من الجهود لإخلاء المنطقة من الأسلحة النووية والتي لوحظ الاعتدال في قراراتها مثال ذلك رفضها للغزو الأمريكي للعراق،وإجرائها عدة مباحثات مع إيران لإقناعها بضرورة السير في الطريق السلمي للطاقة النووية ،وفي نفس الوقت أجرت العديد من المباحثات مع إسرائيل وحثه على ضرورة التوقيع على معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.

من جهة أخرى عمل الجانب العربي بدوره على التخفيف من التهديدات الأمنية للسلاح النووي خاصة من خلال جامعة الدول العربية وحثها على التخلي عن السلاح النووي واستعمالاته العسكرية خاصة بالنسبة للجانب الصهيوني حيث حلت هذه المسألة الأولوية في دورات انعقاد الجامعة وفي مختلف تدخلاتها في نطاق المنظمة الأممية،ويعد الموقف المصري كأبرز موقف عربي .

ومنه يتبين لنا أن امتلاك أسلحة الدمار الشامل لا يمثل تحديا امنيا لأطراف المنطقة فحسب بل تتعدى تداعياتها إلى دول العالم بأكمله .

ومن خلال التعاملات الدولية في شان نزع السلاح بهدف حفظ الأمن والسلم الدوليين تتضح الازدواجية في التعامل مع القضايا،حيث في الوقت الذي تفرض فيه عقوبات على دول الشرق الأوسط لمنعه من امتلاك السلاح النووي ،وتقوم بتزويد إسرائيل بأحدث التقنيات لدعم تفوقها العسكري مؤكدة ضرورة ذلك وتربطه بحماية أمنها ووجودها في منطقة تكن لها كل العداء إذن فالسلاح النووي هو الحل في حين تواصل إسرائيل سياسة الغموض التي اتضحت في كثير من المواقف حول ترسانتها النووية،وتتضح أيضا ازدواجية التعامل في الملف النووي الإيراني،وكيفية التعامل معه خاصة بما انه

يشكل خطورة على إسرائيل فتوصل القادة الأمريكيون للإدلاء بتصريحات تؤكد إمكانية توجيه ضربة لإيران إذا واصلت برنامجها النووي في حين تصر النخبة السياسية الإيرانية على سلمية ذلك،وهنا يتضح لنا عدم موضوعية المنظمات الدولية التي تتحكم فيها الدول الكبرى وتسيرها وفقا لمصالحها خاصة الولايات المتحدة الأمريكية.

هذا الوضع يحتم علينا إيجاد قيود ذات فعالية والعمل على فرضها على إسرائيل ودفعها للخضوع إلى الالتزامات الدولية والتأكيد على أن الغرض الأساسي من عمليات ضبط التسلح هو تعزيز الاستقرار والتقليل من تأزم العلاقات والتوتر بين الدول ،وهذا ما أضفى على عملية حظر الانتشار النووي أهمية كبيرة في أجندات السياسة العالمية،وتبقى منطقة الشرق الأوسط منطقة التوترات والحروب إذا لم يتم إيجاد والاتفاق على حل للقضية الفلسطينية–الإسرائيلية،التي أثرت على امن كل المنطقة.

ومن خلال ما جاء نتقدم بالتوصيات التالية:

– ضرورة تبني الجانب العربي لبرنامج نووي ولو حتى سلمي من خلال تطوير الطاقة النووية واستغلالها سلميا.هذا ما يحدث توازن استراتيجي في المنطقة،ومنه تتضاعف إمكانية التوصل إلى تنازلات من الطرفين.

– العمل وبشكل كثيف على تأكيد ضرورة توقيع كل الدول المكتسبة للسلاح النووي أو غيرها على الاتفاقيات الدولية، لضمان عدم استخدام أو التهديد باستخدام السلاح النووي.

–العمل على تعديل ميثاق الأمم المتحدة خاصة في مجلس الأمن وحق الفيتو الذي تمتلكه الدول المالكة للسلاح النووي، والذي يقوم باتخاذ قرارات لا تتصف بالموضوعية في كثير من الأحيان وبالتالي تحيد عن دورها الذي أنشأت من اجله.

–العمل على إرساء كل الجهود لإقامة منطقة خالية من الأسلحة النووية ويشترط في ذلك مايلي:

1. أن تمثل المنطقة نظاماً إستراتيجياً متمايزاً نسبياً عن النظم الإستراتيجية المجاورة له؛ فثمة علاقة بين إمكانية تعيين نطاق جغرافي واضح الحدود على أسس إستراتيجية، وبين إمكانية إقامة منطقة خالية من الأسلحة النووية، والعكس صحيح.

2. غياب الصراعات الإقليمية الرئيسية، أو التوترات السياسية الممتدة بين القوى الإقليمية الكبرى في المنطقة. فثمة علاقة بين عدم وجود تلك الصراعات، وبين إمكانية إقامة مناطق خالية من الأسلحة النووية.

3. وجود توازن نووي نسبي بين الأطراف الرئيسية في المنطقة، سواء على مستوى الأسلحة النووية، أو القدرات النووية.

4. أن تلتزم القوى الدولية الكبرى باحترام مركز المنطقة الخالية من الأسلحة النووية، فثمة علاقة بين استعداد القوى الدولية ذات المصالح للالتزام بأهداف إنشاء المنطقة، وبين إمكانية إقامة مناطق خالية من الأسلحة النووية.

وفي هذا الإطار يبدو للوهلة الأولى أن منطقة الشرق الأوسط تفتقد للمقومات الأساسية، التي تتيح إقامة منطقة خالية من الأسلحة النووية؛ فتحديد النطاق الجغرافي للشرق الأوسط يتسم بالتعقيد، كما تشهد المنطقة صراعاً رئيسياً، وتوجد أسلحة نووية في المنطقة، وفضلاً عن أن مواقف القوى الدولية الرئيسية، خاصة الولايات المتحدة الأمريكية غير واضحة. لذا، توجد صعوبة في إقامة منطقة خالية من الأسلحة النووية بالشرق الأوسط لكن هذا لا يعني التوقف امام تزايد التهديدات بمواصلة العمل على تحقيق الأمن بالمنطقة.

قائمة المراجع

قائمة المراجع:

1-الكتب :

ا-الكتب باللغة العربية :

[1] – أبو طالب حسن ، **التقرير الاستراتجي العربي(2002 –2003)**، القاهرة، مركز الدراسات السياسية و الإستراتيجية، الطبعة الأولى.2003

2– اسكولاي افرايم ، لنداو افرايم.ب. ،**إسرائيل والمشروع النووي الإيراني**،ترجمة :احمد أبو هدبه ،لبنان ،مركز الدراسات الفلسطينية الطبعة الأولى ،2006 .

3- إسماعيل محمد صادق ،من الشاه إلى نجاد...إيران..إلى أين؟،القاهرة ،العربي للنشر والتوزيع،الطبعة الاولى ،2010 .

4- الأخضر بشارة ،**أوروبا وفلسطين من الحروب الصليبية حتى اليوم** ،بيروت ،مركز الدراسات الوحدة العربية ،الطبعة الأولى ،2003 .

5الأشقر جلبير ، **الشرق الملتهب :الشرق الوسط في المنظور ماركسي**، ترجمة: سعيد العظم ،لبنان ،دارا لساقي ،الطبعة الأولى ،2004 .

6-ابن سالم عبد الحميد ،**مشروع الشرق الأوسط الكبير وتداعياته على المنطقة" مستقبل الحركة الإسلامية ونهاية إسرائيل**"،الجزائر،دار الخلدونية للنشر والتوزيع،2005،ص، 5

7-أبو عامود محمد سعد ،**النظام الإقليمي العربي ومستجدّات ما بعد أزمة الخليج**، مالطا ،مستقبل العالم الإسلامي، 1992 .

8- البدوي محسن ، **تحديات التكامل الاقتصادي العربي في عصر العولمة**، لبنان، منشورات الحلبي الحقوقية، الطبعة الأولى، 2011

9-الجراد محمد خلف ،**الأبعاد الفكرية والعلمية للصراع العربي الإسرائيلي الصهيوني** ، فلسطين، المركز الفلسطيني لإعلام ،د،ذ،س،ن.

10-انطوني ابان ،**التوجهات الرئيسية في مجال الخد من الأسلحة والقضاء على الانتشار :التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي** ،الكتاب السنوي ،2004،ترجمة حسن الحسن ،وآخرون ،بيروت ،مركز دراسات الوحدة العربية ،2004 .

11-بونيقاس باسكال ،**المصالح الدولية في منطقة الخليج العربي** ،أبو ظبي ، مركز الإمارات للدراسات والبحوث إستراتيجية،الطبعة الأولى ،2006 .

12- التنير سمير ، **العرب و تحديات القرن الحادي و العشرون (دراسة سياسة اقتصادية واجتماعية)**،بيروت، دار المنهل اللبناني، الطبعة الأولى،.2010

13- ألجميلي صدام مرير ،**الاتحاد الأوروبي ودوره في النظام العالمي الجديد** ،بيروت ،دار النهل اللبناني للطباعة والنشر والتوزيع ،الطبعة الأولى ،2009.

14- الحاج علي ،**سياسات دول الاتحاد الأوروبي في المنطقة العربية عد الحرب الباردة** ،بيروت ،مركز دراسات الوحدة العربية ،الطبعة الأولى ،2005.

15- الحي عبد الوليد ، **التحديات الإسرائيلية للفكر الصهيوني**، المملكة العربية السعودية، مركز الجزيرة للدراسات، شباط 2012، ص ص. 3 -.5

16- ألخضراوي هادي ، **أبرز قضايا السياسة الدولية المعاصرة: من خلال المفاهيم والبُنى**، لبنان، دار الكتب الحديثة للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2002.

17- الرفاعي رنا أبو ظهر ، القبيسي محمد ،**أمريكا ... والشرق الأوسط الجديد: الأسباب والإبعاد**، لبنان ،دار الحرف العربي للطباعة والنشر والتوزيع ،الطبعة الأولى ،2004 .

18- الزعبي موسى ،**المتغيرات الدولية وانعكاساتها على الوطن العربي**،بيروت،المنارة،.1997

19- الزيود محمد سليمان مفلح ، **التهديد النووي الإسرائيلي للأمن القومي العربي**، جامعة أسيوط، مركز دراسات المستقبل، الطبعة الأولى، .2001

20- الساكت منيب محمد ،ماضي توفيق الجغبير،غالب عيسى صبار ينـي،**أسلحة الدمار الشامل:الكيماوية-البيولوجية-النووية**،عمان،دار زهران للنشر والتوزيع،الطبعة الأولى،.2012

21- العلوي خالد محمد ،**التجاذب التقني والسياسي للملف النووي الإيراني**،الكويت ،حركة الوفاق الوطني،إدارة الدراسات السياسية ،قسم الأبحاث الدولية،28 /02 /2007 .

22- العناني إبراهيم محمد ، **الخيار النووي في الشرق الأوسط**، بيروت، مركز دراسات المستقبل، الطبعة الأولى، 2001.

23- العيدوس محمد حسن ،**دراسات في العلاقات العربية الايرانية** ،الكويت ،دار الكتاب العربي الحديث ،الطبعة الأولى ،1999.

24- العيسى خالد بن عبد العزيز ،**مآل العلوم والتقنيات النووية في ظل السياسات الوطنية الراهنة والتشريعات الدولية**،المملة العربية السعودية،معهد بحوث الطاقة الذرية،د،>،س،ن.

25- الكركيت طارق ،**التحدي النووي الإيراني :الآفاق -العقبات -المواجهة** ،القاهرة ،المركز العربي الدراسات ماي 2010 .

26- الكعكي يحيى احمد ،**الشرق الأوسط وصراع العولمة** ،لبنان ،دار النهضة العربية ،الطبعة الأولى،2002 .

27- الكيلاني هيثم ،**التعاون العسكري العربي-العربي في ظل تنامي القدرات العسكرية لدول الجوار الجغرافي :تحديات العالم العربي في ظل المتغيرات الدولية** ،مصر ،مركز الدراسات العربي الأوروبي ،الطبعة الأولى ،1998 .

28- الكيلاني هيثم ،**النظرية الإسرائيلية في التفاوض** ،لبنان ،مركز الدراسات العربي الأوروبي ،البحوث الإستراتيجية الأولى ،د.ذ.س.ن،ص.

29- المجالي عصام نايل ،**تأثير التسلح الإيراني على الأمن في الخليج**،عمان ،دار الحامد للنشر و التوزيع،الطبعة الأولى ،2012.

30- المخادمي عبد القادر رزيق ، **نزاعات الحدود العربية**، القاهرة، دار الفجر للنشر و التوزيع، الطبعة الأولى، .2004

31- المخادمي عبد القادر رزيق ،**سباق التسلح الدولي :الهواجس والطموحات والمصالح** ،الجزائر ،ديوان المطبوعات الجامعية ،الطبعة الأولى ،.2006

32- المشا قبة أمين، شبلي سعد شاكر ،**التحديات الأمنية للسياسة الخارجية الأمريكية في الشرق الأوسط: مرحلة ما بعد الحرب الباردة**،الأردن،دار الحامد للنشر و التوزيع،الطبعة الأولى، 2012 .

33- الناهي هيثم غالب ،**السياسة النووية الدولية و أثرها على منطقة الشرق الأوسط**،دار العلوم الأكاديمية، الطبعة الأولى،2005.

34- بايمن دانييل ، بايمن ستيفن ، **استعادة التوازن :إستراتجية الشرق الوسط برسم الرئيس الجديد** ،مجلس العلاقات الخارجية ،لبنان، مركز صبان لسياسات الشرق الأوسط بمعهد برونغر، دار الكتاب العربي ،الطبعة الأولى ،2009،. ص 270

35- بليكس هانز ،**نزع سلاح العراق :الغزو بدلا من التفتيش** ،ترجمة :داليا حمدان ،بيروت ،مركز الوحدة العربية ،2006 .

36- بن جديد سلوى ،**قراءة سياسية في مواضيع ومسائل راهنة**،الجزائر ،الملكية للطباعة والإعلام والنشر والتوزيع،2008.

37- بورن هانز ،**الحكم الوطني للأسلحة النووية :الفرص والقيود**،الكتاب السنوي :التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي ،ترجمة حسن حسن ،وآخرون ،معهد ستوكهولم لأبحاث السلام الدولي ،.2006

38- تشو مسكي ناعوم، **أوهام الشرق الأوسط**،القاهرة،مكتبةالشروق الدولية،الطبعة الأولى،.2004

39- تشوبين شاهرام ،**طموحات إيران النووية**،ترجمة سام شيحا،بيروت،الدار العربية لعلوم الناشرين،الطبعة الأولى،.2007

40- توفيق سعد حقي ،**الإستراتيجية النووية بعد الحرب الباردة**،الأردن،دار نهران للنشر والتوزيع،.2008

41- حسن خليل ،**النظام العالمي الجديد والمتغيرات الدولية** ،لبنان ،دار المنهل اللبناني ،الطبعة الأولى ،2009 .

42- حسين عدنان السيد ،**العرب في دائرة النزاعات الدولية**،لبنان،مطبعة سيكو،الطبعة الأولى،.2001

43- حمادة ابراهيم أمين ،وآخرون،**العلاقات العربية –الأوروبية :حاضرها ومستقبلها** ،مركز الدراسات العربي الأوروبي ،الطبعة الأولى ،1997 .

44 – رياض عادل محمود ،**الفكر الإسرائيلي وحدود الدولة** ، بيروت ، دار النهضة العربية ، الطبعة الأولى ، 1989 .

45- سعادي محمد ، **قانون المنظمات الدولية: منظمة الأمم المتحدة نموذجا**، الجزائر، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2008.

46- سيمونز جيف ،**عراق المستقبل السياسة الأمريكية في إعادةتشكيل الشرق الأوسط**،ترجمة سعيد العظم،بيروت،دار الساقي،الطبعة الأولى،.2004

47- شميط وليد ،**إمبراطورية المحافظين الجدد،التضليل الإعلامي وحرب العراق** ،لبنان ،دار الساقي ،الطبعة الأولى ،.2005

48- صلوخ فوزي ،**الواقع الإقليمي والدولي :قضايا ومواقف** ،لبنان ،دار المنهل اللبناني للطباعة والنشر ،الطبعة الأولى ،.1999

49- طراف عامر محمود ، **إرهاب التلوث النظام العالمي**، لبنان، مجد المؤسسة الجامعية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، .2002

50- عاكف صوفان يوسف ، **المنظمات الدولية والإقليمية**، مصر،دار الاحمدي للنشر،الطبعة الاولى،2004.

51- عبد الجاسور ناظم عبد الواحد ،**الشرق الأوسط الكبير :تأثير الخلافات الأمريكية- الأوروبية على قضايا الأمة العربية حقبة مابعد الحرب الباردة** ،بيروت ،مركز الدراسات العربية ،الطبعة الأولى ،.2005

52- عبد الناصر مانع جمال ، **التنظيم الدولي: النظرية العامة والمنظمات العالمية والإقليمية المتخصصة**، مصرن دار الفكر العربي، الطبعة الأول، 2007.

53- عطية ممدوح حامد ، **أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط: بين الشك واليقين**، القاهرة، الدار الثقافية، الطبعة الأولى، .2004

54- عيسى إبراهيم إسماعيل ،**تلوث البيئة أهم قضايا العصر :المشكلة والحل** ،مصر ،دار الكتاب العربي ،الطبعة الأولى ،2002 .

55- كايل شانون.ن. ،**الحد من الأسلحة النووية وعدم انتشارها :التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي** ،الكتاب السنوي 8008 ،ترجمة عمر أيوبي، وآخرون ،معهد ستوكهولم لأبحاث السلام الدولي .

56- مراد محمد، **السياسة الأمريكية اتجاه الوطن العربي بين الثابت الاستراتيجي و المتغير الظرفي**، لبنان، دار المنهل اللبناني للطبع و النشر و التوزيع، الطبعة الأولى، 2009، ص286،.287

57- مطر جميل ، هلال على الدين ،**النظام الإقليمي العربي :دراسة في العلاقات السياسية العربية**،لبنان ،مركز دراسات الوحدة العربية ،الطبعة الثانية، 2011.

58- نعمان عصام ،**أمريكا والإسلام والسلاح النووي :حاضر الصراع ومستقبله في دنيا العرب والعجم**،لبنان،شركة المطبوعات للتوزيع والنشر،الطبعة الاولى ،2007 .

59- هاسن ريتشارد .ن. ، أنديك مارتين ،**استعادة التوازن :إستراتيجية للشرق الأوسط برسم رئيس جديد**،ترجمة :سامي الكعكي،لبنان ،دار الكتاب العربي ،الطبعة الأولى ،.2006

60- هانتغتون صامويل ،**صدام الحضارات :إعادة صنع النظام العالمي** ،ترجمة:طلعت الشايب ،مصر،دار الكتاب المصرية ،.1998

61- ويهيتا شارون ،**العدالة فيما بعد الصراع :تطورات المحاكم الدولية:التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي** ،الكتاب السنوي ،.2004

62- يونس إبراهيم أحمد يونس، **البيئة والتشريعات البيئية**، الأردن، دار الحامد للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى،2007، ص،46 .

63- المرهون عبد الجليل زيد ،**أمن الخليج و قضية التسلح النووي** ،البحرين،مركز البحرين للدراسات و البحوث ،.2007

63-فهمي محمد عبد القادر ،**النظريات الجزئية والكلية في العلاقات الدولية** ،الأردن ،دار الشروق للنشر والتوزيع ،الطبعة الأولى ،2010 .

64- صبور محمد صادق ،**الصراع في الشرق الأوسط و العالم العربي**،مصر،دار الأمين للطبع و النشر و التوزيع ،الطبعة الأولى 2006ص 43

65- لبيب عبد الستار ،**قصة الخليج تفاعل دائم و صراع مستمر**، 1988 لبنان دار المجاني شهر،الطبعة الأولى.

66-جرينون ميشيل ، **الشرق الملتهب :الشرق الوسط في المنظور ماركسي**، ترجمة: سعيد العظم ،لبنان ،دارا لساقي ،الطبعة الأولى 2004 .

67-جعفر ضياء جعفر ، ألنعيمي نعمان ،**الاعتراف الأخير حقيقة البرنامج النووي العراقي** ،لبنان مركز دراسات الوحدة العربية ،الطبعة الأولى ،ماي .2005

68-ريدل بروس ، سامو ر غاري ،**تدبر أمر الانتشار النووي في الشرق الأوسط،استعادة التوازن إستراتيجية للشرق الأوسط برسم الرئيس الجديد**،ترجمة: سامي الكعكي،لبنان،مركز صبان لسياسات الشرق الأوسط،دار الكتاب العربي،.2009

69-سليمان رشيد سليمان،**الإستراتيجية النووية الإسرائيلية** ،لبنان ،دار الطليعة للطباعة والنشر ،الطبعة الأولى ،ديسمبر 1988 .

70-عوينات نجيب بن عمر ،**القانون الدولي النووي و الطاقة الذرية** ، الأردن، مؤسسة حمادة الدراسات الجامعية للنشر و التوزيع، الطبعة الأولى ،2011.

سعيد محمود شاكر ،الحر فش خالد بن عبد العزيز،مفاهيم أمنية ،الرياض ،جامعة نايف للعلوم الامنية ،الطبعة الأولى ،.2010

71-فريمان سام بيرلو ، **التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي** ،مركز دراسات الوحدة العربية ،الطبعة الأولى ،.2008

72–لندوا إميلي ، **إسرائيل والمشروع النووي الإيراني**،ترجمة ابو هدبة، بيروت، مركز الدراسات الفلسطينية، الطبعة الأولى، 2006.

73–محمد صادق صبور,**الصراع في الشرق الأوسط والعالم العربي**,مصر,دار الأمين للطبع والنشر والتوزيع,الطبعة الأولى ,2006 .

74–مهنا محمد نصر ، **قضايا سياسية معاصرة**، الإسكندرية، المكتب الجامعي الحديث، 1997.

ب-الكتب الاجنبية :

1-Amin Samer, **Impérialisme and Unequal- Developmen** New York RevriewPross, 1977.

2-foua Jaber **the falestine resistance and arab politics** .London corporation rand .

3- stephenj-sniegoski**, the transparent cafal the neoconservative agenda war in the middle east and the national interest of israel**, verginia, nigma editions, 2008.

الموسوعات :

1–فراس البيطار ،**الموسوعة السياسية العسكرية** ،**الجزء الثالث**،الأردن ،دار أسامة للنشر والتوزيع ،الطبعة الأولى ،2003 .

2– عبد الوهاب المسيري ، **موسوعة اليهود واليهودية والصهيونية**، المجلد 07 ، موقع الدكتور المسيري ، على الرابط:

http//www.almoustafa.com

3– غريفيتس مارتن، اوكلاهان وتيري ،**المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية**،الإمارات العربية المتحدة،مركز الخليج للأبحاث،2008.

التقارير :

[1]– أنوين يوكانان ، **التحقق بجميع جوانبه، بما في ذلك دور الأمم المتحدة في مجال التحقق**، نيو يورك، إدارة شؤون نزع السلاح، منشورات الأمم المتحدة، 2008.

2– توليو ستيف ، شمالبرغر توماس ، **نحو الاتفاق على مفاهيم الأمن: قاموس مصطلحات تحديد الأسلحة ونزع السلاح وبناء الثقة**، جنيف، معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح، منشورات الأمم المتحدة، 2003، على الرابط:

[1]http:www:rsgleb.org/modules.php 26/05/2013.

[3]– شاو يو وانغ، **الأمم المتحدة، حولية نزع السلاح**، نيو يورك، مركز شؤون نزع السلاح، 2004.

المقالات :

1- أبو عامود ،محمد سعيد ،(**إيران ودول الخليج العربية ...علاقات متوترة**)،مجلة السياسة الدولية ،العدد:176 ،افريل 2009 ،المجلد :44 .

2- إحسان ليلى ،(**أي مستقبل للردع النووي؟**)،مجلة الجيش ،العدد 514 ،ماي 2006 .

3- الكعود إسراء شريف ،(**التسلح النووي الإسرائيلي وأثره في الشرق الأوسط**)،مجلة دراسات دولية،العدد 45،بغداد.

4-الدسوقي مراد إبراهيم ، (**بين السلاح النووي الإسرائيلي ومعاهدة الانتشار النووي**)، مجلة السياسة الدولية، العدد 160، أفريل 1995.

5-السيد تركي احمد ،(**إبعاد إحالة الملف النووي الإيراني إلى مجلس الأمن**) ،مجلة السياسة الدولية ،العدد164 ،افريل 2006 ،المجلد 41 .

6-العتريسي طلال ،(**الملف النووي والسلام**) ،مجلة شؤون الأوسط ،العدد:41 ،ماي ،1996 .

7- النوارى نرمين ،(**الاتحاد الأوروبي والشرق الأوسط**)،مجلة السياسة الدولية ،العدد:142 ،أكتوبر 2000 .

8- التلاوي حسين ،(**إيران وتخصيب اليورانيوم :الصدمة وسيناريوهات المستقبل**)،مجلة دراسات الإستراتيجية،الجزائر، العدد 2 ،جوان .2006

9-بادين غاموس ،بوتيلغوزانسكي،(**التهديد الإيراني بإغلاق مضائق هرمز :التحدي والرد عليه**) ،مجلة دمياط عال ،العدد:345 ،06/18/ 2012 .

10 - بومدين محمد ،(**الازدواجية في التعامل مع أسلحة الدمار الشامل**) ،مجلة الحقيقة ،الجزائر ،منشورات جامعة ادرار ،العدد الثاني.

11-بوعلام،(**انتشار أسلحة الدمار الشامل بين الاتفاقيات الدولية والمصالح الإستراتيجية**)،مجلة الجيش الوطني الشعبي،العدد،477،.2003

12-جعفر ضياء جعفر،نعمان سعد الدين النعيمي،(**أسلحة الدمار الشامل:الاتهامات والحقائق**)،مجلة المستقبل العربي،العدد306، لبنان،مركز دراسات الوحدة العربية،2004.

13- لورنس وليام، بيكرنبج توماس،(**إيران: ما هي مبادرة دبلوماسية جديدة**)، ترجمة ناجي العرفاوي، أخبار الخليج، 08 فيفري .2009

14- موسوي سيد حسين ،(**المسار الموضوعي للتفاوض حول برنامج إيران النووي**)،مجلة شؤون الأوسط،لبنان ،مركز دراسات الإستراتيجية ،العدد120 ،خريف 2005 .

15- محمود أحمد إبراهيم ،(**برنامج إيران النووي التطورات و الدلالات و الإستراتجية**) ،مجلة السياسة الدولية ،العدد :165 ،جويلية 2006،المجلد،14 .

16معتمدعاطف عبد الحميد ،(**روسيا وإيران ...التفاعل النووي في المساحة الرمادية**)،الجزائر ،مركز البصيرة للبحوث والدراسات الإنسانية ،العدد الثاني ،جوان 2006 .

17- ناجي محمد عباس ،(**الملف النووي الإيراني مرحلة تقريب المسافات**) ،مجلة السياسة الدولية ،العدد:166 ،أكتوبر 2006 ،المجلد 41 .

18-علي عامر ،(**أبعاد تطور العلاقات التركية الخليجية**) ،المجلة السياسية والدولية ،العدد :27

19-عبد السلام محمد ،(**الأسئلة المعلقة حول البرنامج النووي الايراني**)،مجلة السياسة الدولية ،العدد154 ،أكتوبر 2003 ،المجلد 38 .

20- صادق حاتم ،(**إستراتيجية فرض السلام ونظرية الأمن الإسرائيلي**)، مجلة السياسة الدولية، العدد 310، جانفي 1980، المجلد 19.

المذكرات:

1- أبو يوسف احمد موسى ،**السلاح النووي الإسرائيلي : وظائفه الإستراتيجية و تأثيره على الصراع العربي الصهيوني**،مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية ،تخصص: العلاقات الدولية ،جامعة الجزائر ،2003 /2004 .

2-الدعامور محمد زايد كاتب ، **التهديد النووي الإسرائيلي للأمن القومي العربي والإستراتجية العربيةلمواجهة** ، رسالة ماجستير مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، باتنة ،جامعة العقيد الحاج لخضر ، قسم العلوم السياسية العرقوب ، 2011./2010

3- جداوي خليل ،**أنظمة خطر انتشار الأسلحة النووية :إشكالية البرنامج النووي الايراني** ،مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية ،تخصص:علاقات دولية ،جامعة الجزائر ،2008.

4- زلاقي حبيبة ،**تأثير التحولات الدولية لما بعد الحرب الباردة على السياسة الخارجية الإيرانية** ،مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية ،تخصص:علاقات دولية ودراسات إستراتيجية ،باتنة ،جامعة الحاج لخضر،قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية ،2009 /2010 .

5 - عرجون شوقي ،**المشكلة النووية في الشرق الأوسط وانعكاساتها على استقرار المنطقة**،مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية،الجزائر،كلية العلوم السياسية والإعلام،2006-2007.

6-سليمي اوسامة، لعبيدي علاء ،إيران المنظور الأمني الإقليمي بعد الحرب الباردة :الدوافع والإمكانيات،مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية ،تخصص:علاقات دولية ودراسات أمنية ،جامعة 08 ماي 1945 ،2012/2011 .

7- قسوم سليم ،**الاتجاهات الجديدة في الدراسات الأمنية:دراسة في تطور مفهوم الأمن عبر منظارات العلاقات الدولية** ،مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية ،الجزائر،كلية العلوم السياسية والإعلام ,2010.

المواقع الالكترونية :

1- الباقي علي عبد ، **النووي العربي المنتظر لردع الصهاينة أم لمواجهة المد الشيعي** ؟، نقلا عن موقع: http://www.islammemo.cc/article1.aspx?id=3353

2-الجراد- محمد خلف ، **الأبعاد الفكرية والعلمية للصراع العربي الإسرائيلي الصهيوني** ، فلسطين ، المركز الفلسطيني للإعلام ، تاريخ الاطلاع ،2012/11/08 ،على الرابط:

Http:// www.palstine.info.info

3- يسير محمود ،**سباق التسلح في دول الخليج :الأرقام –الأهداف–التداعيات**،حوار مباشر ،السبت 2012/2/8 ،على الرابط:

http://mobachernews.net/news/317 . .

4-منتدى الجيش العربي،**الصاروخ المصري الكامل هل يعود إلى الحياة بأيدي ألمانية**،متوفر على الرابط:

http :www.arabic.military.com 12/05/2013

5-نبا نيوز،**السعودية تمتلك اكبر ترسانة صواريخ في الشرق الأوسط**،بتاريخ :2013/05/13 ،متوفر على الرابط:

http://arabic,tt.com

6- علي حسين ،البرنامج النووي الإيراني :**هل ستصبح إيران دولة نووية تخشاها الدول المجاورة لها؟**.الكتاب الأول ,على الرابط:

http://www.arabia.com

7- ناي جوزيف س. ،**هل الهجوم على إيران أمر ضروري؟** نقلا عن موقع:

http://www.project-syndicate.org/commentary/nye33/Arabic

8- حزم حصن ،**دراسة الملف النووي الإيراني وأثاره الإقليمية والدولية**، تم تصفح هذا الموقع بتاريخ:2011/03/6 ،على الرابط:

http://alharah.net/alharah/14314-htm

9- خضر احمد إبراهيم ،**صواريخ إسرائيل من العيار الثقيل**، بتاريخ :13-05-2013 ،على الرابط:

http :www ,al-jazirah.com

10 -دون ذكر صاحب المقال ،**تاريخ القدرة الصاروخية المصرية**،متوفر على الرابط:

http :forum.panet.com 13/05/2013 17 :54

11-**النووي الإيراني يهدد دول الشرق الأوسط تماما كإسرائيل**،منتديات النور والظلمة، بتاريخ 2013/05/16 -12:49 ،على الرابط:

http://www.light-dark.net/vb/showthread.php?p=1040318197

الفهرس

الفهرس

عنـــــــــــــوان	الصفحة
المقدمــة	05
الفصل الأول :ظاهرة انتشار الأسلحة النووية في الشرق الأوسط.	14
المبحث الأول:سباق التسلح في الشرق الأوسط	15
المطلب الأول:سباق التسلح بين دول الطوق و إسرائيل	16
المطلب الثاني:سباق التسلح بين العراق وإيران	27
المطلب الثالث:سباق التسلح في الخليج العربي	33
المبحث الثاني:ملامح انتشار الأسلحة في الشرق الأوسط.	41
المطلب الأول:أنواع أسلحة الدمار الشامل بالمنطقة.	42
المطلب الثاني:برامج الصواريخ في الشرق الأوسط.	48
الفصل الثاني:القوى النووية الكبرى في الشرق الأوسط.	57

المبحث الأول:البرنامج النووي الصهيوني.	58
المطلب الأول:السياسة التسلحية الاسرائلية.	59
المطلب الثاني:تقديرات بشان الترسانة النووية	64
المبحث الثاني:البرنامج النووي العراقي.	71
المطلب الأول:السياسة العسكرية العراقية	72
المطلب الثاني:المشروع النووي العراقي.	79
المبحث الثالث:البرنامج النووي الإيراني	85
المطلب الأول:دوافع امتلاك إيران للسلاح النووي.	86
المطلب الثاني:المشروع النووي الإيراني	91
الفصل الثالث:التهديدات النووية في منطقة والسياسات الدولية والإقليمية للحد من الانتشار النووي.	100
المبحث الأول :التهديدات النووية الإسرائيلية والإيرانية.	101
المطلب الأول: التهديدات النووية الإسرائيلية لأمن المنطقة.	102
المطلب الثاني: السلاح النووي الإيراني وتأثيره على استقرار المنطقة.	108
المبحث الثاني:المبادرات الدولية في حفظ الأمن في المنطقة.	115
المطلب الأول: الأمم المتحدة وجهود منع انتشار الأسلحة النووية.	116
المطلب الثاني:الأمم المتحدة ومبادرة إنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل.	121
المطلب الثالث:مبادرات الأمم المتحدة من خلال الوكالة الدولية للطاقة الذرية والمحكمة الجنائية الدولية.	127
المبحث الثالث:المبادرات الإقليمية من اجل امن منطقة الشرق الأوسط.	137
المطلب الأول:دور الاتحاد الأوروبي في امن منطقة الشرق الأوسط.	138
المطلب الثاني:لخيارات العربية البديلة في حفظ الأمن بالمنطقة.	145
خاتمة	157
ملاحق	162

قائمة المراجع	**200**
فهرس الجداول	**212**
فهرس	**213**